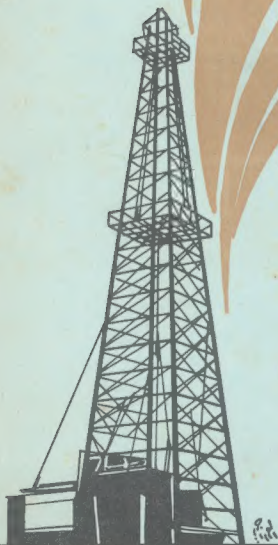


# بترول

نظرة في مشأ كله ومستقبله

حرره  
اشرف لطفى





# برؤينا

نظرة في مشاكله ومستقبله

---

حرره

اشرف لطفى



## مقدمة

في هذا الكتيب محاولة لمعالجة موضوع هام له بنا جميعا علاقة مباشرة في مختلف الميادين ، في اقتصادياتنا ، في تطورنا الصناعي وفي حياتنا الاجتماعية .

وقد اريد من الفصول الاولى عن الزيت الخام والغاز الطبيعي ونشاط شركات البترول الاجنبية في الشرق الاوسط العربي اعطاء فكرة مبسطة عن هذه المادة الحيوية - البترول - وعن القائمين على استثمارها ، ولعل في شرح هذه الفكرة على بساطته وتواضعه ما يثير في الناشئ رغبة في الاهتمام الجدى بشئون بترولنا والتخصص في ميادينه .

ولا بد لي من الاشارة هنا الى ان ما قدمته في هذا الكتيب من اقتراحات تمهيدية في موضوع معالجة شئون بترولنا هو اجتهاد شخصي قد لايعبر عن اتجاه رسمي للحكومات المعنية بالامر ، وان كنت ارجو مخلصا ان يكون هذا الاتجاه كذلك او قريبا منه .



## ١ - الزيت الخام

اصبحت منتجات الزيت الخام ، من زيت وقود ، وكبروسين وبنزين وغيرها ، حاجة حيوية يعتمد عليها العالم المتمدن اعتمادا يكاد يكون كليا في جميع مرافق حياته . ولو توقف تجهيز هذه المنتجات يوما ما ، فان كلا منا يشعر على الفور بالمعنى الذي كان للزيت في حياتنا . فان اكثر مكائن الكهرباء

مثلا تحتاج الى وقود ناتج من الغاز او الزيت الخام لتشغيلها ، وبانقطاع الكهرباء عن البيت يتغير مجرى الحياة فيه على الفور ، ثم انك ستحتاج الى ان تمشي الى مقر عملك لان السيارة التي كانت مطيتك في السابق اصبحت مقعدة عاجزة ، ولو كنت على سفر في ذلك اليوم الى خارج بلادك ؛

فلن نجد السيارة او الباخرة او الطائرة لتنتقل احداها الى المكان الذي تريد ، ولو كنت صاحب ارض واسعة تعمل على زرعها بالاستعانة بالمكائن والتراكتورات فان ارضك هذه ستبقى بدون زرع ، وفي واقع الحال فان اكثر ثلث الطاقة في العالم تستمد قوتها من الزيت ، ولو اريد الاستعاضة عن المكائن والآلات التي تدار بالزيت فان الأيدي العاملة التي تستطيع الطول مكان هذه الآلات قد تزيد من ٦ الاف بليون يد تعمل ٨ ساعات في اليوم طيلة ٥ ايام في الاسبوع .

فالزيت البترولي للعالم اليوم اذن كالدم في جسم الانسان بدون أيهما تقف حركتهما وتبدأ نهايتهما ، وقد يكون حقل النفط في هذا التشبيه كالقلب في جسم الانسان ، اذا أريد للجسم أن يكون صحيحا سليما وجبت العناية بقلبه الذي يدفع دم الحياة الى سائر اعضاء الجسم ويغذيها بقوتها اليومي الضروري ، واذا فشل القلب في دفع الدم توقف الجسم عن الحركة ، او اذا كان دفع الدم اكثر أو اقل من الحاجة كان هذا دليلا على مرض في القلب تجب معالجته لئلا تسوء العقبى ، وكذلك الأمر في حالة حقل الزيت : يجب أن يكون الانتاج منه على أسس علمية صحيحة تحفظه في حالة جيدة ، فللحقل طاقة محدودة اذا كان الانتاج منه يزيد عنها فذلك يسبب تقصيرا في حياة ذلك الحقل وانقاصا في كميات النفط التي كان من الممكن استخراجها فيما لو كانت عملية الانتاج مبنية على أسس علمية واذا كان انتاجه آخذا في التناقص ( رغم وجود كميات كبيرة من الزيت فيه ) فهذا دليل آخر على وجود عيب يجب اصلاحه وازالة اسبابه .

ومصادر الزيت عديدة ولكنها غير موزعة في أنحاء العالم توزيعا متكاملا :

فهنالك نسبة كبيرة منه تنتجها الولايات المتحدة الامريكية ، ونسبة كبيرة أخرى تنتجها فنزويلا في أمريكا الجنوبية ، وكميات محدودة تنتجها في بلادها المانيا وفرنسا والنمسا واندونيسيا وبورتو النخ . . . ولكن حوالى ثلاثة ارباع مخزونات الزيت الخام في العالم موجودة في الشرق الاوسط وحده ، واذا لم تكتشف مخزونات مماثلة في مناطق أخرى فليس اليوم ببعيد حين سيكون اعتماد العالم كليا على زيت الشرق الاوسط .

وقد كان لهذه الثروة البترولية في الشرق العربى اثر بعيد في مسرح السياسة العالمية ومواقع النقل فيه . فان الولايات المتحدة الامريكية في بداية هذا القرن كانت المصدر الرئيسى لتزويد أوروبا وبعض أنحاء العالم الأخرى بما تحتاجه من الوقود البترولي . وفى أثناء الحرب العالمية الأولى طرأت تحسينات كثيرة على النقل الآلى وبرزت فائدة الطائرة في السلم والحرب وابتدأ الاسطول البريطانى مثلا في التحول من احراق الفحم الى احراق الزيت وقودا لآلاته ، وخرج العالم من الحرب الأولى اكثر حاجة واعتمادا على منتجات الزيت . ولما تبين أن أوروبا ( عدا بلد أو اثنين فيها ) فقيرة في هذه المادة الحيوية ، ولما كان اكتشاف البترول بكميات ضخمة في ايران في أوائل القرن الحالي قد بشر بإمكانية غنى المنطقة بأكملها بحقول البترول ، فقد اتجهت انظار أوروبا ( وأمريكا فيما بعد ) الى هذه المنطقة وتسابقت الشركات الى عقد امتيازات بترولية مع حكومات الشرق الاوسط ولم تبدأ الحرب العالمية الثانية الا وكانت الشركات الأوروبية والأمريكية قد حصلت على امتيازات نفط العراق والسعودية والكويت والبحرين .

ومنذ الحرب الثانية ظهرت بشكل واضح بارز حقيقة ان زيت الشرق العربى يعنى الفرق بين حياة أوروبا كمنطقة صناعية من الدرجة الأولى وبين عدمها ، وأحسن بهذه الحقيقة وأهميتها جميع الأطراف التى يعينها الامر ، من الحكومات الأوروبية والأمريكية ذات المصالح المتصلة بامتيازات الزيت العربى والحكومات العربية نفسها ، وأصبح الزيت ( ولو بصفة غير مكشوفة في أغلب الأحيان ) المحرك الرئيسى من وراء سياسة هذه الحكومات ، كما أصبح الورقة الراحبة في يد العرب اذا أحسن استعمالها .

ومن العجيب أن القليلين جدا من اسكان الشرق الاوسط قد شاهدوا البترول الخام بأعينهم ، بل الأعجب منه ان القليلين أيضا ممن يعملون في شركات الزيت لا يشاهدون الخام نفسه . فهو يخرج من البئر ليدخل المواسير التى تذهب به الى مراكز التجميع ، ومن هناك تأخذه مواسير أخرى الى مجموعات الخزانات



الكبيرة ، ومنها يجرى داخل المواسير أيضا الى ميناء التحميل ، وفي ميناء التحميل يجرى في خرطوم الى داخل عتابر ناقلات الزيت وفي اثناء هذه الرحلة كلها لا يشاهده الا نسبة قليلة جدا من مستخدمى شركة انتاج النفط نفسها وهم العدد القليل الذى وكل اليه فحص عينات النفط في المختبرات ، والعدد القليل الاخر الذى وكل اليه قياس كميات الانتاج والتصدير .

وكثيرون منا يظنون الخام يخرج من بحيرات تحت الأرض ، والحقيقة اننا لو طالعنا مقطعا افقيا لطبقات الأرض الموجود الزيت الخام فيها لما راينا في الطبقة الزيتية غير صخور يميل لونها الى السواد . وهذه الطبقة تتكون من صخور ذات ذرات متفككة والفراغ الموجود بين هذه الدرات هو الذى يقطن فيه الزيت الخام ، ومع انها في مجملها تبدو في شكل صخر الا انها معروفة لرجال الزيت باسم « رمال الزيت » وتكون هذه الرمال عادة على اعماق من سطح الأرض تتراوح بين الفين او ثلاثة وما ينيف عن ١٥ الف قدم وهى لذلك تقع تحت ضغط هائل من ثقل الطبقات الارضية الواقعة فوقها . وبالنظر الى هذا الضغط الشديد فان الزيت الخام يكون مدنوعا للتنقل افقيا او الى أعلى فاذا صادف طبقات متفككة الدرات فانه ينساب خلالها حتى يصطدم بصخور متماسكة الدرات تحول بينه وبين مواصلة الانتقال ، وفي هذه الحالة يضطر الزيت ورفيقاه ( الغاز والماء ) الى البقاء في ذلك الموضع النهائي الذى يطلق عليه رجال الزيت اسم « المصيدة » ، ومهما كان الشكل الذى تتخذه مصيدة الزيت فان أسفلها يكون ماء يعلوه الزيت الخام ويكون الغاز في أعلى هذا الثالوث .

وعندما يتم حفر بئر فان الزيت الخام في الاحوال العادية يجرى صاعدا من أسفل الماسورة الى فوهة البئر مدة من الزمن ثم تبدأ سرعة صعوده في التناقص . وكان انتاج النفط في بادئ العهد يتم بالسماح للنفط في الصعود الى سطح الأرض ، وعندما يتوقف عن ذلك كانوا ينصبون مضخة عند فوهة البئر لضخ النفط من الحقل الى أعلى ، ولكن هذه الطريقة لم تكن تستخرج من الزيت ما يزيد عن ٢٥٪ من مجموعه ، وذلك لان ضغط الماء والغاز يكونان قد استنفذا عندما توقف النفط عن الصعود من تلقاء نفسه . وتبين لرجال الزيت أنهم يستطيعون استخراج نسبة أعلى من الزيت الموجود فيما لو اهتموا منذ بداية حياة البئر بالسيطرة على حركة الزيت الى رأس البئر والإشراف عليها وابتاع الطرق الحديثة في الانتاج فقد يكون من الممكن تصعيد حوالى ٨٠٪ من الزيت الموجود في الحقل .

هذا وان الزيت الخام ينساب في المسامات الصخرية بسرعة تقل عن

تلك السرعة التي ينساب الغاز أو الماء فيها ، ولهذا فان ضغط الماء والغاز على الزيت هو الذي يدفعه الى أعلى . وإذا كان ضغط الغاز والماء على الزيت عليا فانهما يدفعان الزيت الى الصعود الى سطح الأرض دون حاجة لنصب المضخات عند رأس البئر . ويتصاعد الزيت من تلقاء نفسه ( دون ضخ ) الى سطح الأرض بفعل ثلاثة عوامل دافعة :

١ - دفع الغاز ، أو دفع طبقة الغاز العالية المحصورة بين الصخر من فوق والزيت الخام تحتها :

وهنا نجد انه بالإضافة الى الغاز الذائب في الزيت الخام نفسه توجد فوقه كمية من الغاز الطبيعي المضغوط ، وتسمى ( الغطاء الغازي ) وهذا الغطاء الغازي يتمدد نحو رمال الزيت فيدفع جزيئات الزيت أمامه ، ويساعده في الضغط على الزيت أيضا ذلك الغاز الذي ينطلق من الزيت نفسه بعد خروج قسم من الزيت الى فوهة البئر . ويمكن تشبيه مايجرى في الحقل في باطن الأرض بزجاجة سيفون الصودا . فالقسم العلوي من الزجاجة ( فوق خط الماء ) هو الغطاء الغازي في الحقل . والماء المزوج بالغاز في زجاجة الصودا هو الزيت الخام المزوج بالغاز الطبيعي في الحقل تحت الغطاء الغازي . وبعد استعمال الزجاجة قليلا فان انخفاض الضغط داخلها يتيح فرصة للغاز المزوج بالماء الى الانطلاق على شكل فقاعات تتصاعد من الماء الى الجزء العلوي من زجاجة السيفون ، وهكذا بخروج قسم من الزيت الخام الى سطح الأرض يخف الضغط تبعا لذلك وينطلق جزء من الغاز الذائب ليملا الفراغ الذي أحدثه نقص الزيت .

٢ - دفع الماء : وهناك أيضا كمية عظيمة من الماء تحت طبقتي الزيت والغاز وعندما يجرى الزيت الى سطح الأرض يتدفق الماء من تحته لتعبئة الفراغ الحادث أو الجزء الأكبر من هذا الفراغ .

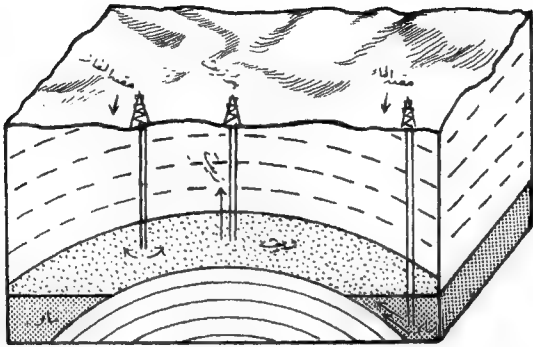
٣ - دفع الغاز الذائب في الزيت : وفي هذه الحالة فان الضغط الوحيد الواقع على الزيت لتصعيده هو الغاز المنطلق من الزيت ، ولا يوجد هنا غطاء غازي أو طبقة مائية فعالة للمساعدة في الضغط على الزيت ولهذا فان امكانيات استخراج الزيت الموجود تكون قليلة نسبيا اذ لا يخرج من الزيت سوى حوالي ٨٠٪ منه .

ولعل الحقل الذي يستمد ضغطه على الزيت من دفع الماء هو أكثر الحقول املا باستخلاص اعظم كمية من زيتة اذا كانت عملية الانتاج قائمة على أسس سليمة علمية . فان الكثير يعتمد على سرعة اندفاع الماء لسد الفراغ الناتج من خروج الزيت الى سطح الأرض . فاذا كان انتاج ١٠٠ برميل مثلا

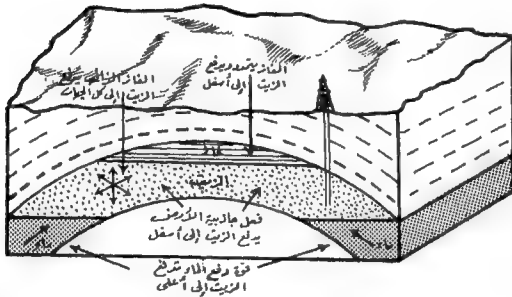
من بئر واحد كل يوم يسمح للماء بالوقت الكافي لسد الفراغ الذي أحدثه خروج تلك الكمية من الزيت ، فان من الممكن استخلاص **جميع** زيت الحقل اذا بقي الإنتاج من ذلك البئر بمعدل ١٠٠٠ برميل يوميا . ولو افترضنا ان انتاج ٢٠٠٠ برميل زيت يوميا من ذلك البئر لا **يعطى** للماء الوقت الكافي للاندفاع الى سد الفراغ الناتج فان بعض هذا الفراغ سيملأه الغاز المنطلق من الزيت ، وبذلك يخسر الحقل جزءا من قوة دفع الماء وبالتالي تضيع امكانية استخراج **جميع** ذلك الزيت اثناء حياة الحقل .

ومن كل هذه القوى الدافعة يتبين أهمية الضغط في باطن الأرض ، فالمسألة في غاية البساطة : لا ضغط لا زيت . ففي حقل يعمل بدفع الغاز مثلا يجب حفظ الغاز في الحقل اذا أريد للزيت أن يصعد الى سطح الأرض . وإذا انتج من الغاز كميات كبيرة وبسرعة فان ضغط الحقل يخف أولا ثم ان الغاز المنطلق من الزيت داخل الحقل يعتمد بسرعة داخل رمال الزيت فيقف حجر عثرة دون انسياب الزيت من خلال مسامات تلك الرمال التي احتلها الغاز .

وهناك وسائل لزيادة ضغط الحقل ، ولكنها تكلف مبالغ طائلة ولا أمل منها لاستخراج الكميات الكبيرة التي كان من الممكن استخراجها بفعل الضغط الطبيعي الموجود أصلا في الحقل . ففي الحقل الذي توقف صعود الزيت فيه من تلقاء نفسه يمكن حفر آبار لدفع الغاز من قوحتها الى أسفل وهذا الغاز بدوره يضغط على الزيت للخروج من آباره ، أو يمكن دفع الماء من فوهات آبار التنضيط وهذا الماء بدوره يساعد على دفع الزيت إلى التصاعد كما هو مبين في الشكل التالي : -



شكل ( ١ ) حقن الماء او الغاز لاعادة ضغط الحقل



شكل ( ٢ ) حقل الزيت الذي ينتج بفعل دفع الغاز والماء .

يوجد الزيت مع الغاز والماء . ويتسرب الزيت خلال الرمال ولكن الغاز والماء أسرع حركة منه ، ولهذا فان ضغطهما يمكنه تصعيد الزيت باستمرار اذا ما احسنت مراقبة هذا الضغط

وفي الحقول ذات الدفع المائي قد لا يطرأ أى انخفاض على ضغطها طيلة حياتها ، وذلك اذا كان الماء فعالا ، وليكون كذلك - أى فعالا - فانه يكون الطرف النهائى لنهر مائى طويل يبدأ على مسافة بعيدة ومستوى قريب من سطح الارض ومتصل بخزانات ماء المطر الأرضية ، وبذلك فان كميات الماء التى تضغط على الزيت تكون لا حد لها وتواصل دفع الزيت اعلاها حتى تبدأ فى الصعود معه من البئر بعد ان تكون قد دفعته كله تقريبا .

ونظرا للأهمية العظمى التى لقوى الدفع هذه فمن الضروري اعتبار الحقل الواحد بأجمعه وحدة لا تتجزأ ، وحفر العديد من الآبار فيه على أساس يكفل للحقل حفظه لهذه القوى الحيوية . فان الافراط فى اخراج الغاز من بئر واحد له اثر كبير على الضغط الواقع على الزيت فى الآبار الاخرى فى الحقل الواحد . واذا اعتبر الحقل وحدة لا تتجزأ فان المسئول عن حفظ الضغط فيه عليه مثلا توقيف الانتاج من البئر الذى تكون فيه نسبة خروج الغاز مع الزيت عالية جدا او من البئر الذى يخرج منه الغاز فقط .

هذا ولا ريب فى ان شركات الزيت المنتجة يهملها جدا المحافظة على حقولها فى احسن حالة ممكنة ضمن حدود اقتصادياتها وما هى مستعدة لصرفه على عملية حفظ الضغط هذه . ولكن من المعروف ان شركة زيت تعمل فى الشرق العربى مثلا لها امتياز محدود بمدة معينة وينتهى حقها فى الزيت بانتهاء تلك المدة . ولو وجدت مثل تلك الشركة ان امتيازها غنى بالحقول الخصبة ، وان بإمكانها انتاج اية كميات تحتاجها دون ان تصرف الكثير على حفظ ضغط حقولها فى ذلك البلد فان هذا يكون مصدر اغراء لها لتأسيس عملياتها على ارخص التكاليف بأعلى نسبة للانتاج طيلة مدة الامتياز . ولو استجابت تلك الشركة لمثل ذلك الاغراء فانها تخرج رابحة فيما اذا انتهى امتيازها ، ويكون البلد وحده الخارج من العملية بالحصصة الضئلى . كما ان هناك الاعتبارات الاخرى التى تجعل الشركات فى الشرق الاوسط عزوفة عن صرف المبالغ الضخمة فى سبيل صيانة الحقل ، منها عدم الاستقرار السياسى فى الشرق الاوسط ، ومنها خطر تأميم صناعة النفط وطالما بقى هذان العاملان يهددان مستقبل شركات الزيت العربى فان هذه الشركات لن تكون هى التى تخطو الخطوة الاولى نحو العمل على صرف الاموال فى هذا السبيل .

ولهذا فان الواجب القومى لكل حكومة فى بلد منتج فى الشرق العربى يحتم على الحكومة ان تشارك مع الشركة المنتجة فى بلادها فى مراقبة الانتاج من كل حقل والإشراف عليه عن طريق مهندسين اختصاصيين يحفظون مصلحة الجانب الحكومى من الامتياز ، وأجراء الدراسات الواسعة العملية لمعرفة :

١ - ما هي قوى الدفع في الحقل ، وتنظيم صيانة الضغط تبعاً لذلك .

٢ - ما هو الحد الأعلى المستحسن لإنتاج الزيت من الحقل بحيث لا يضر مقدار الإنتاج بضغط الحقل ؟

ومن ثم الاتفاق مع الشركة على أي الآبار يجب منع إخراج النفط منها بسبب خروج نسبة عالية من الغاز منها .

وكم من الغاز يعاد للحقل ، إذا لم يكن من الضروري إعادة الغاز كله ، وما يتعلق بهذا من إجراءات أخرى .

وذلك لأن البترول قد أصبح المصدر الرئيسي الأول والأوفر للإيرادات في البلاد العربية، ولا فائدة ولا قيمة للزيت الخام إذا لم يستطع الصعود إلى سطح الأرض وبقي في باطنها . والبترول مصدر عظيم ليس في الجيل الحاضر فحسب بل قد يبقى كذلك وفي تزايد مستمر لخمسين سنة أخرى على أقل تقدير ، ولعله سيكون العامل الأول في تصنيع البلاد العربية نظراً للإيرادات التي يجلبها من الخارج ، ولامكانيات الاستثمار التي تخلقها هذه الإيرادات ، وللفرص السائحة التي يتيحها لأبناء المنطقة وجود صناعة الزيت بينهم : الموجود منها من إنتاج للنفط وتصفية ونقل وتسويق له ، وما يجب أن يهتموا باتشالته من صناعات كيميائية : من أسمدة وإطارات ومعادن وصناعات بلاستيكية لا حد ولا حصر لها الخ . . . ولا خوف على الإطلاق من أن تنضب مصادر هذا النفط في البلاد العربية أثناء هذه الفترة التي ستبنى فيها حياتها الاقتصادية السليمة . فمدخرات البترول العربي تفوق أي مدخرات في البلاد الأخرى بما في ذلك الولايات المتحدة وفنزويلا وربما روسيا ، وهي آخذة في الارتفاع باكتشاف الحقول الجديدة .

فبينما كانت مدخرات البترول في الشرق الأوسط تساوي ١٨ ٪ من مجموع مدخرات العالم ( باستثناء روسيا وتوابها ) سنة ١٩٣٤ فقد أصبحت ٦٧ ٪ سنة ١٩٥٧، وفي الفترة نفسها انقصت نسبة مدخرات الولايات المتحدة من ٦٠ ٪ إلى ١٤ ٪ وفنزويلا من ١٠ ٪ إلى ٧ ٪ كما أن الكويت وحدها كانت مدخراتها الثابتة سنة ١٩٥٧ حوالي ٢٥ ٪ من مجموع مدخرات العالم (مدا روسيا وتوابها ) ، والسعودية ٢٠ ٪ والمراق ١٠ ٪ .

ومن مجموع إنتاج العالم سنة ١٩٥٨ وقدره ٩٠٥ ملايين طن أنتجت البلاد العربية ما يزيد عن ١٧٠ مليون طن ، أي ١٩ ٪ تقريباً من الإنتاج العالمي .

## انتاج البترول الخام ( بلااف الاطنان )

سنة	الولايات المتحدة	فنزويلا	الكويت	السعودية	ايران	العراق	كندا	باقي العالم
١٩٥٣	٣١٧,٧٥٧	٩٢,٢٦١	٤٣,٢٨٦	٤١,٥٤٢	١٣,٤٥	٢٧,٦٨٢	١٠,٨٣٧	١٢١,١٩٠
١٩٥٤	٣١٢,٠٢٥	٩٨,٥٨٦	٤٧,٧٢٣	٤٦,٨٧٥	٣,٠٠٠	٣٠,٠٧٣	١٢,٩٥٣	١٣٤,٥٦٥
١٩٥٥	٣٣٤,٩٣١	١١٢,٣٧٩	٥٤,٧٥٦	٤٧,٥٣٥	١٦,٠٢٥	٣٣,٢٠٩	١٧,٤٢٦	١٥٣,٨٣٩
١٩٥٦	٣٥٢,٨٤٩	١٢٨,٩٢٣	٥٤,٩٨٢	٤٨,٧٠٢	٢٦,٣٤٩	٣١,٠٩٣	٢٣,١٢٦	١٧١,٤٧٦
١٩٥٧	٣٥٣,٠٤٥	١٤٥,٣١٥	٥٧,٢٨٦	٤٩,٠٠٢	٣٥,٣٢١	٢١,٧٠٤	٢٤,٤٨١	١٩٦,٠٤٦
١٩٥٨	٣٣٠,١٢١	١٣٨,٦٣٦	٧٠,٢١٧	٥٠,١٢٨	٤٠,٤١٥	٣٥,٤٩٢	٢٢,٢٨٣	٢١٧,٩٠٨

ولم يكن انتاج الشرق العربي في السنوات الاخيرة مربوطا بإمكانات حقول النفط فيها ، اذ تبين ان المدخرات فيها اغنى من مثيلاتها في جميع حقول العالم الاخرى مجتمعة ، بل كان الانتاج مربوطا الى حد كبير بالاسواق العالمية وبالطلب على الزيت العربي . وفي الولايات المتحدة الآن معارك حامية الوطيس ، بدأت في الواقع منذ سنوات كثيرة ، بين فريقين يرى احدهما وجوب فتح باب الاستيراد للزيت الخام الاجنبى ويرى الفريق الثانى قفله بامرة ، او فرض القيود عليه بحيث يمكن التقليل من عامل المنافسة للزيت الناتج في الولايات المتحدة محليا . ومن الواضح ان اكبر انصار الفئة الاولى هي الشركات التى تملك مصالح واسعة في بترول الشرق الاوسط اما الفئة الثانية فهم المنتجون المحليون في الولايات المتحدة الذين يرون في الزيت الاجنبى خطرا على اسعار انتاجهم من الزيت ، وكانت نتيجة هذا الصراع فرض قيود اختيارية على الاستيراد مؤقتا .

وهمما يكن من امر ، فان انتاج الزيت في الولايات المتحدة اصبح باهظ التكاليف اذا قورن بتكاليفه في الشرق العربي مثلا ، ولذلك فقد يمكن النظر الى صناعة الانتاج الامريكية على انها صناعة تعيش باعانة مالية من المستهلك نفسه ( برضى الحكومة ) وبدون هذه الاعانة الاختيارية فان قواعد انتاج الزيت الامريكى تحتاج الى تغيير من اساسها . ولما كانت الولايات المتحدة بلدا دائما ، وفي نفس الوقت مضطرة بسبب الصراع بين الشرق والغرب الى التحالف مع الدول الغربية فان المساهمة الكبرى التى تقدمها لدول الغرب هذه هي في الاعانات المالية الضخمة ( بشكل سلاح وعتاد او مال ) التى يصعب تقديمها لدول الغرب على شكل قروض نظرا لانقطاع الأمل بان يكون في مقدور هذه الدول تسديد مثل هذه القروض . وقد يتجه التفكير الحكومى في الولايات المتحدة تبعا لذلك الى فتح باب الاستيراد للزيت الخام من الخارج في المستقبل او لا للاحتفاظ بما لديها من زيت لأطول فترة ممكنة وثانيا لمساعدة الدول الاخرى على كسب دولارات كثيرة نظير زيتها ، تلك الدولارات التى كانت على كل حال ستخرج من الولايات المتحدة الامريكية بشكل امانات ومنع وقروض للدول الغربية والدول الدائرة في فلك السياسة الامريكية .

ولو وقعت هذه الخطوة فعلا فانها بالاضافة الى التزايد الطبيعى المستمر في انتاج الشرق العربي ستزيد امكانيات تصديره للولايات المتحدة الامريكية زيادة كبيرة ، وبسرعة غير عادية ، ومنعا لحصول مثل هذه الامكانية فجأة وعلى غير سابق استعداد ، فان على حكومات الشرق الاوسط ان تعرف مقدما امكانيات انتاج كل حقل لديها وكل بشر في تلك الحقول ، حتى تكون في موقف يساعد على تقرير ما اذا كانت زيادة فجائية بمعدل ٥٠ ٪ مثلا في الانتاج ستكون ضارة بحقولها ام ليست بذات تأثير يذكر . .



هذا وفى أثناء نمو صناعة الزيت وتكريره . والتفنن فى استخراج اكبر كميات ممكنة من بنزين السيارات والطائرات اثناء عمليات التكرير فان بعض الغازات الغنية بالكربون كانت تتولد من المصافي بصورة عرضية ودون الاستفادة منها ، وكانت هذه الغازات الجديدة تضيع هباء فى بادئ الامر ولكن لما زادت كمياتها زيادة كبيرة ونظرا لان صناعة الزيت تعمل - حيث يكون بالامكان - على الاستفادة من كل ناتج يستخرج من البترول ، فقد بدأت المختبرات بدراسات واسعة لامكانيات الاستفادة من الغازات الجديدة الفائضة عن الحاجة وبهذه الدراسات بدأت صناعة غريبة من نوعها وجديدة على العالم اسموها صناعة الكيماويات البترولية .

ففى داخل المصفاة التى تنتج البنزين العالى بواسطة تكسير جزئيات النفط ( راجع الملحق ) يكون الضغط شديدا والحرارة مرتفعة جدا وبثأثير الحرارة تزيد طاقة الجزئيات للحركة لتتحرك بسرعة كبيرة ، واذا وصلت الى سرعة كافية فانها تميل الى الانطلاق من السائل ولكن الضغط الموجود لا يدعها تفعل ذلك . وباستمرار هذا الضغط وزيادة الحرارة ينكسر الجزء الى جزئيات اصغر منه ، ومن هذا ينتج مادتان : الجزيء الصغير ويحتوى نسبة من الهيدروجين اكثر مما كانت فى الجزء الاصلى ، والجزيء الكبير ويحتوى نسبة من الكربون اكثر مما كانت فى الجزء الاصلى . ولما كانت كل ذرة من الكربون تحتاج للاتحاد باربعة ذرات من الهيدروجين ، ولما كانت الجزئيات الصغيرة قد استوهمت اكثر الهيدروجين الموجود فى الجزء الاصلى فان الكربون فى الجزئيات الاخرى يكون من الممكن الاستفادة منه لكونه ميالا الى الاتحاد مع اى مادة اخرى ممكنة ، ولذلك اصبح من الممكن الاستفادة من هذا « المركب الجائع » لخلق مركبات كيماوية جديدة نتيجة لاستعداده للاتحاد مع العناصر الاخرى . وقد اصبحت صناعة الكيماويات البترولية فى الوقت الحاضر من الاهمية بحيث ان « المركب النفطى الجائع » الموصوف فيما تقدم قد اصبحت له قيمة تجارية تفوق قيمة المنتجات البترولية الاخرى ، واصبحت الصناعة العالمية تنظر الى الزيت الخام نظرتها الى مخزن للعناصر الكيماوية لا حصر له ، كما ان المصفاة العصرية فى الوقت الحاضر لم تعد فائدها مقصورة على تكرير منتجات النفط بل تعدت ذلك واصبحت عبارة عن مصنع كيماوى ضخم تلتف حوله مختلف انواع الصناعات التى تعتمد على مشتقات البترول لصناعة منتجاتها ، ويتجاوز عدد هذه المشتقات المائتين الآن ويمكن الاستفادة منها فى صنع ما يزيد على الالف منتج ، كما ان المستحضرات الكيماوية العضوية اصبحت تعتمد اكثر فأكثر على هذه المشتقات بحيث اصبحت تحتل الصدارة بين المواد الخام المستعملة لهذا الغرض . وباستعمال « المركبات الجائعة » واهمها ثلاثة : الاثيلين والبروبيلين والبيوتين ، وغيرها من مشتقات البترول ، يمكن صناعة واستخراج : الكحول ، بعض انواع الدهان والعقاقير الطبية ، قاتلات الحشرات ، اطارات عجلات السيارات ،

المطاط الصناعي ، الأسمدة ، مستحضرات تطهير المزروعات والأشجار ،  
الكليسرين ، مواد التنظيف ، مادة الرصاص التي تمزج بالوقود السائل لرفع  
مقدرته الحرارية ، المخدرات الطبية ، أنواع عديدة من صناعة البلاستيك  
( مثل طاقيات السباحة والمرابيل ، ومعاطف المطر والستائر والدمى واقمشة  
الموائد وغلافات وقاية الأسلاك الكهربائية ومواد التعبئة ) ، والكربون الأسود  
( الذي يستخدم في صناعة إطارات السيارات وورق الكربون والأسطوانات  
الموسيقية والحبر والدهان ) بل إنها تدخل أيضا في صناعة بعض أنواع النايلون  
والعطور .



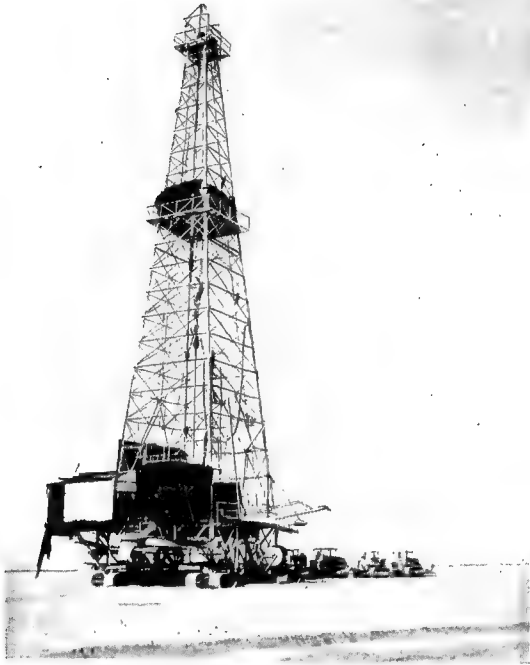
بداية القصة الطويلة المدينة المراحل : أعمال المساحة وتحضير الخرائط الجيولوجية

فريق استكشاف انواع الطبقات الصخرية تحت سطح الأرض ويستعملون على ذلك بتفجير عدد من المنفجرات في مواضع مختلفة وتسجيل صدى الصوت المنعكس من تلك الطبقات الى مكان خاصة لهذا الغرض .

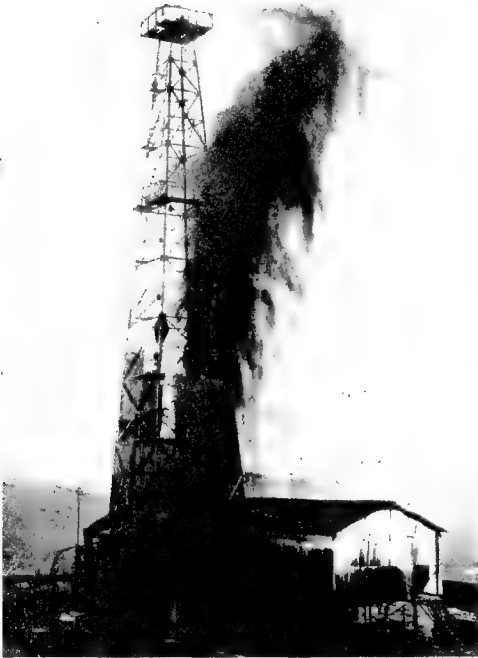




بعض افراد فريق الاستكشافات يدرس النتائج التي دونتها مكان  
تسجيل انعكاس اصداء الانفجارات

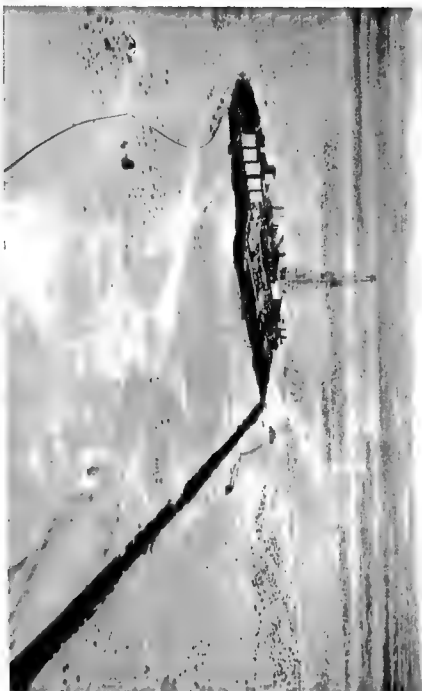


عملية نقل برج الحفر وتركيبه في الموضع المقرر لحفر بئر الزيت



اول بشر اندفع منه الزيت في ١٤ اكتوبر سنة ١٩٢٧ في العراق ، ومثل  
هذا المنظر يندر وجوده في الوقت الحاضر لان الحفارين الماهرين  
لا يسمحون للزيت بالخروج عن سيطرتهم

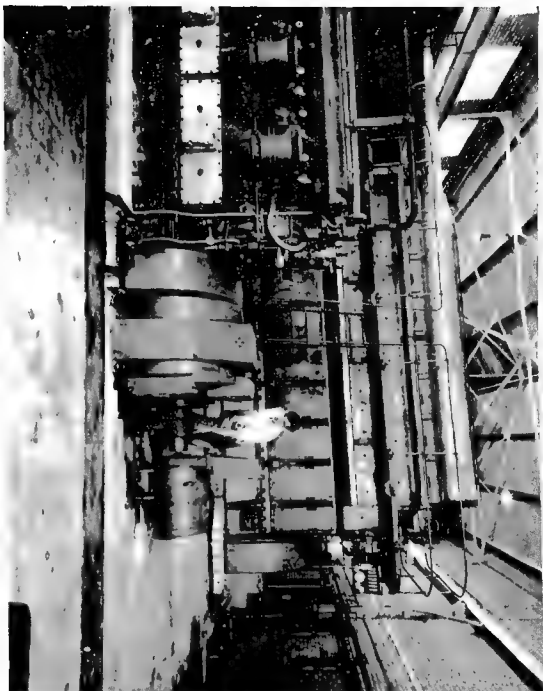
منظر شامل العملية حفر بئر







خطوط الانابيب هي عصب الحياة في إنتاج البترول : تستعمل لنقله من البئر  
الى مركز تجميع البترول ، ومنها الى مجموعات الخزانات ومن هذه الى موانئ التصدير



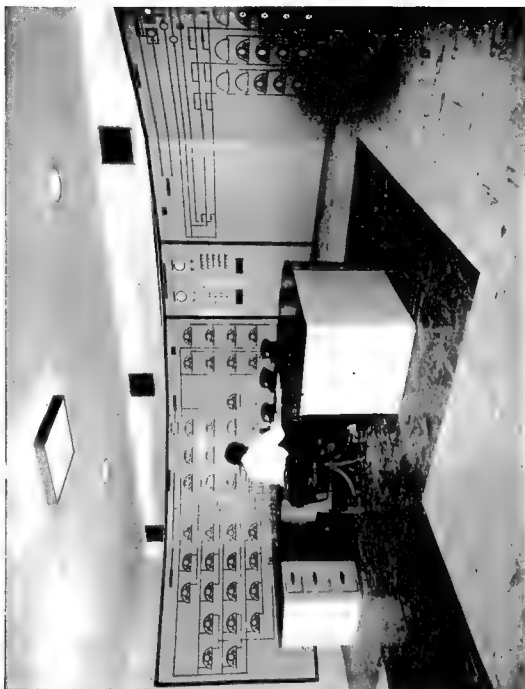
مثل هذه المضخات الجبارة أمر ضروري لدفع الزيت الى سبيله المقرر



منظر شامل لاحد مراكز التجميع ، حيث يصل البترول من آبارهِ  
لقرز الغازات الطبيعية منه وتجهيزه للتصدير

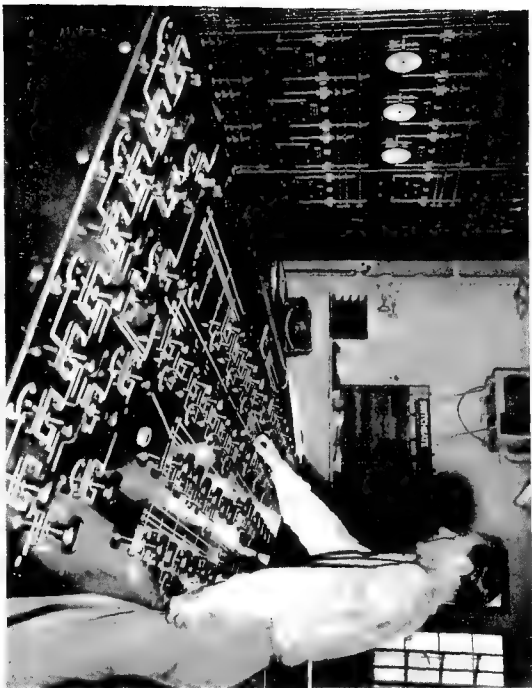


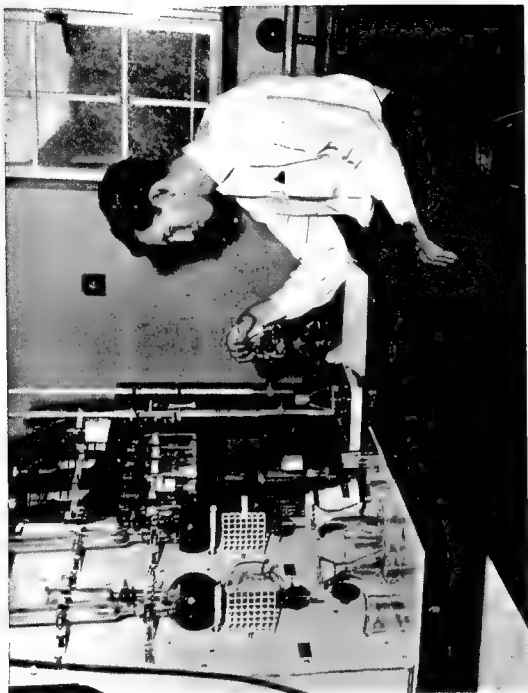
بحري الزيت من مرآة التجميع إلى هذه الخزانات الفخفية  
تجهيزاً لخدمة إلى مرآة التجميع



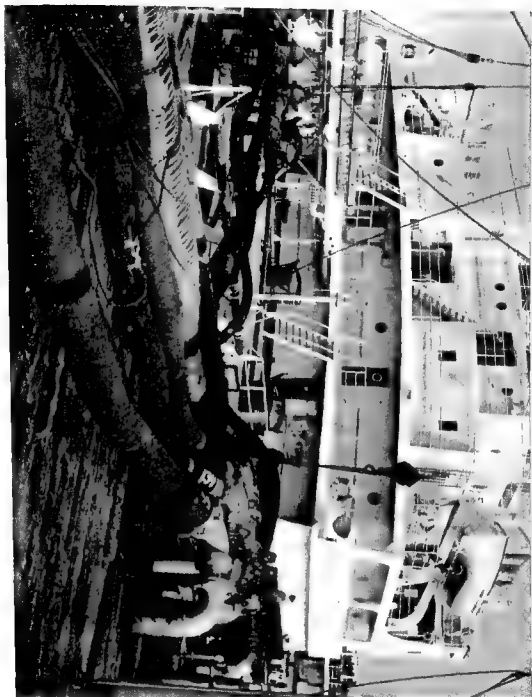
حجرة المراقبة في دائرة التخزين حيث يراقب دخول البترول  
الى الخزانات ويخرجه منها

جيرة المراقبة في دائرة التخزين حيث يراقب دخول البترول  
الى الخزانات وخروجه منها





مهندس پترولی بعمل فی مختبره







ميناء الاحمدى فى امارة الكويت . تفادىه ناقله جبارة حمولتها ٨٤ الف طن



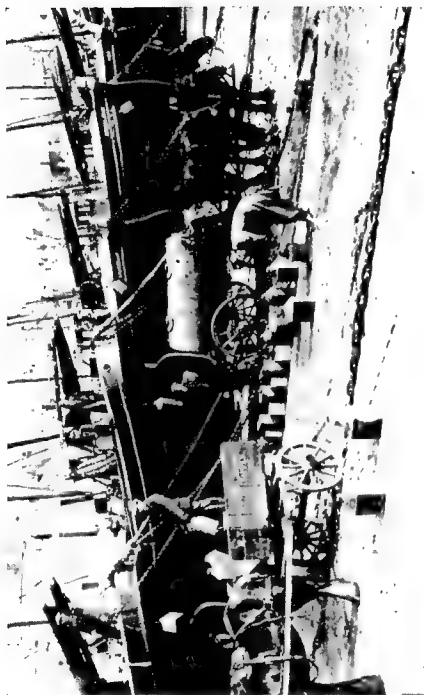
برج التجزئة في مصفاة تحت البناء



وحدة تصفية جديدة في الكويت



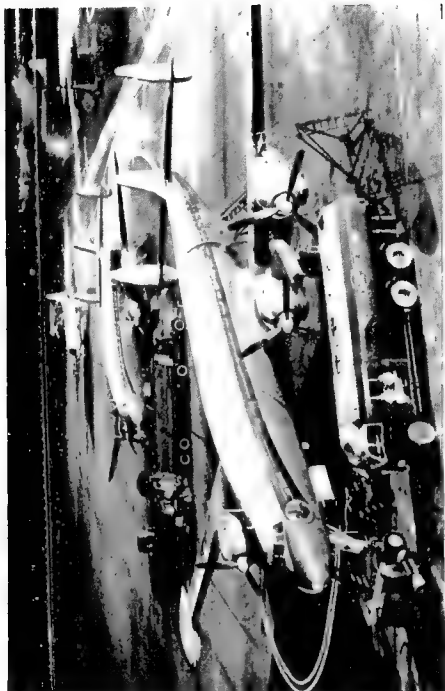
محطة توزيع على الطريق القديم



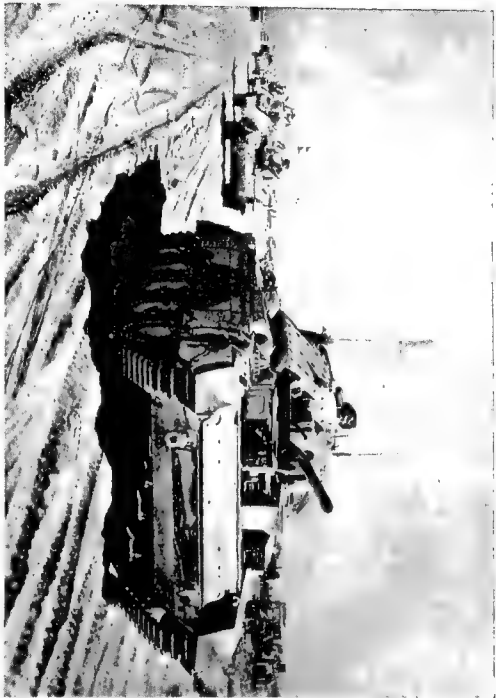
كانت العربات تجرها الخيل أو البغال الوسيلة الوحيدة في الماضي  
لنقل البترول الى السفن

او نقل متوجاهه الی مستطابکها



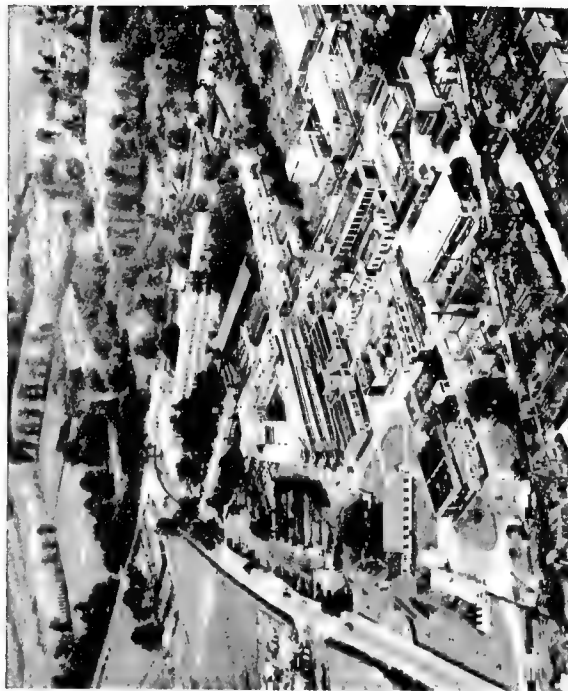


تموين الطائرات بمقاتلها : منتوجات البترول



منتجات التبرول تلعب الدور الأهم في ساحات القتال ؛ وبدون ضمانته  
وجود هذه المنتجات تفقد الدبابات أعلاه قيمتها





العامود النفري في جسم أية نفركة بتروول شامللة : محطة ابناك وتجارب



## ٢ - الغاز الطبيعي

من اهل العلام في أي بلد من بلدان الشرق الاوسط على وجود حقل للنفط فيه قيد الانتاج ، أو وجود مصفاة بترولية من أي نوع ، هو أن ترى اللهب المتصاعد من الأرض على مسافة بسيطة من ذلك الحقل أو تلك المصفاة .

وبغذى هذا اللهب المتجمع في بقعة ما شبكة من المواسير الممتدة من مراكز انتاج النفط الخام يجرى فيها الغاز الطبيعي الى المحرقة حيث يحرق لأن الغاز في حالته الطبيعية يحوى من المواد السامة ما يجعله خطرا مميتا على المنطقة المحيطة به اذا بقي في حالته الطبيعية ولم يحرق .

ولا حيلة بيد شركات الزيت في انتاج هذا الغاز رغم ارادتها ، اذ هو يتصاعد من بئر النفط صحبة الزيت الخام ، بل أن وجوده في الواقع مختلطا بالنفط الخام قد يكون أمرا ضروريا لخروج النفط الى سطح الأرض كما سنين فيما بعد . ونظرا لطبيعته السامة فإن من اول ما تقوم به شركة النفط هو التأكد من أن الغاز كله يجرى داخل مواسير خاصة الى المحارق حيث تحرق منه كل كمية لا يحتاج اليها .

وكل حقل بترولي يتألف من ٣ طبقات : الماء ويكون عادة الطبقة السفلية والزيت الخام وهو يعلو طبقة الماء عادة ، والغاز ويؤلف الطبقة العلوية . وكل هذه الطبقات الثلاث بمجموعها تكون حبيسة في خزان تحيط به صخور صلبة تمنع تسرب أي كمية من المواد الثلاث هذه ، رغم وجود الغاز والزيت تحت ضغط هائل من شأنه دفع المادتين الى الانتقال والهجرة لولا وجود ذلك المانع من الصخر الصلب . ووجود مثل هذا الضغط الشديد واحتكاك طبقة الغاز العلوية بطبقة الزيت الوسطى يذيب قسما لا بأس به من الغاز في الزيت الخام نفسه .

وعندما تنزل مواسير الحفر الى قاع البئر ، فإن الفتحة التي احدثت من فوق سطح الأرض الى الخزان تكون هى الفرصة التي انتظرها الزيت والغاز ملايين السنين للانتقال والهجرة ، تلك الفرصة التي لم تسنح بسبب انحباسهما ضمن جدران الصخر الصلب . وما يكاد الاتصال يتم بين سطح الأرض وطبقتي الغاز والنفط حتى يندفعا بقوة هائلة الى اعلى ، الغاز بسبب خفته وميله دائما للصعود للطبقات العالية ، والزيت بسبب ضغط الغاز والماء والغاز الدائب فيه الذى يندفع هو ايضا للصعود حاملا معه الزيت .

وبدون هذا الغاز يتبين أن حقل الزيت لا قيمة له ، فوجود الزيت وحده أمر ، وتصعيده الى سطح الأرض أمر آخر : يتم بصعوده مع الغاز أو بواسطة الضخ أو قد لا يتم اذا انعدم الضغط الغازى والمائي الكافى .

ويتبين من هذا ايضا أن حقل الزيت يكون مصدر ثروة حقيقية حقا اذا كان ضغط الغاز فيه عاليا للدرجة تدفع الزيت الى أعلى ، ويصبح حقل الزيت عديم الفائدة اذا انعدم ضغط الغاز .

والنتيجة المنطقية والعملية لهذا هى إبقاء الغاز الطبيعى فى الحقل لابقاء الضغط فيه عاليا ، وما دام الغاز فوق سطح الأرض عديم القيمة حاليا فى الشرق الأوسط ، فالحل الأمثل هو إعادة الغاز الناتج الى باطن الحقل وهذا ممكن عن طريق منشآت آلية تبنى خاصة لهذا الغرض . وإعادة الغاز للحقل تضمن فائدتين : الأولى حفظ الحقل سليما لأغراض الإنتاج والثانية ادخار الغاز لبيعته فى المستقبل حين يمكن فتح أسواق له .

والغاز الطبيعى مصدر ممتاز للوقود والطاقة ويمكن الاستفادة منه فى حالتيه الغازية والسائلة . وهو عند إمكان تصريفه مصدر عظيم آخر للثروة القومية . ففي حالة الكويت مثلا ، لو أمكن أسالة جميع الغاز الطبيعى الناتج حاليا بمعدل ٦٠٠ مليون قدم مكعب يوميا فان السائل الناتج يمكنه تمبئة ١٢٠ ألف برميل زيت يوميا ، أى نحو ١/٢ مليون طن كل سنة وهى ثروة طائلة بأى مقياس ، وتبلغ حوالى ١٠ ٪ من الثروة التى تعود من الزيت الخام نفسه .

وفيما يلي جدول يبين مقادير الغاز الطبيعى السائل الناتج فى الولايات المتحدة الأمريكية ومقادير الزيت الخام ، ونسبة السوائل الغازية الى الزيت :

### إنتاج الولايات المتحدة بالآف البراميل يوميا معدل اشهر يناير من كل سنة

١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	
٦٦٥٦	٩٤٩٣	٩٢٥٠	٨٩٢٩	٨٤٤٢	٧٩٢٦	الزيت الخام
٩٣٠	٨٨٠	٨٥٠	٨٢٥	٧٧٨	٧٤٤	الغاز السائل
/٩٦٦	/٩٦٣	/٩٦٢	/٩٦٢	٪٩٦٢	٪٩٦٤	نسبة الغاز للزيت

ويمكن الافتراض على أساس الجدول أعلاه أن القسم الأعظم من الغاز الطبيعى الناتج فى الولايات المتحدة يجرى استغلاله تمام الاستغلال ولا يحرق .

ولعل أكبر عامل يساعدها على استغلال الغاز بهذا الشكل الكامل هو أن الأسواق الداخلية متوفرة له . ويختلف الحال تمام الاختلاف في البلاد المنتجة للزيت التي ينعدم فيها الطلب على استخدام الغاز أو يكون قليلا غير متكافئ مع كمياته الناتجة ، مثل الحال في العراق والمملكة السعودية والكويت وقطر وايران وفنزويلا . ففي الكويت يستغل من الغاز الناتج جزء بسيط جدا منه لا يكاد يتجاوز ٨ ٪ من مجموعته ، تستخدمه شركة زيت الكويت في مبانيها في مناطقها حيث يستغل للتدفئة والطبخ وتستغله حكومة الكويت في بعض مناطق سكن موظفيها للطبخ وفي تجهيزه وقودا لتشغيل مصانع تقطير الماء وتوليد القوة الكهربائية .

والعقبة الوحيدة التي تحول دون بيعه في الأسواق الأوروبية المعطى اليه هي بالطبع تكاليف نقل الغاز ، شأنه في ذلك شأن الزيت الخام . فالزيت تصبح له قيمة عندما يكون في متناول من يحتاجه ، فهو في أرضه مثلا ، حيث منبعه يبعد عشرات ان لم يكن مئات الأميال عن ميناء التحميل لا يساوى شيئا ، وتصبح له قيمته عندما يجري في الأنابيب الى الميناء ومنها ينتقل الى ناقلات الزيت التي تحمله الى أسواقه ، وقيمتها هذه مربوطة الى حد كبير بنفقات هذا النقل . فلو أن زيت فنزويلا مثلا الواصل الى إيطاليا يباع بـ ٣ دولارات للبرميل من الزيت من نوع معين فإن الزيت المنقول من الكويت يجب أن يأخذ سعر زيت فنزويلا أو غيرها بعين الاعتبار مثل أن يباع بنفس السعر إذا كان من نفس النوع أو أن يباع بسعر يجتلب المشتري وبشروط تصرف المشتري عن زيت فنزويلا أو أكثره .

وينطبق هذا على الغاز . فإن له طاقة حرارية معروفة ، ولو افترضنا مثلا أن شحنة من الغاز لها طاقة حرارية مقدارها مائة وحدة ، فإن قيمتها في السوق الإيطالي يجب أن تتكافأ مع قيمة المائة وحدة حرارية الناتجة من الزيت الخام أو من الفحم الحجري أو من أي مصدر طاقة آخر ، وإذا جعلت تكاليف نقل الغاز سعره عاليا بالنسبة للمصادر الأخرى فإنه لا يباع ويصبح عديم القيمة .

ولهذا فقد انصرفت الجهود في السنوات الأخيرة الى اجراء التجارب لنقل الغاز بأسعار اقتصادية تستطيع منافسة أسعار الزيت والفحم ، ويبدو أن نتائج هذه التجارب مشجعة . ومن هذه التجارب واحدة أجريت في فنزويلا حيث أنشئت المصانع الخاصة (على نطاق صغير) لاسالة غاز الميثين وتحميله في ناقلة خاصة سموها « رائدة الميثين » ونقله الى نقطة في بريطانيا حيث أنشئت تسهيلات مناسبة لاستلام الشحنة . ولا تزال دراسة نتائج هذه التجربة جارية حتى كتابة هذه السطور ، ولكن يبدو أن النتائج الأولية مشجعة ، فقد بدأت بعض شركات الزيت في التحضير للتعامل التجاري العالمي بغاز

البترول السائل ، وتسلمت إحدى الشركات بالفعل في اواسط سنة ١٩٥٩ أول ناقلة كبيرة حمولتها ٣٥ الف طن لنقل الغاز السائل بالضغط وتستعمل لحساب شركة نقلات بناما التابعة لمجموعة شركات ستندرد نيوجرسي ، وستنقل هذه السفينة زيتا خاما بالإضافة الى الغاز السائل المعبأ بخزانات مضغوطة ، وستسير بين فنزويلا والساحل الشرقي للولايات المتحدة ، ولتزويدها بالحمولة من الغاز السائل انشأت شركة بترول كربول ( من مجموعة ستندرد نيوجرسي ) التسهيلات اللازمة لاسالة الغاز في منطقة ماراكايبو بفنزويلا . ومن المنتظر أن تكون شركة ارامكو قد شرعت في بناء مصنع لتبريد واسالة الغاز في رأس تنورا ستبلغ تكاليفه حوالي مليوني جنيه ، وسعته ٤ آلاف برميل في اليوم وقد يتم بناؤه في اواخر سنة ١٩٦٠ ، ولعل هذه العملية تشير الى اطمئنان شركة ارامكو الى أنه ستوجد في بحر السنة القادمة السفينة او السفن اللازمة والمناسبة لنقل ناتجها من الغاز السائل . كما أن شركة زيت الكويت شمعت عن ساعدها أخيرا وبدات في تنفيذ الخطط العملية لانشاء مصانع للاستفادة من اسالة الغاز ، ومن المنتظر أن تكون سعة تسهيلاتها حوالي ٨٠٠٠ برميل في اليوم من الغاز السائل وبترين الغاز الطبيعي ، بتكاليف تبلغ ٣ ملايين جنيه تقريبا .

ولعل فنزويلا والمملكة السعودية في مقدمة البلاد المنتجة للزيت خارج الولايات المتحدة في الاهتمام بمسألة استغلال الغاز الطبيعي وصيانة ضغط حقول نفطها ، وهي تولى هذه المسألة أهم عنايتها حاليا . فان كل برميل نفط تنتجه آبار فنزويلا يرافقه صعود ١١٧٠ قدما مكعب من الغاز لها قيمة حرارية توازي تلك التي لـ  $\frac{1}{4}$  برميل من النفط الخام، ويستفاد حاليا في فنزويلا من ٤٤٪ من الغاز الطبيعي ، والنتيجة تبعاً لذلك هي أن الناتج من كل برميل من النفط الخام يرافقه خسارة في الغاز توازي قيمتها الحرارية  $\frac{1}{4}$  برميل من النفط الخام . وفي اواخر سنة ١٩٥٨ كان في فنزويلا ٣٤ مصنعا لاعادة الغاز الطبيعي الى ٥٦ حقلا بمعدل ٩٥١ مليون قدم مكعب يوميا لغراض التخزين وصيانة ضغط تلك الحقول ، وبلغت تكاليف تلك المصانع ١١٤ مليون دولار ، ومن المنتظر أن يكون لهذه العملية فائدة انتاج ٨٩٧ مليون برميل نفط اضافية بفعل الضغط المعاد للحقول ، ويجري العمل سنة ١٩٥٩ على بناء ٣ مصانع جديدة لاعادة ١٦٩ مليون قدم مكعب يوميا من الغاز الى الحقول، وفي النية بناء ٢٣ مصنعا آخر لاعادة ٧٣٠ مليون قدم مكعب يوميا .

ونظرا للامكانيات الاقتصادية الحسنة لتسويق الغاز الطبيعي في المستقبل القريب ، فان فنزويلا عازمة على تخزين هذا الغاز بقدر الامكان ، وحيث تكون نسبة صعود الغاز مع النفط عالية فقد تفرض على الشركات المنتجة في مثل تلك الحقول تقليل انتاج النفط ، بحيث يترك الانتاج الكامل للحقول التي تكون فيها نسبة ضياع الغاز اقل من غيرها .

هذا وليس في الشرق العربي على ما هو معروف سياسة حكومية معينة بصدد استغلال الغاز وصيانة ضغط الحقول ، ويبدو أن الأمر لم يخرج بين الوقت والآخر عن ضغط من الحكومات على شركات زيتها لفعل شيء ما لاستغلال جزء من الغاز الضائع هباء على شكل لهب يحترق بالوان زاهية تجذب الانظار . وربما يكون الوقت قد حان لجلوس الاطراف التي يعنيه الامر لدراسة امكانيات حلول للموضوع . فالغاز الضائع بحسب نصوص الامتيازات الحالية ملك للشركة التي تنتجه ، ولا تستطيع الحكومة مثلاً إعطاء مثل هذا الغاز في امتياز الى شركة جديدة لاستغلاله الا اذا دفعت الحكومة له ثمناً تتقاضاه الشركة المنتجة ، وهذا موقف غير طبيعي ، وكان حال الشركة يقول: اننا لا استغل الغاز ولا اترك غيري يستغله ، وقد يكون من الحلول العملية نقل ملكية الغاز الى الحكومة اذ انها بحسب نظام مدفوعات الربح العائد من بيع البترول الخام تحاسب على نصف تكاليف انتاج الخام وبالتالي انتاج الغاز معه ، ولو كانت تكاليف السنة مثلاً في الكويت ١٥ مليوناً من الجنيئات الاسترلينية فان نصيب الحكومة من التكاليف ٧½ مليون جنيه وجزء من هذا المبلغ بالطبع يكون قد ساهم في انتاج الغاز الطبيعي .

فالحكومة اذن فريق يهمه الامر من ناحيتين : وجوب استغلال ثروة قومية موجودة ، وعدم تعريض اموالها للضياع من حيث انها تتحمل تكاليف انتاج مادة ثم تمنع من الاستفادة منها . او قد يكون الحل حسبما سبق في هذا الفصل وهو حقن الغاز الطبيعي كله أو الجزء الأكبر منه في الحقل ثانية لحفظ ضغطه وتخزين الغاز الى حين يصبح سعره مربحاً ومصدراً للثروة القومية ، أو ان يكون الحل في ترك الخيار للشركة المنتجة بين الامرين اعلاه او حلاً وسطاً بينهما ومهما يكن من شيء فليس من المصلحة القومية وقوف الحكومات موقفاً سلبياً من مشكلة الغاز بل عليها اعداد سياسة معقولة والسهر عليها بالتراضي مع الشركات المنتجة في بلادها . وذلك لأن ثروة الغاز يجري احراقها حالياً بمعدل ٢١ مليون دولار في السنة في الكويت . ( على أساس ١٠ سنتات لكل ١٠٠٠ قدم مكعب قد يمكن البيع بموجبها فيما لو استثمرت رؤوس الاموال اللازمة لاستغلال الغاز ) ومثل هذا المبلغ في المملكة السعودية واكثر من نصفه في العراق ، وقد يكون مجموع المحروق في بلاد العرب المنتجة للزيت يفوق ٥٠ مليوناً من الدولارات يحتاج الشرق العربي الى كل دولار منها .





## ٣ - شركات بترول الشرق العربي

اهم الشركات المالكة لامتيازات البترول العربي هي ما يلي :

### الكويت :

١ - شركة نفط الكويت المحدودة وتملكها الشركة البريطانية شركة النفط البريطانية ، والشركة الامريكية شركة نفط الخليج مناصفة . ويشمل الامتياز جميع بر الامارة ومياها الاقليمية ( على امتداد ستة اميال ) وبعض الجزر المحاذية للساحل .

٢ - شركة الزيت الامريكية المستقلة ( وهي تتألف من مجموعة من الشركات المستقلة الامريكية على راسها شركة فيلبس ) وامتيازها يشمل نصف حصة غير مجزاة بالمنطقة المحاذية بين الكويت والملكة العربية السعودية ومياه المنطقة الاقليمية على امتداد ستة اميال .

### المملكة السعودية :

١ - شركة الزيت العربية الامريكية ( الارامكو ) وتملكها شركات ستندرد نيو جيرسي وستندارد كاليفورنيا وتكساكو وسوكوني . ويشمل الامتياز القسم الاكبر من شرقي المملكة المحاذي للعراق والكويت والمنطقة المحاذية والخليج العربي وقطر وابو ظبي وعمان وظفر وحضرموت ، والمياه الاقليمية في الخليج العربي ( على امتداد ستة اميال ) المحاذية للساحل السعودي على الخليج المذكور ، والبحار الاقليمية المحاذية للمياه الاقليمية المذكورة .

٢ - شركة زيت كتي ويشمل امتيازها النصف الاخر من الحصة غير المجزاة التي يشملها امتياز شركة الزيت الامريكية المستقلة .

### العراق :

مجموعة شركات بترول العراق وتملكها شل والبريطانية والفرنسية ونيوجيرسي وسوكوني وجولينكيان بالحصص التالية : -  $\frac{3}{4}$  ٢٣ ٪ لكل من الشركات الثلاث الاولى و  $\frac{1}{4}$  ٢٣ ٪ مناصفة بين نيوجيرسي وسوكوني وال ٥ ٪ التي اشتهر بها جولينكيان . ويشمل الامتياز جميع بر العراق ( تنازلت الشركات مؤخرا عن حقوقها بالمياه الاقليمية على الخليج العربي )

## قطر:

شركة بترول قطر وتتألف من نفس المجموعة التي تتألف منها شركات بترول العراق . ويشمل امتيازها بر قطر ومياهها الإقليمية .

## البحرين:

شركة بترول البحرين وتملكها شركتا ستندرد كالفورنيا وبكسكو ويشمل الامتياز بر الامارة ومياهها الإقليمية .

ثم ان هناك امتيازات أخرى منحت بالفعل في مختلف أنحاء الشرق العربي ولكنها لم تبدأ بعد في الانتاج بكميات تجارية ، وأهم هذه الامتيازات :

## امارات ساحل الخليج المتصالحة :

شركة تنمية البترول ( الساحل المتصالح ) المحدودة وهي نفس مجموعة شركات بترول العراق ، وامتيازها يشمل البر والمياه الإقليمية اما بحار المنطقة الإقليمية فممنوحة لشركة مناطق ابو ظبي البحرية المحدودة وتملكها البريطانية والفرنسية .

## ظفر:

شركة ستيز سرفيس ظفر وتملكها شركتا ستيز سرفيس وريتشفيلد .

بحار المنطقة المحايدة الكويتية السعودية ظفرت بامتيازها شركة الزيت العربية المحدودة وهي شركة يابانية تألفت من أكثر من ٤٠ شركة صناعية كبرى في اليابان .

ويتبين من الأسماء المتقدمة ( باستثناء الشركة اليابانية الجديدة ) انها لشركات تعتبر في طليعة شركات الزيت العالمية ، وفيما يلي جدول يبين مرتبة الشركات الأمريكية الواردة أسماؤها أعلاه ومدى ضخامة عملياتها : -

# ترتيب الشركات الامريكية في الولايات المتحدة سنة ١٩٥٨

تصفية النطف بالريال يومية	المرتبة	إنتاج النطف بالريال يومية	المرتبة	الامداد الصال دولار	المرتبة	الامداد للجميل دولار	المرتبة	الشركة
٢٤٨٩٠٠٠	١	٢٠٢٨٠٠٠	١	٥٦٢٤٧٥٠٠٠	١	٧٧١٢٠٥٧٠٠٠	١	١ - ستندرد نيوجيرسي
٨٦٩٨٠٠٥	٣	٦٤٤٨٥٣	٥	١٥٦٧٨٦٠٠٠	٥	٢٩٢٢٧٩٢٠٠٠	٢	٢ - سوكوف
٦٩٨١٢٣	٥	١٣٦١٢٣٥	٢	٣٢٩٥٢٣٠٠٠	٢	١٧٨٢٤٢١٠٠٠	٣	٣ - زيت الخليج
١٢٢٤٦٨٠	٢	٨٠١٨٣	٣	٣١٠٦٨٠٠٠	٣	٢٤٧٥٢٣٠٠٠	٤	٤ - تكساكو
٧٨١٧٠٠	٤	٧٩٨٢٥٢	٤	٢٥٧٤٧٥٩٠٠٠	٤	١٦٨٨٥٣٧٠٠٠	٦	٥ - ستندرد كاليفورنيا
٤٦٢٧٧٨	٧	٣٠١٥٧	٦	١١٦٥٢٣٠٠٠	٧	١٦٤٢٧١٢٣٠٠٠	٧	٦ - شل ( في امريكا )
٤٢٤١٠٠٩	٨	١٤٥٨٦١	١٠	٨٤٢٣٢٧٠٠٠	٨	١٠٧٢٨٦٧٠٠٠	٩	٧ - فيليبس
٢٥١٧٨٤	٩	١١٧١٠٦	١٢	٤٤٨٩٢٠٠٠	١١	١٠١٥٣١٧٠٠٠	١٠	٨ - ستينر سرفيس
١١٥٠٤٤	١٩	٦٢٠٣٣	٢٠	٢٠٩٢٠٠٠	٢١	٢٥٨٢٠٨٠٠٠	٢٢	٩ - ريتشيلد

أما عن الشركات غير الأميركية فلعل شركتى شل والبريطانية أعظم شركات الزيت العاملة خارج الولايات المتحدة الأمريكية .

فان الأيراد الصافى لمجموعة شركات شل الهولندية سنة ١٩٥٨ كان ١٥٠٦٨٣٣٨١ جنيه استرليني (بعد خصم جميع الضرائب) انتجها التعامل ب ٢٣٤٠٠٠٠ برميل يوميا وإذا قورن هذا بجدول الشركات الأميركية المذكورة فان شل تعتبر ثانى شركة زيت عالمية ، والاولى هى ستندرد نيو جرسى .

أما الشركة البريطانية فقد كان إيرادها الصافى سنة ١٩٥٨ ٦٢٩٥٢٠٠٠ جنيه استرليني ، وانتاجها تلك السنة بلغ ٦٠٧٠٠٠٠ طن من النفط الخام ومجموع ما جرى تصفيته فى مصافيها الخاصة ٣٨ مليون طن ، وبمقارنة أرقام هذه الشركة بالشركات الأميركية المدرجة فى الجدول المشار اليه نجد ان الشركة البريطانية أيضا تستطيع احتلال مكان عال بينها اذ ان تربيتها ( بعد ادخال شل ) يجعلها سادس شركة زيت عالمية .

وقد جنت هذه الشركات الست من الأرباح سنة ١٩٥٨ ما يزيد عن بليونين من الدولارات الأميركية ، ولا يبعد ان يكون نصف هذه الأرباح تقريبا مصدره زيت الشرق الأوسط العربى .

هذا ولم تصل هذه الشركات الكبرى الى مكائنها التى تحتلها الآن الا بعد جهود متواصلة دامت عشرات السنين ، فاقدّم هذه الشركات الست هى شركتا سوكونى وستندرد نيو جرسى اذ تأسستا سنة ١٨٨٢ وتبعتها شل سنة ١٨٩٧ وشركة النفط البريطانية سنة ١٩٠٩ وشركة زيت الخليج سنة ١٩٢٢ وتكساكو سنة ١٩٢٦ . ولعل مما يدعو الى الانتباه فى تاريخ هذه الشركات ان الأربع الاولى منها التى تأسست منذ ٥٠ سنة ونيف لم تحتج للبدء برؤوس أموال ضخمة مثل الأخيرتين اللتين تأسستا منذ حوالى ٣٠ سنة فقط . فقد بدأت سوكونى برأس مال قدره خمسة ملايين دولار وستندرد نيو جرسى بثلاثة ملايين دولار ( وهى أعظم شركة زيت فى العالم الآن ) وشل ب ٧٢٠٠٠٠٠ دولار والنفط البريطانية بثمانية ملايين دولار ، أما شركتا تكساكو وزيت الخليج اللتان تأسستا بعد زمن طويل من الأربع الاول فقد احتاجت أولاهما الى التأسيس على أساس رأس مال مخصص باصدار حصص فيه بقيمة بليون دولار وثانيتها بقيمة ١٢٥٠ مليون دولار ، وذلك على الأرجح لان الأسواق كانت قد توطدت للشركات الأقدم مما جعل من الضرورى للشركات الجديدة الرغبة فى المنافسة ان تبدأ برؤوس أموال ضخمة .

ومهما يكن الأمر فان هذه الشركات حققت لنفسها هذه المكانة فى اثناء مدة تعتبر بسيطة نسبيا فى حياة الشعوب . ولو اهتمت البلاد العربية بصناعة

الزيت ( والزيوت وفير تحت رمالها ) فقد تستطيع في مدة ربع قرن من الزمن مثلا أن تبني صناعة نفطية عالمية ترفع بإيراداتها الضخمة مستوى المعيشة الإجمالي في جميع أقطار الشرق العربي، وتضمن في نفس الوقت تصريف الناتج الضخم من بترولها الخام ( انظر الفصل عن العمليات الشاملة ) .

وتاريخ نمو إحدى شركات الزيت قد لا يختلف في جملته عن تاريخ نمو شركة زيت أخرى . ولناخذ شركة النفط البريطانية على سبيل المثال :

## ١ - البحث عن الزيت :

بدأت القصة في أوائل العقد الأول من هذا القرن حين حصل وليام نوكرس دارسي على امتياز من حكومة إيران سنة ١٩٠١ للبحث عن الغاز الطبيعي والبتروول والأسفلت والأوزوكريت والحصول على هذه المواد واستغلالها وتجهيزها للتجارة ونقلها وبيعها . واستمرت عملية البحث والاستكشاف سبع سنوات قبل العثور على الزيت بكميات تجارية في حقل مسجدي سليمان في جنوبي إيران في ٢٦ مايو سنة ١٩٠٨ .

وفي سنة ١٩٠٩ تأسست شركة الزيت الانكليزية - الفارسية لاستغلال امتياز دارسي في إيران .

## ٢ - تصفية الزيت :

وبالنظر الى الظروف السائدة في العالم في ذلك الوقت وبدء انتشار استعمال السيارات الآلية وقلة المصافي أو انعدامها في أجزاء عديدة من العالم فقد وجدت الشركة الجديدة من الأفضل لها تصفية ناتجها من بترولها قبل تصريفه .

فكان أول عملية كبيرة قامت بها الشركة اختيار مكان مناسب لاقامة مصفاة عليه ، ووقع اختيارها على منطقة مستوية طينية صحراوية على نهر شط العرب - عبادان . وبدأ العمل على المصفاة في الأشهر الأخيرة من سنة ١٩٠٩ وبدأت في الانتاج سنة ١٩١٣ . أما خط الأنابيب الذي احتاجته المصفاة ليفلذها بالنفط من حقل مسجدي سليمان فقد اكتمل مده في يونيو ١٩١١ .

## ٣ - نقل الزيت ومنتجاته :

وفي سنة ١٩١٤ قررت الحكومة البريطانية استخدام منتجات البترول في تسيير سفنها الحربية بدل الفحم الحجري ، ونظرا للإمكانيات الضخمة التي كانت تبسم للشركة الجديدة فقد قامت الحكومة بتمويل الشركة نظير الدخول شريكة في حصة فيها، وبهذا وجدت الشركة في سفن الاميرالية البريطانية أول عميل كبير لها .

ولكنها وجدت أيضا أنها لانجاز الصفقة واتمامها عليها ايصال منتوجات البترول من مصفاة عبدان الى احواض السفن في بريطانيا . وبهذا تالفت شركة ناقلات الزيت البريطانية (وهي شركة فرعية لشركة الزيت الانكليزية الفارسية)، وفي سنة ١٩١٦ انزلت الى البحر اول ناقلة زيت للشركة الجديدة حملتها ٥٥٠٠ طن. (تملك الشركة الآن حوالى ١٧٠ ناقلة مجموع حملتها ٢٠٠٠٠ ر. ٢٧٥٠ طن وتستاجر لحسابها سفنا اخرى حملتها ٣ ملايين طن ) .

#### ٤ - التسويق :

بعد الحرب العالمية الاولى انتشر استعمال السيارات الآلية والطائرات والمكائن التى تتغذى بالبترول وقودا لها ، ووجدت الشركة فرصة سانحة للخروج من نطاق عبدان - المملكة المتحدة ، فزحفت في عملياتها على مختلف الاقطار الاوربية وساهمت في بناء المصافى في أستراليا وعدن وفرنسا والمانيا وبلجيكا وإيطاليا وبعض النقاط في الشرق الأوسط ، كما ان العمل جار على بناء مصفاة كبيرة في كندا .

وفي سنة ١٩٥٤ غيرت الشركة اسمها الى شركة النفط البريطانية وكانت في سنة ١٩٣٥ قد غيرته من شركة النفط الانكليزية الفارسية الى شركة النفط الانكليزية - الايرانية .

وتمتد شبكة تسويق الشركة الى اجزاء عديدة من نصف الكرة الشرقى وكندا ، كما انها عقدت مؤخرا اتفاقية مع شركة امريكية كبيرة لفتح اسواق لها داخل الولايات المتحدة الامريكية .

نرى مما تقدم ان الشركة في ظرف خمسين سنة من حياتها بدأت بعدة آبار في حقل زيت ايرانى براسمال مليونى جنيه ثم سارت الخطوات المحتومة عليها نحو الارتفاع الى مصاف الشركات الكبرى العالمية وتضاعفت ممتلكاتها اثناء السنوات الخمسين هذه مئات المرات فقد بلغت ممتلكاتها الصافية سنة ١٩٥٨ نيفا و٥٦٧ مليون جنيه منها ١٥٥ مليون جنيه قيمة اراض وآبار زيت وخطوط انابيب ومصاف وخزانات ومبان ، و٣١ مليون جنيه القيمة الصافية لاسطول ناقلاتها ( بعد خصم الاستهلاك ) ، واكثر من ٩٧ مليون جنيه مستثمرة في شركات فرعية .

اما شركة شل ، وهى ثانى شركة بترول في العالم من حيث مجموع ممتلكاتها وايراداتها واسواقها ، فقد بدأت نواتها سنة ١٨٩٠ حين تشكلت «شركة هولندا الملكية لتشغيل آبار الزيت في الهند الهولندية سابقا» برأس مال متواضع مجموعه مليون و٣٠٠ الف فلورين (حوالى ١٣٠ الف جنيه استرلينى)

وقد أسست هذه الشركة في لاهاي لتشغيل امتياز للزيت في سومطرة وفي سنة ١٨٩٢ وجدت حقلا للبترول هناك وشيدت مصفاة ومدت اليها من الحقول خطا للأنابيب ، وبطرف ١٠ سنوات من تأسيسها ارتفع رأس مالها الى ٦ ملايين ونصف مليون فلورين .

وفي سنة ١٨٩٧ تأسست شركة أخرى تحت اسم « شركة شل للنقل والتجارة » وقد أخذت اسم شل ومعناه صدفة من صدف الزينة الذي كان من جملة المواد التي اتجرت بها) برأس مال مليون و ٨٠ ألف جنيه استرليني .

وتحت ادارة ديتردنك لكلتا الشركتين السابقتين جرت اتصالات لتوحيد مصالحهما ، وفي سنة ١٩٠٣ الفتا شركة للتسويق ، وفي سنة ١٩٠٧ اندمجتا تحت اسم « مجموعة شركات شل الهولندية الملكية » .

وفي اوائل القرن الحالى كانت اكثر اسواق الشركة تتركز في اقطار الشرق الأقصى ، وبعد نجاح عملياتها بفضل اندماج المجموعة سنة ١٩٠٧ بدأ نشاطها يمتد الى الاقطار الاخرى وانتقل مركز الثقل في اسواقها الى امريكا الشمالية كما امتدت عملياتها في استكشاف وانتاج البترول الى اقطار عديدة منها رومانيا وروسيا ومصر وترينداد وفنزويلا والمكسيك وكاليفورنيا .

وبطبيعة الحال فان نمو انتاج البترول الذي تملكه الشركة رافقه نمو مماثل في عمليات البترول التكميلية . ففي سنة ١٩٠٧ كانت شل تملك ٢٨ ناقلة زيت حمولتها ١٤٢ ألف طن ونما اسطولها سنة ١٩١٤ الى ٦٤ سفينة حمولتها ٢٦٥ ألف طن ، وكانت سنة ١٩٣٨ تملك وتستأجر من السفن ما يزيد مجموع حمولته عن مليون و ٩٠٠ ألف طن وارتفع هذا الرقم سنة ١٩٥٨ الى مايزيد عن ٩ ملايين طن .

وفي ميدان تصفية البترول رافق عملياتها نمو سريع مماثل ، فمن ٦٢٥ ألف برميل يوميا كانت تصفيها سنة ١٩٣٨ ارتفع الرقم سنة ١٩٤٨ الى ٩٧٥ ألف برميل يوميا ، وكان انتاج مصافيها سنة ١٩٥٨ يزيد عن مليونين و ١٩٠ ألف برميل يوميا .

ولكن شل لم تصادف نجاحا كبيرا في انتاج البترول الخام يوازي النجاح الكبير الذى احرزته في عمليات النقل والتصفية والتسويق ، فان ما تنتجه يوميا من الزيت يقل كثيرا عن حاجة مصافيها واسواقها اليه ، الامر الذى اقتضى منها ان تدخل في عقود خاصة طويلة الامد مع شركات أخرى يزيد غناها في الانتاج من غناها في المصافى والاسواق .

وقد احتلت شل مكانا بارزا في صناعة البتروكيماويات وقد يمكن اخذها كشركة نموذجية لشركات البترول الشاملة في المستقبل من حيث ان عملياتها الشاملة تجاوزت الانتاج والنقل والتصفية وتسويق المنتجات العادية الى عملية خامسة ستصبح قريبا بفضل تطور الصناعة جزءا لا يتجزأ من عمليات البترول الشاملة . وقد انتجت شل ١٩٣٨ ما يزيد عن ١٧٠ ألف طن من مواد خام صناعة البترول الكيماوية وفي سنة ١٩٤٨ ارتفع الانتاج الى ٤٢٠ ألف طن وكان سنة ١٩٥٨ مليونين من الاطنان تقريبا .

-----



## ٤ - امتيازات البترول في الشرق العربي

يجرى استغلال جميع بترول الشرق العربي عن طريق شركات اجنبية ارتبطت بمقدور لهذا الغرض مع حكومات البلاد التي يهمها الامر . وكانت مفاوضات كل من هذه الامتيازات تدور ضمن جدران مغلقة محصنة بحيث ان الحكومة العربية الواحدة لم تكن تدري عن الشروط التي حصلت عليها الحكومات الاخرى ، كما تم الاتفاق في بادئ العهد بين الحكومات والشركات على اعتبار وثائق الامتيازات معاهدات سرية غير قابلة للنشر والاعلان . واستمر الوضع على هذا الحال حتى عهد قريب حين تسربت اكثر المعلومات عن هذه الاتفاقيات الى بعض الصحف العالمية والى بعض بيوت النشر التي جعلت همها اصطياد مثل هذه الامتيازات ونشرها لاطلاع الراى العام عليها، ومن اهم هذه النشرات ما صدر حديثا تحت عنوان « الشرق الاوسط : قوانين الزيت الأساسية وعقود الامتيازات » وقد وضعت كلمة « سرى » بالخط العريض على غلاف الكتاب !

ونظرا لاهمية الترتيبات المالية المتفق عليها في جميع هذه الامتيازات فان بقائها طى الكتمان لم يعد امرا ممكنا ، لا سيما وان الحكومات ارتبطت فيما بينها باتفاقيات لتبادل المعلومات الهامة عن شئون الزيت في بلادها ، وانها وجدت من المصلحة العامة ازالة صبغة السرية عن هذه العقود فاصبحت منذ عهد قريب تنشر الاتفاقيات الجديدة حال ابرامها كما تم في المملكة السعودية في اتفاقيتها مع الشركة اليابانية وفي الكويت في اتفاقيتها مع نفس الشركة ، وفي ايران في اتفاقيتها مع شركات بان امريكان الامريكية واجيب الإيطالية .

ومصلحة الحكومات الآن من وراء نشر مثل هذه الاتفاقيات هي الاستفادة من الشروط الحسنة التي قد يتفق عليها في بلد واحد ولا تكون موجودة في اتفاقيات بلد آخر ، وذلك لانه اصبح من المتفق عليه ضمنا ( ونصا في بعض الامتيازات ) ان البلد الواحد يحق له المطالبة برفع مستوى فوائده الى مستوى الفوائد التي تكون في امتيازات بلد آخر .

فلو افترضنا مثلا أن الرسوم على الطن الواحد الناتج من الزيت الخام ه شلنات في ايران و ٣ شلنات في قطر فان من حق حكومة قطر المطالبة برفع رسومها من ٣ الى ه شلنات . او اذا كانت الاتفاقيات في الشرق الاوسط على اساس اقتسام الربح الصافي ( الناتج من بيع الخام بالاسعار الممكن الحصول

**عليها في السوق** ) وكان الترتيب في العراق مثلاً اقتسام هذا الربح على أساس أن حصة الحكومة هي ٥٠ ٪ من الأرباح على قيمة الزيت الخام حسب السعر المعلن عنه ( وهو أعلى سعر له ) فإن الحكومات الأخرى في الشرق الأوسط يحق لها تعديل اتفاقياتها لتحسينها الى مستوى ترتيب العراق .

ورغم وجود مثل هذا التفاهم الضمني والكتابي بين الحكومات والشركات على امكان جعل كافة الامتيازات في بلاد الشرق الأوسط من نفس المستوى والدرجة من حيث الفوائد التي تعود على حكومات البلاد المنتجة للزيت ، فلا زالت هناك بعض فروق واضحة قسم منها ضئيل الاهمية نسبياً والقسم الآخر عظيمها .

وأهم امتيازات البترول في الشرق العربي ، من حيث كميات الانتاج والإيرادات العائدة منه ، هي المعقودة مع حكومات المملكة السعودية وامارة الكويت وجمهورية العراق . وقبل التعرض للفروق التي لا زالت باقية بين مستويات هذه الامتيازات الثلاثة ، وبين هذه الامتيازات وامتياز ائتلاف شركات إيران مثلاً ، فقد يحسن استعراض ملخص لأحد هذه الامتيازات ، وليكن امتياز شركات بترول العراق ( آى بى سى ) مع حكومة العراق .

عقد امتياز بترول العراق في ١٩٣١/٣/٢٤ وجرى تعديله في عدة مناسبات ولهذا فان ملخصه سيكون مبنيًا على الاتفاقية الاصلية والتعديلات التي طرأت عليها فيما بعد :

حصلت الشركة على الحق المطلق في الاستكشاف والتنقيب والحفر لاستخراج البترول والنفط والغازات البترولية الطبيعية ونقل هذه المستخرجات ومنتجاتها والتصرف بها عن طريق البيع ، والامتياز يشمل جميع اراضي العراق ما عدا مياهها الاقليمية ( التي تنازلت عنها الشركات مؤخراً ) . ومدته ٧٥ سنة بانتهائها يصبح ملكاً للحكومة جميع المعدات والمنشآت والمناطق التي كانت بحوزة الشركات لأغراض عملياتها .

وتتعهد الشركات بأن تبني عملية انتاج الزيت الخام على أحدث الاسس العلمية الصحيحة لصيانة الحقول، وأن تتخذ جميع الخطوات العملية لمنع وقوع الضرر بالحقول عن طريق تسرب الماء الى طبقات الزيت ، وعليها أن تقدم تقريراً سنوياً عن عملياتها للحكومة كما يحق للموظفين الذين تنتدبهم الحكومة أن يطلعوا في جميع الاوقات على سجلات الشركة في العراق وما يكون لديها جاهزاً من خطط وخرائط جيولوجية ومعلومات فنية عن عملياتها وحقول الزيت كما أن للحكومة الحق في الاشراف على عملية قياس الناتج من الزيت والتأكد من سلامة الطرق المستعملة في قياسه وصحتها .

وقد دفعت الشركات ثمنا للامتياز ٤٠٠ الف جنيه ، كما دفعت للحكومة إيجارا بلغ ٤٠٠ الف جنيه سنويا حتى اكتشاف الزيت بكمياته التجارية مع الاحتفاظ بهذا الرقم حدا أدنى الى أن يزيد عنه ما تسلمه الحكومة من إيراد عائد من تحصيل ٤ شلنات من كل طن ناتج ، الا أن هذه الدفعات السنوية تعتبر قرضا تسدده الحكومة على أقساط من حصتها من أرباح البترول بعد اكتشافه . وقد عدلت هذه الترتيبات المالية سنة ١٩٥٠ لرفع مستوى حصة الحكومة الى المستوى الذى عرف أن حكومة فنزويلا كانت تحصله من شركات البترول العاملة فيها ، وهو ما يعرف بمبدأ ال ٥٠ - ٥٠ ، أى اقتسام الحكومة والشركات أرباح الزيت الصافية بالتساوى . ولكن هذا الترتيب عدل بعد ٤ سنوات لجعل حصة الحكومة مبنية على أساس قيمة الزيت بالسعر المعلن ( وهو أعلى سعر يعرض به الزيت على أى مشتر ) فأصبحت الحكومة تتقاضى ٥٠٪ من الأرباح محسوبة كما يلى : قيمة الزيت بالسعر المعلن يخصم منه ٥ ٪ من القيمة اذا بلغ مجموع الإنتاج ٥٠ مليون طن فى السنة و ٢٪ أتعاب الشركات فى تصريف الزيت ( رسم البيع ) ويخصم بعد ذلك تكاليف إنتاج الزيت والباقي من القيمة يذهب نصفه للحكومة حصه لها . وبعد سنتين أو ثلاث من هذا التعديل أجرى تعديل آخر الفيت بوجبه خصمية الكميات البالغة ٥ ٪ وانزل فيه رسم البيع من ٢٪ الى ١ ٪

وهكذا فالترتيبات المالية حسب وضعها الحالى فى العراق أصبحت تعطى الحكومة  $\frac{1}{3}$  الأرباح من السعر المعلن يضاف إليها مبلغ ٦٠ الف جنيه سنويا بدل إعفاء الشركات من الضرائب . وقد بقى اتفاق الفاز الطبيعى دون تغيير وهو أن تتقاضى الحكومة ٢ بنس عن كل ١٠٠ قدم مكعب من الفاز تبينه الشركات .

وفيما يتعلق باستهلاك منتجات البترول داخل العراق فقد تم الاتفاق على ما يلى :

على الشركات أن تؤمن وجود حاجات العراق المحلية من منتجات البترول وأن تخزن على الدوام ضعف المعدل الشهري الذى تستهلكه الحكومة كاحتياط للطوارئ وتخزن هذه الكميات فى المكان أو الأماكن التى تعينها الحكومة للشركات . وإذا ما نشأت فى البلاد حالة طوارئ ( وللحكومة أن تقرر اذا كانت هذه الحالة ناشئة أم لا ) ، فعلى الشركة بذل جهدها لزيادة إنتاج البترول ومنتجاته لاستهلاك الحكومة . وقد حددت الاتفاقية أسعار منتجات البترول التى يمكن للشركات أن تبيع بموجبها فى الاسواق المحلية فى العراق الى أن يحين الوقت الذى تصبح فيه ملكية المصافي وحقوق التوزيع والتسويق فى العراق من شأن الحكومة وحدها .

واستعمال الزيت ومنتجاته مجانا هو من حق الشركات ، مع تخصيص

كميات مناسبة تعطى مجاناً للأفراد والعائلات التي كانت في الماضي تستعمل بنابيع النفط المتسرب الى سطح الأرض . أما الحكومة فلها ( اذا توفرت المصفأة أو المصافي لديها ) ان تشتري الزيت الخام من الشركة بسعر تكليف انتاجه ، وقد حدد السعر بـ ٥ شلنات و ٦ بنسات للطن الواحد ( يضاف اليها مبلغ مقطوع قدره ٦٣ الف جنيه في السنة تكاليف ضخ هذا الزيت ) .

وقد نص الامتياز على وجوب استخدام الشركات لرعايا العراق بقدر الامكان ، وسمح للشركات باستحضار المستخدمين الاجانب لشغل مناصب المدراء والمهندسين والكيميائيين والحفارين الخ . . . اذا لم تجسد من رعايا العراق من يصلح لشغل هذه المناصب ، كما يشترط على الشركات تدريب الرعايا العراقيين على هذه الاعمال بالسرعة الممكنة وبالصورة المعقولة .

وبموجب نصوص الامتياز فالشركات معفاة من دفع الرسوم الجمركية على جميع وارداتها من العتاد والمواد اللازمة لعملياتها ، كما يحق لها اعادة تصدير ما تريد من هذه الواردات دون دفع رسوم تصدير عليها ، الا انها اذا باعت شيئاً من وارداتها في السوق المحلي فعليها دفع الجمرک الذي يكون مستحقاً على المبيع بقيمته وقت بيعه . وهناك مادة تتعلق بالشركات الفرعية التي قد تنشئها الشركات صاحبة الامتياز ، واذا جرى تشكيل مثل هذه الشركات الفرعية وطرحت اسهمها في السوق فانه يجب طرح ٢٠٪ من هذه الاسهم في الاسواق العراقية ليشترها الرعايا العراقيون اذا كان لهم اهتمام . كما يحق لحكومة العراق تعيين اثنين من رعاياها لشغل منصب مدير في مجلس ادارة الشركات في لندن .

وللشركات حق استعمال سطح الاراضي التي قد تحتاج اليها في عملياتها داخل العراق ، فان كانت الارض حكومية غير زراعية تدفع عنها اجاراً بمعدل ٢ ( اكثر من بنسين بقليل ) للهكتار سنوياً ، وعلى الزراعية اجاراً مبنياً على قيمة الارض . أما الاراضي التي يملكها آخرون فسيبر الحكومة فيمكن للشركات استعمالها بعد شراء أو استئجار حقوق استعمال سطحها .

وقد بدأ امتياز شركة بترول البصرة بالنص على دفع الشركة للحكومة مبلغ ٣٠٠٠ جنيه منحة تعليمية لأبناء العراق ، وقد زيدت هذه المنحة فيما بعد وقد يكون مقدارها الآن تجاوز الـ ١٣٠ الف جنيه سنوياً .

وفي التعديلات الاخيرة دخلت الحكومة طرفاً ثانياً في تحديد الاسعار المعلنة فقد نص في الاتفاقية الاخيرة على بيع الخام بالاسعار المعلنة للسوق الحر للبيوعات التجارية « . . . واذا لم يوجد سوق حر للبيوعات التجارية فان الاسعار المعلنة تعنى الاسعار العادلة التي تعين بالاتفاق فيما بين الحكومة والشركات » ، واذا لم يمكن الاتفاق فان الطرفين يلجآن الى التحكيم ويتقيدان بقراره . كما تم الاتفاق على حدود دنيا كما يلي :

١ - تتعهد الشركات بأن لا تقل حصة الحكومة كل سنة عن مبلغ يساوي القيمة بالاسعار المعلنة لـ ٢٥٪ من صافي انتاج شركة بترول العراق والموصل و ٣٣٪ من صافي انتاج شركة بترول البصرة .

٢ - تتعهد الشركات بأن لا يقل انتاج البترول الخام السنوى عن ٣٠ مليون طن .

٣ - تتعهد الشركات بأن لا يقل دخل الحكومة عن ٢٥ مليون جنيه سنويا .

ومن الاسباب التى تعطى للحكومة حق الغاء الامتياز عدم تقديم الشركات للمدفوعات المستحقة عليها فى وقتها ، بعد ان تكون الشركات حصلت على مهلة اقصاها ٦ اشهر ، كما ان فشل الشركات فى تنفيذ التزاماتها الخاصة بالحفر والاستكشاف وعدم رضوخها لقرارات التحكيم الذى يجرى بموجب نصوص مادة التحكيم فى الامتياز تكون اسبابا لمثل هذا الانهاء .

وكما سبق القول فان أكثر نصوص وشروط الامتيازات الثلاثة (اى السعودية والعراقية والكويتية ) متشابهة الى حد يجعلها متطابقة تقريبا ، ولكن بقيت بعض الفروق التى قد يجرى اتفاق بشأنها فى المستقبل لارالتها .

ومن هذه الفروق ما يتضمنه امتياز المملكة السعودية من وجوب تخلى شركة الارامكو عن بعض مناطق امتيازها التى لا ترغب فى متابعة عمليات الاستكشاف فيها ، ومثل هذا الشرط ينعهد فى امتيازى العراق والكويت . الا ان المفهوم ان حكومة العراق تتفاوض فى الوقت الحاضر مع شركاتها لدرس الامكانيات فى هذا الموضوع ، وقد فهم ان الشركات وافقت من حيث المبدأ على ان تتخلى عن المناطق التى لا تستغلها أو لا ترغب فى استغلالها فى المستقبل ، كما ان من المفهوم فى اوساط شركات الزيت ان المناطق التى سيجرى التخلي عنها سيكون بعضها غنيا بامكانيات وجود الزيت فيها . اما فى الكويت فقد تبدأ مفاوضات جدية فى الموضوع بعد ان يتبلور الموقف فى السعودية والعراق حول مبادئ هذه النقطة .

كما ان السعودية ليست مربوطة ، كما هو الحال فى العراق والكويت ، بالعملة الاسترلينية ، بل ان آخر اتفاق بين الحكومة والارامكو يصدد هذه المدفوعات ينص على انها تجرى بالريال السعودى والعملات الصعبة التى تحصل الشركة عليها من ييوعات الزيت الخام . ويخروج العراق مؤخرا من عضوية منطقة الاسترليني فقد تنغير تبعاً لذلك أسس الاتفاق على انواع العملة التى يجرى تقديمها للحكومة من شركات الزيت . اما فى الكويت فهناك اتفاق مع حكومة بريطانيا على ان تقوم الأخيرة بتزويد حكومة الكويت بجميع مقادير العملات الصعبة التى تحتاجها الحكومة فى مشاريعها واغراضها ، ولكن

النتيجة العملية لهذا الاتفاق تجعل الجزء الاعظم من المدفوعات للحكومة بالاسترليني كما انها لا تجعل الحكومة في موقف يمكنها من توفير الدولارات وبعض العملات الصعبة الأخرى اللازمة لعمليات التجار والمستوردين .

أما عن حق استعمال بعض ناتج البترول داخل البلاد ، فبينما نجد حكومة العراق تستحق الحصول على كل حاجة السوق المحلي من الزيت الخام بسعر تكاليفه ، فان الكويت تنال عوضا عن ذلك مبلغ ٧٥٠ جنيها كل سنة وفي مقابل ذلك تشتري الحكومة حاجتها من منتجات النفط لاستعمالها الخاص ، بينما تستهلك حكومة الكويت ( لاستعمالها الخاص ) بمعدل حالي يبلغ ٥٠ ألف طن منتجات وقود و ١٢ ألف طن اسفلت طرق قيمتها حوالي ٧٠٠ ألف جنيه ، يضاف اليها استهلاك الأهالي البالغ حوالي ١٥٥ ألف طن سنويا ، قيمتها حوالي ٢ مليون جنيه (١) ، أما في المملكة السعودية فان شركة الارامكو تزود الحكومة مجانا كل سنة ( حسب اتفاق ١٩٥٠ ) بحوالي ٩٠٠٠ طن بنزين و ٧٠٠ طن كروسين و ٧٥٠٠ طن اسفلت طرق ( بشرط عدم دخول الزيت الخام المستعمل لانتاجها في حساب عوائد البترول واعتبار تكاليف انتاجها كمصاريف تخصم عند المحاسبة على إيرادات الحكومة ) ، ومن المعقول ان تكون هذه الكميات قد زيدت منذ سنة ١٩٥٠ كثيرا عن الارقام اعلاه .

هذا وبينما نرى للحكومة في العراق رأيا وبدا في تعيين الاسعار العلنة ( وهي الاسعار التي تنال حصتها على أساسها : - ان انخفضت فحصتها تنخفض وان ارتفعت فحصتها ترتفع بنفس نسبة الارتفاع ) فليس في النصوص المروفة لامتيازى السعودية والكويت ما يشير الى ان لأى الحكومتين رأيا في الموضوع مع ان حصة كل منهما ( مثل الحال في العراق ) مبنية على أساس الاسعار العلنة .

وليس في النصوص المنشورة لامتياز السعودية والكويت ما يشير الى وجود ضمانات من الشركة للحدود الدنيا من إيرادات الحكومة مثلما هو الحال في العراق .

ومع أن إيران تعتبر جزءا من منطقة الشرق الأوسط ، وانه تبعا لذلك يحق لحكومة العراق مثلا أن تطالب بتعديل شروط اتفاقيتها بحيث تتحسن الى مستوى الفوائد التي تنالها إيران من اتفاقيتها مع شركات الكونسورتيوم ، فان في اتفاقية إيران فوائد لا تزال تنفرد بها دون حكومات الشرق الأوسط الأخرى .

فمدة الامتياز تختلف اختلافا شاسعا ، نراها في إيران ٢٥ سنة تجدد بطلب الشركات ٥ سنوات أخرى بحيث ينتهي الامتياز حوالي سنة ١٩٨٤ بينما مدته في الامتيازات العربية أطول بمراحل ، اذ قد ينتهي الامتياز

( ١ ) ملاحظة : المفهوم ان هنالك مفاوضات جارية لتحسين هذا الترتيب ورفعها الى مستوى ترتيب العراق

( حسب المعلومات المنشورة ) في العراق سنة ٢٠٠٦ وفي الكويت سنة ٢٠٢٦  
وفي المملكة السعودية سنة ٢٠٠٣ .

كما ان ملكية الزيت الخام في ايران لشركة الزيت الايرانية الوطنية  
( الحكومية ) وليست للشركات الأجنبية التي يتشكل منها الكونسورتيوم .  
وبما لذلك فان الشركة الايرانية الوطنية يحق لها مثلاً « المادة ٥ ب ١ »  
ان تتولى بنفسها عمليات الحفر وإنتاج الزيت الخام في مناطق شركات  
الكونسورتيوم وذلك لإنتاج حاجات السوق المحلي الإيراني ، أو ان تطلب  
الشركة الوطنية من شركات الكونسورتيوم القيام بمثل هذه العملية لحساب  
الشركة الوطنية . كما ان الفاز الذي ينتج مع الزيت الخام هو أيضاً ملك  
للشركة الوطنية يحق لها ان تأخذه كله لأغراض الاستهلاك الداخلي وللإستفادة  
منه في إنتاج مشتقات الفاز سواء كانت هذه الإستفادة لأغراض السوق  
المحلي أو للتصدير .

وبينما نجد الكويت حكومة وشعباً مثلاً تدفع قيمة منتجات البترول  
بحسب سعرها التجاري في السوق ، فان لشركة الزيت الايرانية الوطنية  
الحق بان تأخذ جميع حاجات ايران حكومة وشعباً من المنتجات كالبنزين  
والكيروسين وزيت الوقود الخ ... مقابل دفع تكاليف إنتاج الزيت الخام  
المستعمل ودفع رسم ٢ شلن عن كل طن من هذه المنتجات ، وبعبارة أخرى  
لو كان هذا الترتيب معمولاً به في الكويت فان حكومة الكويت كانت تستطيع  
أخذ حاجة الامارة من المنتجات سنة ١٩٥٨ وقدرها ٢٠٤٢١ رطلًا بدفع  
ما يزيد قليلاً عن ١٤٠٠٠٠٠٠ جنيه بدل المدفوع الفعلي البالغ حوالي مليونين  
و ٧٠٠ ألف جنيه .

وفي المادة ١٧ من اتفاقية الكونسورتيوم مع ايران منا يقتصر غفل  
الشركات على عملية إنتاج الزيت وتصفيته فقط ، أما ما سموه « العمليات  
غير الأساسية » فتقوم بها الشركة الوطنية وهي : - الإسكان وصيانة الطرق  
والخدمات الصحية وشبكة التموين من مقاصف ومطاعم ومخازن وملبوسات  
الخ . . والتدريب المهني والصناعي والتعليم وحماية الممتلكات والتسهيلات  
الاجتماعية ، والنقل العام وتوفير الماء والكهرباء ، ونجد الشركات في الامتيازات  
العربية هي المسئولة عن كل هذه العمليات « غير الأساسية » فهي مثلاً التي  
تقرر كم من البيوت تبنى لأي نوع من المستخدمين في أي مكان ، وهي التي  
تقرر مستوى الخدمات الصحية والتسهيلات الاجتماعية وتشرف على تعليم  
الجنابيات الأوروبية والأمريكية الخ . . بينما نرى في ايران ان شركة الزيت  
الوطنية تتحمل أكبر المسؤولية ، تحضر ميزانيات هذه العمليات وتتشاور  
بشأنها مع الشركات ثم تضعها موضع التنفيذ ، وكل ما يتعلق بالكونسورتيوم  
في ذلك هو : - ١ توفير المبالغ اللازمة للعمليات وتقديمها لشركة الزيت الايرانية  
الوطنية ٢ - التشاور معها بشأن ميزانياتها .

وفيما يتعلق بشروط استخدام الرعايا الأجانب في ايران فان اتفاقية

الكونسورتيوم تقول في المادة ٤ و ٥ : على الشركات ان تحضر بالتشاور مع شركة الزيت الإيرانية الوطنية مشاريع وبرامج للتدريب الفني والصناعي والتعليم وان تتعاون على تنفيذها هادفة بذلك الى تدريب الايرانيين **للحلول** مكان الموظفين الأجانب بأسرع ما يمكن وان تتيح للايرانيين كل فرصة ممكنة لتولى مناصب عالية في عمليات الشركات ... والفائدة من هذا النص هي ان الشركة الوطنية تشارك في اعداد المشاريع والبرامج اللازمة لتدريب الايرانيين ليحلوا مكان الأجانب بينما تنتفى مثل هذه الشروط ( اى حلول الوطنيين محل الأجانب ) في الامتيازات العربية .

وقد انتهت تركيا الى الأهمية البالغة لهذه النقطة فجاء في قانونها للبترول في الجزء الثامن ( قسم ٥ ) :

المادة : ١١٩ - يجوز لادارة البترول ( الحكومة ) شرط موافقة الوزير ان تصدر اذنا لاستخدام الموظفين الاداريين الكبار والفنيين والعمال الفنيين الأجانب للعمل في تركيا اذا كانوا ضروريين لصاحب امتياز البترول للقيام بعملية .

المادة : ١٢٠ - ( ١ ) على حاملي الاجازات والشهادات ( اى اصحاب امتيازات البترول ) ان يتعهدوا بان يوفرؤا على حسابهم الخاص للرعايا الأتراك التدريب والتعليم في المعاهد التعليمية أو الفنية وفي العمليات في الأقطار الأجنبية ( او في تركيا بالحد الذي تسمح به ادارة البترول ) وذلك لكي يستطيع عدد من رعايا الأتراك لا يقل عن ١٥٪ كل سنة من عدد المستخدمين الأجانب بموجب المادة : ١١٩ ان يصبحوا أكفاء في جميع مراحل عمليات البترول .

( ٢ ) أن الرعايا الأتراك الذين يجرى تعليمهم وتدريبهم بهذه الطريقة لن يكونوا مسئولين بان يكونوا ملزمين بالخدمة أو العمل في الدولة او في الشركة التي تحملت مصاريف تعليمهم وتدريبهم .

ومن التعديلات على القانون اعلاه :

المادة : ١٣٢ ( ١ ) ان الأشخاص الذين سيجرى تدريبهم أو تعليمهم في أقطار اجنبية بموجب المادة ١٢٠ من قانون البترول يجب ان يكونوا من افضل المرشحين في القدرة على استيعاب المعلومات والمهارة التي تقف البلاد باشد الحاجة اليها لخلق وتحسين صناعة بترول تركية .

ويبدو أن الهدف الذي يسعى اليه الأتراك بموجب هذه الشروط هو توفير عدد كاف من رعاياهم لتشكيل شركات زيت وطنية ( المادة ١٢٠ ( ٣ ) والمادة ١٣٢ ( ١ ) بالاضافة الى اعطاء قسم منهم الفرصة للعمل في شركات الزيت الأجنبية في تركيا .



ومما لا شك فيه ان توفر الاكفاء الوطنيين في كل بلد منتج ضرورة مفروغ من وجوبها لأسباب عديدة واضحة ، فالزيت الخام مصدر ثروة طائلة لكل من هذه البلاد ، ولكن العاملين على انتاجه وتصنيعه حاليا ليسوا من رعايا البلد الذي يجرى فيه الانتاج والتصفية . والمستخدمون المسؤولون عن هذه العمليات يدينون بولائهم الى بلادهم التي جاءوا منها وليس لنا أن ننظر مثلا « مجهودا حريبا » منهم يساعدنا على الوقوف أمام عدو اذا كان مثل هذا العدو من حلفاء الاقطار التي جاء منها اولئك المستخدمون . فبالرغم من ان امتياز العراق ينص في اتفاقيته على أنه في حالة الطوارئ يجب على الشركة ان تبذل كل مجهود لزيادة انتاج البترول ومنتجاته لاستهلاك الحكومة فان مستخدمي الشركة المسؤولين عن المصافي رفضوا أثناء الحرب العالمية انتاج اى كمية من منتجات البترول لحكومة رشيد عالي الكيلاني التي كانت في حالة حرب مع الحلفاء . وبطبيعة الحال فان ولاء هؤلاء المسؤولين كان للحلفاء وقد يكون موقفهم من حيث القانون الدولي صحيحا لا غبار عليه ، ولكن المهم في الموضوع ان العراق في تلك الحالة لم تكن تملك امر مصافيها في بلادها ( ولم تكن حسبت حسابا لمثل هذا الظرف باعداد العدد الكافي من رعاياها لتشغيل المصافي عند الحاجة ) ، وقد يكون صحيحا القول بأن الموظفين الوحيدين الذين يستطيعون تشغيل جميع المصافي في المملكة السعودية والكويت والعراق هم من الرعايا غير العرب . كما قد يكون صحيحا القول بأنه لا تجرى في الوقت الحاضر محاولات جديدة ( مبنية على برامج للمستقبل ) لتوفير العرب الكافين لانشاء صناعة نفطية تستطيع ان تضمن للبلاد العربية استمرار تدفق النفط من حقولها .



## ٥ - عمليات الزيت الشاملة

شمول العمليات اصبح امرا محتوما على كل شركة زيت كبرى ترغب في البقاء في عالم صناعة الزيت . والقصود من هذا التعبير « الشمول » هو ان توسع الشركة المنتجة للزيت عملياتها بحيث تجد السفن ( او الانابيب ) اللازمة لنقل ناتجها من الزيت الخام الى مشتريه في الاقطار الاخرى ومن ثم ترتيب انشاء المصافي اللازمة في الاقطار الاجنبية والمحلية لتصفية تلك الكميات من النفط الخام التي لا تجد لها مشتريا وقد تكون مثل هذه المصافي بكاملها ملكا للشركة المنتجة وقد تمتلك الشركة المنتجة جزءا معينا منها، ويمتد الشمول الى ما بعد تصفية النفط الخام بحيث تقوم الشركة المنتجة بتوزيع ما تصفيه من البترول لحسابها في الاسواق التي تفتحها اما بمفردها او بالاشتراك مع هيئات محلية اخرى .

وعلى سبيل المثال نأخذ الشركة « س » ، فهي شركة صاحبة امتياز في القطر ( ج ) مثلا وتوقع ان تنتج حوالي ١٠ ملايين طن من النفط الخام في سنة مقبلة . فقد تستطيع هذه الشركة بيع ٤ ملايين طن نفطا خاما بتسليمها المشترين بواسطة ناقلاتهم ( التي يملكونها او يستأجرونها ) من القطر ( ج ) وتجد الشركة (س) ان لديها ٦ ملايين طن ستحتاج الى تصريفها ولكن الاسواق تموزها . وفي مثل هذا الموقف تجد الشركة ان امامها عدة امكانيات للتصريف منها ان تغري المشتريين باعطاء خصميات من السعر المعلن للنفط الخام ( وهو اعلى سعر للبيع تملته الشركة في محطات تحميل نفطها ويمكن لاي مشتر ان يشتري هذا النفط بالسعر المذكور ) . والخطر الكامن من وراء هذه الامكانية ان يتنافس المنتجون في زيادة نسبة الخصميات المعروضة بحيث يصبح الضغط عظيما على السعر المعلن ويهدده بالانخفاض ، ولما كانت كل شركة زيت تنشئ الربح من وراء عملياتها فانها بطبيعة الحال تكون حريصة على ان لا تقدم من الخصميات ما يلجئها وغيرها في المستقبل الى تخفيض السعر المعلن . وقد ترى الشركة المذكورة ان بلاد الهند مثلا تستطيع تحمل بناء مصفاة جديدة للاستهلاك المحلي ، ومن المحتمل ان تنجح الشركة في اقناع عدد من المولدين الهنود العاملين في صناعة الزيت او صناعة لها صلات بالزيت ومنتوجاته في ان يشتركوا معها وبنوا مصفاة جديدة تنتج ٢ مليون طن سنويا ، وفي هذه الحالة فان الشركة تكون مستعدة للمساهمة بالنسبة التي يسمح بها القانون او باقل منها ، وهمها من وراء ذلك كله تصريف المليون طن هذه على المصفاة الجديدة . ولو كانت الشركة قد استطاعت بيع مليون طن من ناتجها المتوقع لعملاء استفادوا من خصميات عرضتها عليهم ، فان هذا يترك الشركة ولديها ٣ ملايين طن ( من ال ١٠ ملايين المتوقعة ) بدون سوق لها . وهنا نجد شركة

لديها نفط بدون مشتر وبدون سوق بينما توجد في اسواق العالم شركات زيت أخرى تباع منتجاتها المصفاة ولكنها لا تمتلك زيتا . وقد يؤدي هذا بالشركة « س » الى ان تتفاوض مع شركة لها اسواق على اعطاء زيتها الفائض ( الملايين الثلاثة ) للشركة المسوقة على اساس ان الشركتين تتقاسمان الارباح التي تنتج من عمليات نقل وتصفية الزيت وتوزيع منتجاته ، او بعبارة أخرى فان الشركة المسوقة تصبح شريكة للشركة المنتجة في انتاجها من النفط الخام مقابل اشراك الشركة س في ارباحها من عمليات التسويق .

ويبدو مما تقدم ان امتلاك الزيت الخام ليس الا بداية لعمليات تكميلية أخرى لا يمكن تصريف كل الناتج من النفط بدونها . ولكي يصبح للزيت المملوك قيمة عالية تجد الشركات المنتجة نفسها مضطرة الى توفير مبالغ كبيرة تستثمرها في فتح الاسواق لها حيث يمكنها ذلك ، ولاخذ فكرة صحيحة عن ارباح شركات الزيت يجب اخذ هذه المستثمرات بعين الاعتبار . فقد تنتج الشركة « س » ١٠ ملايين طن من الزيت الخام سنويا ، قيمتها ٤٠ مليون جنيه وتكاليف انتاجها ٦ ملايين جنيه بحيث تكون القيمة الصافية ٣٤ مليون جنيه .

فاذا كانت الاتفاقية بين الشركة والحكومة على اساس اقتسام ربح الانتاج بالتساوي فان ١٧ مليونا من الجنيهات تخرج لحساب الحكومة وتحتفظ الشركة لنفسها بال ١٧ مليونا الباقية وهذه نسبة ( عالية جدا ) للارباح ، حوالي ٢٨٣٪ ، **لو امكن للشركة الوقوف عند الانتاج فقط** وبيع الزيت « كله » بالسعر المعلن الذي حسبت قيمة الزيت الناتج على اساسه .

ولكن هذه ليست الصورة الكاملة للعملية .

ولو رجعنا الى عمليات الشركة « س » في تصريفها للملايين العشرة من الاطنان ، وكيف اضطرت للمساهمة في بناء المصافي في بعض الحالات والى تقديم قسم من زيتها بالمجان الى شركة تملك الاسواق نظير اشتراكها في ارباح تلك الاسواق من الزيت المقدم مجانا ، لو جدنا ان الشركة احتاجت الى تكاليف أخرى ، غير الملايين الستة من الجنيهات لانتاج تلك الملايين العشرة من الاطنان وقد جاء في تقرير نشره بنك ناشنال ستى اوف نيويورك مؤخرا ان معدل تكاليف البرميل الناتج يوميا يتراوح بين ٧٥٠ جنيه و ١٣٦٠ جنيه اذا كانت الشركة المنتجة تريد ان تكون وحدة شاملة بحيث توصل زيتها مصفى الى اسواقه . ولو كان معدل تكاليف الشمول ١٠٠٠ جنيه للبرميل اليومى فان شركتنا التي درسنا احوالها ستحتاج الى ١٩٥ مليون جنيه تستثمرها في وسائل النقل والتصفية والتسويق اذا اردت ان تدخل سوق العمليات الشاملة وتنافس الشركات الشاملة الأخرى التي توطدت لها الاسواق . ولو اعتبرنا شركتنا هذه عادية ، تباع نصف انتاجها مثلا وتقوم بالعمليات الشاملة لتصريف نصف انتاجها الاخر فان ما يلزمها من المال يقارب ١٠٠ مليون جنيه ، وبذلك

يكون ربحها من العملية ( وهو مبلغ الـ ١٧ مليون جنيه اعلاه ) حوالى ١٧ ٪  
من رأس مالها وهى نسبة طيبة من الأرباح المغرية لاية جماعة مالية للدخول فى  
عملية من نوعها اذا توفرت لها الامكانيات .

هذا ولا يعني ارتفاع مقادير الأموال اللازمة لدعم عملية انتاج الخام ان  
العمليات التكميلية خاسرة ، فهذه العمليات بالاضافة الى فائدها فى تسهيل  
تصريف الناتج من الزيت الخام تعود نفسها بأرباح طيبة اضافية كانت مثلا  
سببا لشركات الزيت الكبرى للتنافس على تنمية اساطيل ناقلاتها وتوسيع  
تسهيلات المصافي والأسواق التى تمتلكها ، الا ان الأرباح العائدة من العمليات  
التكميلية ليست طبعاً بالنسب المرتفعة « الخيالية » التى للأرباح العائدة من  
انتاج الزيت الخام وحده . كما ان شركات الزيت الكبرى مثلا ما كانت لتتبوا  
مكائنها العظيمة الحالية لو قصرت نشاطها على الاستفادة فقط من انتاجها من  
الزيت الخام ، وفيما يلي كشف يبين ضخامة أرباح هذه الشركات لاهتمامها  
بجميع عمليات الزيت كوحدة شاملة :

## معدل الإيرادات الصافية لجموع ممتلكات شركات الزيت العالية ٥٤ - ١٩٥٨

شركة	سنة ١٩٥٤	سنة ١٩٥٥	سنة ١٩٥٦	سنة ١٩٥٧	سنة ١٩٥٨
النسبة الأيراد بملايين الدولارات	النسبة الأيراد بملايين الدولارات	النسبة الأيراد بملايين الدولارات	النسبة الأيراد بملايين الدولارات	النسبة الأيراد بملايين الدولارات	النسبة الأيراد بملايين الدولارات
شركة زيت الخليج	١٧٨٥٧	١٩٦٩١	٢١٦٠٠٠	٢٨٧٢٣	٣٢٤٠٠٦
سوكوفس موبيل	٢١٥٤٠	٢٣٥٦٧	٢٦١٩٠٦	٢٨١٩٠٦	٣١٠٥٢
ستينورد كاليفورنيا	١٥٢٣٠٢	١٦٧٧٠٠	١٨٥٥٠٦	٢٠٤١٠٤	٢٢٤٣٠٢
ستينورد نيوجيرسي	٥٩١١٠	٦٦١٤٧	٧١٦٤٠١	٧٩٠٦٥	٨٧٢٣٤
كسلسي	١٨٠٥٠	١٩٤٥٥	٢١١٤٠٦	٢٥٠٤٠١	٢٧٨٩٠١
الخط البري صليبية	١٠١٧٢	٩٩٦	١٠٨٦٠١	١٢٠٦٥	١٢٥٦
جماعة شل الهولندية الغنية .	٤٢٣٧٠١	٤٧٢٠٢	٥٢٤٠١	٥٨٧٢٠١	٦٥١٦٧

ولو القينا نظرة على شركات البترول التي تملك امتيازات انتاج النفط في الشرق الاوسط لوجدنا انها جميعها اما ان تكون شركات شاملة او مجموعة من الشركات الداخلة في شراكة في امتياز ما في الشرق الاوسط هي نفسها لها عمليات شاملة .

ففي المملكة السعودية سجل الامتياز باسم شركة ارامكو وهي شركة تعمل في الانتاج فقط ولكنها تبيع انتاجها للشركات المالكة لها وهي ستندرد جرسى وستندرد كاليفورنيا وتكساكو وسوكوني وهذه الاربع شركات تعمل على اساس الشمول .

ونلاحظ نفس الوضع في العراق حيث الامتياز مسجل باسم شركة اى بى سى ( شركة بترول العراق ) ولكن المالكين الحقيقيين هم شل والبريطانية والفرنسية وسوكوني . وفي قطر وامارات الخليج المتصالحة تملك الامتيازات نفس جماعة اى بى سى ، وفي «ابوظبى» شركة النفط البريطانية وشركة النفط الفرنسية ، وفي البحرين ستندرد كاليفورنيا وتكساكو ، وفي ظفر ستين سرفيس وريتشفيلد وجميع الشركات المذكورة اعلاه شركات شاملة لها اسواق واسعة ، وفي بر المنطقة الكويتية السعودية المحايدة يملك امتياز حصة الكويت شركة الزيت الامريكية المستقلة ( التي تملك الحصص الرئيسية منها شركة فيليبس الامريكية ) ويمالك بول كنى امتياز الحصص السعودية والمعروف ان لبول كنى حصص رئيسية في شركة تايدووتر الامريكية ذات العمليات الشاملة . ويمالك امتياز بر الكويت شركة النفط البريطانية وشركة زيت الخليج وكلتاهما شركتان شاملتان .

وبلاحظ من الاستعراض المتقدم لشركات الشرق الاوسط العربي الرئيسية ان هذه الشركات لا تعتمد على انتاجها من الزيت فقط بل تعمل ايضا في جميع مراحل الصناعة التكميلية لتتمكن بذلك من تصريف قسم كبير من انتاجها ، ولتساهم بنصيب في الارباح العائدة من العمليات التكميلية .

ولكن ماذا يكون الحال لو ان الشركات انقسمت الى فئتين : الاولى منتجة للزيت والثانية مسوقة له ؟ الاولى تعرض زيتها الخام للبيع والثانية تشتريه لتصفيته وتسويقه ؟ يكون الموقف ولا شك مربحا للفئتين طالما ان عرض الزيت الخام بقى متناسبا مع الطلب عليه ، وفي الوقت الذي يزيد فيه الانتاج زيادة غير معقولة ولا تتكافأ مع حاجة الاسواق فانها فرصة جيدة ستنتهزها الفئة الثانية لمحاولة شراء الزيت الخام بارخص الاسعار ، اذ كلما انخفض سعر الخام وامكنها الاحتفاظ بمستوى اسعار المنتجات كان ربحها اوفر . وهذه الامكانية بالدات هم الشبح المخيف الذي يتراءى على الدوام امام الفئة الاولى التي ستجد مع الوقت انها ان تكن تنشد البقاء في عالم الزيت فعليها رصد قسم كبير من ارباحها للاستثمار في عمليات الزيت التكميلية من نقل وتصفية وتسويق .

والشركة الشاملة بحسب مقاييس الاقتصاد العالمية هي وحدة جبارة قل ان يمثّلها نظير في حقول الاقتصاد الأخرى . وقد استغرق بناء مثل هذه الوحدات سنوات طويلا وبدل في سبيلها الرخيص والغالي من العقول والأموال وهي تعد مصدرا للفخر وكبرياء كل قطر نشأت فيه مثل هذه الوحدات .

أن شركة من هذه الشركات ، كشركة ستندرد نيو جرسى ، شركة تطلب رضاها عناصر كثيرة ، قد تكون منها الحكومات ، فقد رسخت أقدامها في أسواق كثيرة في أمريكا ومصادر تزويدها بالنفط الخام كثيرة ، منها ما هو في الولايات المتحدة نفسها ، ومنها ما هو في الخارج كفرنزويلا والشرق الأوسط . فإذا وجدت الزيت الفرنزولي غالبا عليها انحرفت الى زيت الشرق الأوسط العربي أو الى إيران أو الى الزيت الأمريكي الشمالي ، ولو تدخلت أمور سياسية دولية في توجيه دفة أعمال هذه الشركة لكانت النتائج عظيمة الأثر ، كأن تكون أداة مع غيرها من كبار الشركات لفرض ضغط سياسي على المملكة السعودية مثلا أو على إيران أو العراق أو قل على الشرق الأوسط العربي كله لفترة من الزمن .

والعهد ليس ببعيد عما قد حدث فعلا في عهد مصدق في إيران حين قاد حملة ضد شركة الزيت الانكليزية الإيرانية وأمها . ماذا حدث بعد التأميم ؟ اتجهت الشركة الى امتيازاتها في بلاد أخرى في الشرق الأوسط وزادت من انتاجها في الكويت والعراق وانتهت المشكلة بالنسبة لها مؤقتا . ووجد مصدق انه يملك زيتا في الأرض لن تكون له قيمة الا اذا وصل الى خزان السيارة او الى محركات المصانع او الى أفران المطابخ .

اذن فلا مناص لنا من الخروج الى النتيجة التالية : وهي ان امتلاك الزيت وحده ليس ضمانا للمالك لقيمة ما يملكه ، وان الطمأنينة للمستقبل لن تكون له الا بدخول سوق الشمول : امتلاك اسطول من الناقلات يؤمن له ايصال النفط لمشتريه ، وامتلاك او الاشتراك في امتلاك المصافي في نقاط عديدة على خريطة العالم ، واذا احتاج الأمر فامتلاك محطات بيع البنزين وزيت المحركات الخ ...

واذا كان هذا يطابق حال شركات الزيت فليس هنالك ما يدعو الى استثناء البلاد المنتجة للزيت من هذه النتيجة . فان العراق مثلا مهدد دائما بأن تتوقف الشركات العالمية عن شراء نفطه اذا استعملت هذه الشركات لابقاع ضغط سياسي او اقتصادي ، او اذا وجدت هذه الشركات مثلا ان العراق قد اشتط في مطالبه منها وآثرت هي ان تتنازل عن امتيازها فيه . ومثلما حدث في إيران فان الامكانية تجابه أقطار الشرق العربي المنتجة الأخرى .



ان قيام حكومة عربية ، في المملكة السعودية او في الكويت او العراق ،  
بانشاء وحدة زيت شاملة العمليات او المساهمة بانشاء مثل هذه الوحدة  
او تشجيع رأس المال الوطني على تعهد ذلك ، هو عملية ضخمة تحتاج الى  
تكاليف الجهود عليها والى السنين الطوال لتحقيقها ، كما انها تحتاج الى البناء  
حجرا حجرا تبدأ من الأساس ثم ترتفع الى السماء ، ولا حد لهذا الارتفاع  
... كما انها عملية لن يكتب لها النجاح الكامل الا اذا قامت على سواعد  
بناء البلد والا اذا كانت ثمار جهودهم انفسهم عقلا ويدا وإرادة ورغبة .

ولكنها عملية لا مفر منها اذا اراد العرب ان يطمئنوا الى مستقبل أمين  
مضمون لا مجال فيه الى ان يعتمدوا في حياتهم على عواطف غيرهم ، وهي  
عملية تعني في واقع الامر الخيار بين الحياة والموت اقتصاديا . كما انها عملية  
مكاملة لعملية انتاج الزيت التي هي في رأى الكاتب من اسهل العمليات على  
القائمين بصناعة الزيت .

وعلى سبيل المثال يمكننا ان نرجع الى عرض احدى الشركات المتنافسة  
سنة ١٩٥٨ على امتياز بحار المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة السعودية،  
حين تعهدت تلك الشركة بتدبير وانفاق الاموال اللازمة لاستكشاف المنطقة  
وحفر الآبار فيها وتحسين حقول الزيت فيها وانتاجها ، كل ذلك بالنيابة عن  
الحكومة المعنية بالامر ونظير مبلغ تكون نتيجته النهائية بعد الخصمات اللازمة  
١٠٪ من صافي الأرباح . وبعبارة أخرى فان الشركة المشار اليها عرضت ان  
تكون حصة الحكومة ٩٠٪ من أرباح الزيت الذى تنتجه الشركة بشرط ان لا  
تكون الشركة مسئولة عن تدبير اسواق لذلك الزيت تبيع فيه زيت الحكومة بأسعاره  
الملنة . وعندما سئلت تلك الشركة اذا كانت مستعدة لأخذ امتياز تلك  
المنطقة وبيع انتاجها بالسعر المعلن ( او على الأقل محاسبة الحكومة على  
اساس البيع بالسعر المعلن ) وذلك مقابل ٥٠٪ من أرباح البيع بذلك السعر  
تتقاضاها الحكومة والباقي يعود للشركة ؟ كان جواب الشركة بالرفض البات ،  
لسبب بسيط وهو انها لم تكن مستعدة او لم تكن لديها الامكانيات لاستثمار  
١٠٠ جنيه مقابل كل برميل واحد تنتجه في اليوم .

وقبل ذلك بسنوات قليلة عرض رأسمالي كبير ذو مصالح بترولية  
واسعة في عدة اقطار ان ينتج زيت بحار الكويت مقابل ٢٠٪ من الأرباح حصة  
له و ٨٠٪ للحكومة وقد رفض المذكور التفكير في مسألة اقتسام الأرباح على  
اساس تقاضي الحكومة ٥٠٪ منها على اساس افتراض بيع الزيت بالأسعار  
الملنة له .

( هذا وليس في المثاليين المتقدمين ما يؤخذ دفاعا عن مبدأ اقتسام  
الأرباح بالمنصفة ، اذ ان المبدأ نفسه قد تغير من نسبة ٥٠ - ٥٠ الى ٦٠  
الحكومة و ٤٠ للشركة في فنزويلا ) .

ومن الظاهر أن أصحاب العرضين السابقين كانوا واعين للحقيقة الواقعة من أن الحصول على أسعار عالية للزيت الناتج يتطلب أشياء كثيرة أكثر من مجرد شراء الحفارات وإخراج الزيت إلى ما فوق سطح البحر .

وإذاً فإن إنتاج الزيت يعتبر بحق بداية الحملة ، ويحتاج إلى غزوات أخرى يقوم بها المنتج إذا ما أراد أن تكون لزيته قيمة . وهذه الحملات الجبارة الجارية الآن في كل بقعة صغرت أو كبرت من بقاع العالم بأسره يتولى قيادتها واستراتيجيتها شركات كبرى محدودة العدد ، هي نفسها وهي وحدها تقرر أين ينتج وكم تنتج وأين تبيع وكم تبيع ، وتقف الحكومات في البلاد المنتجة من هذه الحملات موقف المتفرج ، وكان الأمر لا يعنيتها وكان الحملة تخص فريقاً ثالثاً . وكان نتائج تلك الحملة لا تعنى حياتها أو موتها اقتصادياً !!

لكل هذه الاعتبارات كانت عمليات الزيت الشاملة أمراً يقلق بال جميع الحكومات المنتجة للزيت ، وكان الشمول حلماً جميلاً لكل منها تود أن لو يتحقق بصورة من الصور ، لتضمن لمستقبلها الاستقرار الاقتصادي المنشود ، ولكن ضخامة العملية وما تنطوي عليه من حاجات لا حد لها للكفاءات والبرؤوس أموال عظيمة تستثمر في عمليات الشمول كانت تقف دائماً عاملاً مثبطاً للهمة ، فلقد كان المال دائماً منبع الضعف في الشرق العربي وكانت قلة المال حاللاً دون تحقيق الكثير من المشاريع الحيوية التي تستطيع رفع مستوى المعيشة في مختلف بلاد العرب .

ولعل أكثر البلاد العربية المنتجة للزيت وعياً لأهمية هذه الزاوية لصناعة الزيت ( باستثناء الإقليم الجنوبي للجمهورية العربية المتحدة ، حيث كمية إنتاج النفط الخام بسيطة ) هي المملكة العربية السعودية ، وينعكس هذا الوعى في اتفاقيتها الأخيرة مع شركة النفط العربية المحدودة ( التي يساهم في امتلاكها أكثر من ٤٠ شركة صناعية كبرى في اليابان ) حيث جعلت المملكة السعودية التزاماً واضحاً على الشركة المذكورة أن تبني عملياتها منذ البداية على أساس الشمول .

ولكن الاتفاقية بشروطها الراهنة لا تضمن للمملكة السعودية ما تنشده من بناء مصالح في أسواق الزيت الأجنبية تمتلكها وتديرها وتشرف عليها بنفسها عند انتهاء امتياز شركة النفط العربية المحدودة المذكورة .

فالاتفاقية في وضعها الراهن تنص على ما يلي :

١ - الحكومة السعودية تنال ٥٦٪ من الأرباح العائدة من إنتاج الخام .

٢ - على شركة الزيت العربية المحدودة أن تقوم بنفسها بتعصيب كبير في نقل ذلك الزيت على سفنها وتصفيته في مصافيها وبيع منتوجاتها من

محطاتها ، وإنما كانت هذه المصافي والمحطات ، وتنازل الحكومة أرباحاً من هذه العمليات بمقدار ٥٦٪ من صافي أرباح هذه العمليات .

٣ - على الشركة أن تستخدم في هذه العمليات التكميلية في الخارج مواطنين سعوديين بعملة ٣٠٪ من مجموع الموظفين المستخدمين في تلك العمليات .

٤ - عند انتهاء مدة الامتياز بحق للشركة الخيار عند تصفية حسابات عمليات الشمول في أن تدفع للحكومة السعودية ٥٦٪ من القيمة التي تكون للممتلكات الموجودة وقتئذ أو أن تشتري الحكومة من الشركة رصيد تلك الممتلكات بدفع ٤٤٪ من قيمتها وقتئذ .

وبتبيين من الملخص أعلاه مدى الأهمية البالغة التي تعلقها الملكة السعودية على إلزام الشركة بإنشاء العمليات التكميلية الأخرى غير عملية الإنتاج فإن الحكومة بحسب الاتفاق قد لا تستفيد فوائدها كبيرة في مراحل الامتياز الأولى نظراً لاتفاقها مع شركة الزيت العربية على اعتبار عمليات الشركة جميعها - من إنتاج ونقل وتصفية وتسويق - وحدة لا تتجزأ من حيث أغراض المحاسبة على الأرباح الناشئة منها . وبعبارة أخرى فإن أي مبلغ تستثمره الشركة مثلاً في ناقلات للزيت سينظره مبلغ آخر يعتبر مدفوعاً من الحكومة السعودية بنسبة ٤٤٪ من الشركة و ٥٦٪ من الحكومة ، وبهذا سنجد أن كلا من الشركة والحكومة سيقطع جانباً من أرباحه من إنتاج الزيت لاستثماره في العمليات التكميلية الأخرى . ومن المقدر أن تكون الحكومة السعودية في نهاية مدة امتياز هذه الشركة قد اقتطعت حوالى ثلث أرباحها من الإنتاج لاستثماره في العمليات التكميلية الأخرى . وهى بالنسبة للفوائد المرجوة مبالغ تستحق مثل هذه التضحية في بادئ عهد الامتياز .

ولكن في هذه الاتفاقية بصيغتها الحالية سعلى قوتها في كثير من النواحي - نقاط ضعف قد تكون الحد الفاصل بين أن تحقق الملكة السعودية ما ترجو وتأمل وبين أن تخرج من العملية صفر اليمين .

فالاتفاقية مثلاً لم تحدد لمن يكون الخيار من الطرفين في أن يشتري حصة الآخر عند انتهاء مدة الامتياز ، ومما لا شك فيه أن كلا من الشركة والحكومة سيكون شديد الرغبة ، والأصرار ، على استلام العملية كلها بكاملها ، مع اختلاف الدوافع وراء مثل هذه الرغبة من كل منهما ، فالحكومة تريد جني الثمرة التي ترقبت ابتاعها طيلة ٤٤ سنة طويلة ، تلك الثمرة التي ستضمن للبلد ركيزة اقتصادية حيوية ستجمله أكبر من أن تتحكم في مصيره شركات تجارية ، والشركة من جانبها تود الاحتفاظ بأسواقها التي لن يكون لها حياة بدونها . وبالتبع فإن الزيت الخام الناتج من المنطقة المحايدة

السعودية / الكويتية سيصبح غير ذي موضوع في هذا النزاع المتوقع اذ أهم ما في العملية حينئذ سيكون الأسواق التي أسسها الطرفان ووطدا اركانها على مر السنين ، واذا عز على تلك الأسواق خام المنطقة المحايدة فان هذا لا يثقل حركتها بأى حال اذ أن مصادر الزيت الخام عديدة وفيرة .

وهناك مسألة ثانية وهي مدى استعداد الحكومة لاستلام مثل هذه العملية الضخمة . فان النص في الاتفاقية على استخدام سعوديين في الخارج بمعدل ٣٠ ٪ ليس ضمانا بأى حال اذا كان اختيار الموظفين رهينا بيد الشركة وحدها ( وهو حقها بطبيعة الحال ) . واذا كانت نوايا الشركة للمستقبل هي الاحتفاظ بالعمليات لحسابها فمن المنتظر ان تختار من بين مواطني بلادها الاشخاص اللازمين في المناصب الحساسة للمضي في عمليات الشمول الجارية باسم الشركة بعد انتهاء مدة امتيازها لزيت المنطقة المحايدة .

واذن فمن المهم بمكان تقرير النتائج المطلوبة عند نهاية الامتياز قبل انتهاء مدته ، او على الأقل وضع الأسس لحل مثل هذه المشكلة عند نشوئها والتراضي بين الفريقين من الآن على طريق معالجتها .

ان الاتفاقية السعودية مع شركة الزيت العربية تعتبر خطوة عملية اذا ضمنت للمملكة السعودية امتلاك العمليات الشاملة بكاملها ، اذ ان المملكة في هذه الحال تضمن لزيته اسواقا خاصة تستطيع ان تصرف فيها جزءا لا بأس به من زيتها الخام . ولكن هذه الاتفاقية تفقد أكثر معناها اذا خرجت المملكة السعودية في نهايتها تاركة للشركة امتلاك العمليات بكاملها .

هذا وقد تنبهت حكومة العراق الى أهمية عمليات التصفية والتوزيع ، وقد تكون ساورت خواطر بعض رجال حكومتها افكار جميلة عن وحدة نفطية شاملة عراقية ، ولكنهم على ما يبدو رأوا أن يبدأوا في تنفيذ هذه الافكار على خطوات ( قد تكون وثيدة قصيرة ولكنها خطوات عملية على كل حال ) .

فحكومة العراق الآن هي المسؤولة عن توزيع منتوجات البترول لحسابها الخاص ، كما انها تمتلك المصافي العاملة الآن في تزويد السوق المحلي بمنتوجات الزيت . وقد توصلت الحكومة الى عقد اتفاق مع شركات الزيت فيها على شراء المصفايتين اللتين كانتا ملكا للشركات ، على أساس ان تقوم تلك الشركات لفترة معينة ( ١٠ سنوات ) بتشغيل وإدارة المصافي بالنيابة عن الحكومة ليتسنى للآخرة اعداد وتدريب المواطنين الكافين لاستلام العملية ، كما أن الحكومة بنت مؤخرا مصفاة كاملة بدأت في انتاج حوالي ٢٨ الف برميل يوميا وفي النية زيادة سعتها ( مصفاة الدورة ) .

والمفهوم أن هذه المصافي تنتج ما يكفي للاستهلاك المحلي ولكن من الممكن ايضا زيادة سعتها لافراض التصدير .

وقد نشرت الصحف مؤخرا تقارير عن مفاوضات بين حكومة العراق وشركات الزيت بالعراق على اسعار الزيت الخام الذي تحدده الشركة للخام المزود للحكومة قصد التصفية والتصدير . ولعل هذا الخبر - لو صح - يكون تعبيرا عن الحاجة التي تشعر بها الاقطار المنتجة للزيت الى الخروج من موقف المتفرج الذي كانت تقفه طيلة السنوات الماضية ، واتخاذ الخطوات العملية المعقولة نحو التوسع واستكمال ضمان بناء اقتصاد البلد على أسس متينة يطمح اليها .

وانها لخطوة مباركة من حكومة العراق ان تأخذ هذا الاتجاه . فقد عملت في بادئ الامر على تنظيم التصفية والتوزيع والتسويق داخل اراضيها للاستهلاك المحلي ، والامل ان تكون قد أعدت من المهندسين العراقيين العدد الكافي الذي يمكن ان يركن اليه في تولى أمور المصافي وتشغيلها بأنفسهم وتوزيع منتجاتها على أسس تجارية اقتصادية . واذا ما امكن الاتفاق مع الشركات على اسعار معقولة للزيت الخام المزود للحكومة فانه لا زالت هنالك اسواق مفتوحة تستطيع الحكومة استغلالها على أساس التعامل النقدي أو التبادل التجاري ، مع اقطار آسيا الشرقية مثلا ، والمهم بالنسبة للعراق هو كسب الخبرة في التوزيع والتسويق الخارجي ولو كان ذلك على أساس بسيط ضئيل في بادئ الامر ( ١ ) .

اما في الجمهورية العربية المتحدة فان الوضع من حيث التصفية والتوزيع والتسويق المحلي قد يكون احسن الأوضاع في الشرق العربي من حيث النظرة المحلية العربية ، ولكن انتاج النفط الخام فيها ضئيل وقد يبقى كذلك لفترة ما ، ولهذا فان مسألة اعتماد اقتصاديات البلد على تصدير النفط الخام ليست بذات موضوع الآن .

وقد ابدت الكويت وعيا محسوسا لوجود الحاجة الى عمل شيء تجاه عمليات الزيت الشاملة ، فعقدت مع شركة الزيت العربية المحدودة اتفاقية امتياز على حصتها في المنطقة الكويتية السعودية المحايدة وامكنها الاتفاق مع الشركة على الزام الشركة بأن تشارك الحكومة في ارباحها من العمليات التكميلية بنسبة ٥٧٪ للحكومة و٢٣٪ للشركة . وتختلف الاتفاقية الكويتية عن السعودية في نقطتين هامتين :

١ - حكومة الكويت لاتساهم في تمويل العمليات التكميلية لعمليات الانتاج ، فقد اشترطت على الشركة حفظ حسابات منفصلة لكل من عمليات الانتاج والنقل والتصفية والتسويق ، على أن تتقاضى الحكومة ٥٧٪ من ارباح كل عملية عندما تصبح مثل تلك العملية مربحة .

---

( ١ ) فهم مؤخرا ان الاتفاق قد تم فعلا مع شركة آي بي سي على ان تستغل الحكومة مجموع سعة مصافيها ( حوالي ٦٠ ألف برميل يوميا ) وتقوم بتصدير الفائض عن حاجتها مع شراء النفط الخام اللازم بتكاليفه على آي بي سي

فلا شك مثلاً في أن عملية الإنتاج ستكون مربحة للحكومة إذ تتقاضى ٥٧٪ من الأرباح على أساس السعر الملن ، وإذا كانت الأرباح أقل من ٥٠ مليون دولار سنوياً فللحكومة الحق في قبض هذا المبلغ بحيث أصبحت الليون دولار ونصف المليون دفعة سنوية دنيا تستمر الحكومة في تقاضيها كل سنة الى أن تصبح حصة الـ ٥٧٪ من الأرباح زائدة عن هذا المبلغ وفي حالة هذه الزيادة فإن الحكومة تتقاضى المبلغ الأكبر .

وإذا بدأت الشركة في التسويق مثلاً وكانت رؤوس الأموال التي استخدمتها للاستعداد لهذه العملية كبيرة بحيث لم تكن الشركة من عملية التسويق أي أرباح في السنوات الأولى منها بل تحملت بالفعل بعض الخسارة فإن حكومة الكويت ليست مسئولة عن دفع حصتها من هذه الخسارة بل تدور الخسارة في حسابات التسويق الى السنوات التالية ، وتبقى عملية تدوير الخسائر مستمرة سنة بسنة الى أن تبدأ العملية في إظهار أرباح بدلاً من الخسائر وعندئذ فقط تظهر الحكومة لأخذ حصتها من هذه الأرباح وقدرها ٥٧٪ منها .

٢ - عند انتهاء مدة امتياز الشركة على حصة حكومة الكويت في المنطقة المحايدة فإن الخيار في شراء أحد الفريقين لحصة الفريق الآخر ترك للشركة بل إن الشركة في الواقع أن تقرر ذلك عند البدء في المحاسبة على كل عملية من عمليات النقل والتصفية والتسويق .

فلو بدأت الشركة مثلاً في عملية النقل واشترت لحسابها عدداً من ناقلات الزيت فإنها بحسب الاتفاقية ستفتح دفاتر حسابات خاصة لهذه العملية ، وعند محاسبة الشركة على أرباحها من العملية في السنة الأولى منها مثلاً ، فللشركة حينئذ أن تقرر :

أما أن تعطى الحكومة حصتها من الأرباح وقدرها ٥٧٪ على أساس الربح الصافي ( الدخل ينقص منه التكاليف ونسبة الاستهلاك السنوية ) وفي حالة خصم الاستهلاك فإن الحكومة تعتبر عند نهاية الامتياز مالكة لـ ٥٧٪ من مجموع عملية الناقلات ،

وأما أن تعطى الحكومة حصتها من الأرباح على أساس الربح المجل ( الدخل ينقص منه تكاليف التشغيل فقط ) وفي هذه الحالة فليس للحكومة حق عند نهاية الامتياز في عملية الناقلات بل تكون هذه العملية ملكاً للشركة وحدها . وأن هذا الخلاف في الاتفاقيتين الكويتية والسعودية قد يسبب بعض المشاكل عند تقرير أمر مصير الشركة بعد انتهاء امتيازها مع السعودية فلو قررت الشركة منذ بادئ الأمر أن تحاسب حكومة الكويت على أساس الربح المجل من عمليات النقل والتصفية والتسويق فإن الشركة تخرج في نهاية الامتياز مالكة لـ ٥٠٪ من العمليات التكميلية للحصتين وإذا فشلت

الحكومة السعودية في تعديل اتفاقيتها وتقرير أمر مصرف الشركة ومن يشترها في نهاية مدة الامتياز فان الشركة تكون على كل حال في موقف ممتاز من حيث انها تبدأ بالفعل بملكية ٥٠ ٪ من العمليات التكميلية و ٢٢ ٪ منها بصدد المصلحة السعودية . وبعبارة أخرى فان الشركة تكون صاحبة السهم الأوفر ، ٧٢ ٪ والحكومة السعودية السهم الأصغر ٢٨ ٪ ، فمن له الحق في شراء حصة الآخر ؟

ومهما يكن الأمر ، وحسب النظام المعترف به فيما يتعلق بامتيازات الشرق العربي فان من حق أي من الحكومتين ، السعودية أو الكويتية ، أحداث ما تود من تغييرات في اتفاقيتها بحيث تساويها من جميع الوجوه باتفاقية البلد الآخر . ويبدو من الواضح انه يمكن توضيح الأمور والأفكار بصدد الاتفاقيتين اذا تعاونت الحكومتان فيما بينهما على تبادل المعلومات والآراء ووضع أهداف موحدة تعمل كلتا الحكومتين على تحقيقها . فالحكومة الكويتية مثلا تستطيع مساعدة السعودية ( اذا كان في نية الأخيرة امتلاك عمليات الشمول التابعة لشركة الزيت العربية المحدودة ) بأن تغير في نصوص الاتفاقية الكويتية وتدخل ما يجرّد الشركة من حقها في أن يكون الخيار لها وحدها في تقرير مصرف العمليات التكميلية ، ومن ثم فان الحكومتين أو أحدهما تعمل على الاتفاق مع الشركة على : ماذا يكون مصرف عمليات الشمول عند انتهاء مدة الامتياز ؟

وهنا تبرز نقطة هامة فيما يتعلق بصناعة الزيت العربي وهي امكانية تعاون الحكومات العربية المنتجة فيما بينها . ولكن الحديث عن هذا محله في فصل آخر .







## ٦ - تنسيق العرض والطلب

كانت سنة ١٨٥٩ فاتحة عهد جديد في عالم البترول من حيث أنها السنة التي تم فيها حفر أول بئر بالطريقة التي نعرفها وتبناها في الوقت الحاضر .

وقد كان انتاج البترول قبل هذا التاريخ يتم على نطاق ضيق وبكميات قليلة اسد حاجات العالم وقتئذ الى زيت اضاءة المصابيح وصنع الشمع وتقوية هياكل السفن الخشبية ونحو ذلك . وكان مثل هذا الانتاج يتم عادة حيث كان يتسرب الزيت بكميات قليلة خلال شقوق الى سطح الأرض ، او يتجمع في بركة صغيرة ، او يتسرب الى داخل بئر حفرت أصلا لاستخراج ماء الشرب ، ونظرا للكميات القليلة التي يمكن انتاجها بهذه الطريقة ( أو طرق بدائية أخرى ) فقد كانت اسعار الزيت عالية واصبح من المغريات لاي فرد او شركة العثور على مصدر فياض ، الامر الذي دعا شركة زيت سنكا الامريكية الى تجربة فكرة الحفر وراء البترول وفي سنة ١٨٥٩ حفرت أول بئر انتج لها بمعدل ١٥ او ٢٠ برميلا في اليوم سعر البرميل الواحد منها في ذلك الوقت ٢٠ دولارا اي ما يزيد على ١٠٠ ألف دولار في السنة .

وانشرت اخبار هذه البئر بسرعة بين المعنيين بانتاج الزيت فشمروا عن سواعدهم وبدأوا في حفر الكثير من الآبار ، واصبح انتاج الزيت في الولايات المتحدة يفيض عن حاجة أسواقها المحلية فبدأت في تصدير الزيت الى أوروبا وانحاء أخرى عديدة من العالم .

وبطبيعة الحال فان زيادة الانتاج رافقتها مشاكل عديدة فالزيت يجب ان ينقل من أرضه الى حيث المستهلك الذي يحتاجه ، والزيت يتمتع بسعر جيد اذا كان موجودا بكميات تتناسب مع الطلب عليه واذا زادت هذه الكميات عن الطلب عليها تهددت الاسعار بخطر التدهور . وقد ساعد على تخفيض اسعار البترول في اواخر القرن الماضي الحرية التي كانت للمنتجين والمنافسة الشديدة بينهم ، وكما سبق القول فان سعر البرميل وقت حفر أول بئر سنة ١٨٥٩ كان ٢٠ دولارا وفي سنة ١٩٠٠ كان سعره حوالي دولار واحد . وكانت اكتشافات الحقول الكبيرة في الولايات المتحدة تنزل بأسعار الزيت ضربات قاسية في اغلب الاحيان . ففي سنة ١٩٠١ اكتشف حقل زيت سبندلنب في تكساس فانخفضت الاسعار من دولار و٤ سنتات للبرميل الى ٢٨ سنتا ، وفي سنة ١٩٣١ اكتشف حقل كبير آخر في شرق تكساس انزل سعر البرميل من

دولارو ١٠ سنتات الى ٨٠ سنتا ، وفي سنة ١٩٣٨ ادى اكتشاف حقل زيت  
الينويس الى انزال سعر البرميل من ٣٥ دولار الى ٠.٥ را دولار .

وتبينت للمنتجين ايضا ضرورة تنظيم نقل زيتهم الى الأسواق  
فتالت ما تسمى لجنة تكساس للخطوط الحديدية الاشراف على وسائل نقل  
البتترول واعطاء فرص عادلة لجميع المنتجين لنقل انتاجهم . ولكن تأليف هذه  
اللجنة لم يساعد على اقرار الاسعار بسبب الحرية التي تركت للمنتجين لانتاج  
زيتهم بالكميات التي يرونها وبيعها بالاسعار التي يمكنهم الحصول عليها لزيتهم  
وكان المعروض من الزيت على الدوام يفوق حاجة الأسواق اليه مما لفت نظر  
الهيئات السياسية في الولايات وفي الحكومة الفدرالية الى ضرورة فعل شيء لصيانة  
مدخرات البترول وانتاجها على اساس تكفل امكانيات استخراج اكبر كمية من اى  
حقل اثناء حياة ذلك الحقل . وبمساعدة هذه الهيئات اعطيت اللجنة تكساس  
صلاحيات واسعة لتقرير حاجات أسواق الولايات المتحدة ونقل تلك الحاجات  
فقط من الحقول الى الأسواق ، كما استطاعت اللجنة عن طريق حكم صادر من  
المحكمة العليا سنة ١٩٣٠ أن تتمتع بحق فرض الكميات الممكن انتاجها من  
كل بئر وحقل ، فاصبحت تقرر كل سنة عدد الأيام التي يمكن المنتج أن يخرج  
فيها الزيت من آباره ، وكان عدد الأيام هذه يعتمد بطبيعة الحال على طاقة  
الانتاج وطاقة الأسواق على استيعاب الناتج ، ولهذا كان يختلف بين السنة  
والاخرى فكان سنة ١٩٥٧ في تكساس ١٧١ يوما في السنة وانخفض سنة  
١٩٥٨ الى ١٢٢ يوما في السنة مثلا .

وبالاضافة الى تشكيل لجنة تكساس في أمريكا واعطائها صلاحيات  
التصرف في وسائل نقل البترول وتحديد كميات انتاجه فقد عقد اتفاق بين  
الولايات المنتجة للزيت في الولايات المتحدة عرف باسم « اتحاد الزيت بين  
الولايات » جاء في المادة الخامسة منه :

« ليست أغراض هذا الاتحاد تفويض الولايات الداخلة فيه تحديد انتاج الزيت  
أو الغاز الطبيعي لغايات اقرار أو تمييز أسعارهما ، أو خلق احتكار أو المساعدة  
على خلقه ... بل هي مقصورة على صيانة الزيت والغاز الطبيعي ومنع  
تبيدهما ضمن حدود معقولة » .

ومع أن الغاية من اعلاء شأن لجنة تكساس ومن تشكيل اتحاد الولايات  
كانت صيانة المدخرات ومنع تبديدها فإن سياسة لجنة تكساس تطورت مع  
الزمن فاصبحت متركزة في حفظ مستوى عال للأسعار لمصلحة « الرجل  
الصغير » في تكساس ، وبالتالي فإن الذى استفاد من هذه السياسة أيضا  
كان « الرجل الكبير » أى شركات الزيت العالمية .

هذا وبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى كانت الولايات المتحدة الامريكية  
لا تزال في طليعة الاقطار المصدرة للبترول الخام ومنتوجاته واصبحت اسعار  
البتترول ، التى تعلن في الخليج الأمريكى ، هى الأساس لاسعار الزيت اينما كان

مكان تسليمه . وأصبح الزيت الخام المتدفق من إيران وفنزويلا مثلا انى الاسواق العالمية يتركز فى أسعاره على أساس الزيت المشحون من الخليج وبمعنى آخر فقد أصبحت تكاليف النقل من الحقل الى السوق تقرر سعر الزيت فى مينائه الايراني أو الفنزويلي . وعلى سبيل المثال ، لو كان سعر نوع من الزيت فى الخليج الأمريكى دولارين للبرميل فان نوعا مماثلا لهذا الزيت فى إيران لن يكون سعره دولارين أيضا ، بل يجب اعتبار تكاليف نقل الزيت الأمريكى الى انكلترا مثلا وبيع الزيت الايراني فى انكلترا على أساس سعر زيت الخليج مضافا اليه تكاليف نقل زيت الخليج الى انكلترا . والنتيجة أن زيت إيران يكون سعر البرميل منه اقل من دولارين لأن نفقات نقله الى تلك النقطة تزيد عن نفقات نقل زيت الخليج الى نفس النقطة .

وقد بقيت هذه القاعدة عملية وأساسا لصفقات الزيت طيلة المدة التى كانت فيها صادرات الاقطار الاخرى ( غير الولايات المتحدة ) محدودة وقليلة بالنسبة لصادرات الولايات المتحدة . ولكن تنمية انتاج فنزويلا وإيران واكتشاف الحقول الغنية فى الكويت والسعودية والعراق ومن ثم تزايد عرض البترول الشرقى تزايدا مطردا بنسب عالية جدا ، واشتداد المنافسة على تصريف هذا الناتج فى الاسواق العالمية ازال صبغة التحكم بالأسعار التى كانت للخليج الأمريكى ، كما اقتضى من المنتجين الأمريكيين التفكير جديا فى حماية انتاجهم داخل الولايات المتحدة من غزو الزيت الاجنبى لها . وأصبح موقف المنتجين الأمريكيين صعبا للغاية حين انقلبت الولايات المتحدة منذ سنة ١٩٤٨ من قطر مصدر للزيت الى قطر مستورد له وتعرضت أسعار زيتهم للانخفاض نتيجة هذا الموقف الجديد .

وقد اخذت مسألة استيراد الزيت الى الولايات المتحدة الأمريكية دورا كبيرا طيلة السنوات الماضية : بين مناد بحرية الاستيراد لمن يشاء وداع الى اقفال الباب بالمره ، واتخذت الحكومة الأمريكية موقفا وسطا حين فرضت على المستوردين قيودا « اختيارية » يتقيدون بها من تلقاء أنفسهم على أساس نسبة الاستيراد فى السنوات الماضية والفهم بان واردات السنة مثلا لا يجوز أن تزيد عن كذا بالمائة ( حوالى ١٦ ٪ ) من مجموع البترول المعروض فى السوق المحلى الأمريكى .

وقد تقيدت أكثر الشركات الأمريكية الكبيرة بهذه القيود « الاختيارية » الا أن نسبة من الشركات جعلت تختلق الأسباب لزيادة وارداتها وتبين أن مسألة تقييد الواردات اذا كان التقييد ضروريا ، لا تتم الا بفرض قيود « اجبارية » على الواردات ، وهذا ما تم فى مارس ١٩٥٩ وكان فرض القيود الاجبارية آخر محاولة من الحكومة الأمريكية لحماية الانتاج المحلى وبالتالى حماية أسعاره على حساب اقامة حاجز متين فى وجه أى تقدم واسع للانتاج الاجنبى ( خارج الولايات المتحدة ) .

كشف بنسبة صادرات الولايات المتحدة للأسواق الاجنبية

١٨٧٤/١٨٦٥	١٤/١٩٠٥	١٩/١٩١٤	٣٩/١٩٣٠	٤٥/١٩٤٠	٥١/١٩٤٦
٪٨٤٠	٪٢٧	٪٣٢٥٧	٪١٩٦	٪١٣١	٪٩٩

كشف بانتاج العالم بآلاف البراميل

المنطقة	سنة ١٩٥١	مجموع الانتاج من ١٨٥٧ - ١٩٥١
الولايات المتحدة	٢٢٤٤٠٥٢٩	٤٣١٦٢٦١٧
باقي أمريكا الشمالية	١٤٥٦٠٦	٣٢٣٤٨٥٣
فنزويلا	٦٢٢٥٢١٢	٦١٧٢٩٥٩
باقي أمريكا الجنوبية	٨٤٥١٥	١٥٠٥٥٢٧
الاتحاد السوفيتي	٢٨٧٥٠٠	٦٨٤٩٨٦٨
باقي أوروبا	٦٦٤٣٧	١٨٩٠٠٤٤١
أفريقيا	١٦٨٩٩	١٧٠٨٢٥
إيران	١٢٧٣٦٠	٢٥١٣٢١٨
أندونيسيا وغانة الجديدة	٥٧٦٢٠	١٠٣٢٦٩٢٩
باقي آسيا	٦٢٠٠٣٩٤	٣٠٠٥٠٥٠٢٧
باقي العالم	-	٩٤٤
مجموع انتاج العالم	٤٠٢٧٣٠٨٢	٦٩٨٣٤٢١٨

كشف بالطلب والعرض للزيت في الولايات المتحدة  
بآلاف البراميل

السنة	الانتاج المحلي	الواردات	الصادرات	الاستهلاك المحلي
١٩٢٩	١٣١٩١١٠	٥٩٠٦٠	١٨٩٥٤٩	١٢٣٠٠٤٨٦
١٩٤٠	١٤١٢٠٨١	٨٣٧٥١	١٣٠٤٦٦	١٣٢٦٦٢٠
١٩٤١	١٤٨٦٥١٨	٩٧١٤٢	١٠٨٨٣٠	١٤٨٥٧٧٩
١٩٤٢	١٤٧٢٣٦٤	٣٥٩٦٦	١١٦٩٠٧	١٤٤٢٩٩٠٨
١٩٤٣	١٥٩٥٧٢٩	٦٣٤١٢	١٤٩٩٥٧	١٥٤١٢٤٢٦
١٩٤٤	١٧٨٠٣٥٠	٩٢٣١١	٢٠٧٢١٦	١٦٧١٢٦٢
١٩٤٥	١٨٢٨٥٣٩	١١٣٦١٩	١٨٢٩٨٣	١٧٧٢٦٨٥
١٩٤٦	١٨٥١٧٤٨	١٣٧٦٧٦	١٥٣١٢٣	١٧٩٢٧٨٦
١٩٤٧	١٩٨٩٨٥٠	١٥٩٣٨٩	١٦٤٢٤٧٧	١٩٨٩٨٠٣
١٩٤٨	٢١٦٧١٦٤	١٨٨١٤٤	١٣٤٦٧٤	٢١١٣٦٧٨
١٩٤٩	٢١٩٩٦١٥	٢٤٥٥٥٩	١١٩٣٧٦	٢١١٨٢٥٠
١٩٥٠	٢١٥٣٥٦١	٣٠٩١٤٩	١١٠٥٠٠	٢١٣٢٢٠٠
١٩٥١	٢٢٤٤٩٠٠٠	٣٠٩٠٠٠	١٥٦٠٠٠	٢٢٥٦٨٠٠٠

وبفرض القيود الاجبارية على الواردات الى الولايات المتحدة اصبح الموقف كما يلي :

١ - ان طاقة الشرق الاوسط على الانتاج اكبر من طاقة العالم ( خارج الولايات المتحدة ) على الاستهلاك .

٢ - ان الولايات المتحدة اعظم الاسواق في العالم لاستيعاب كميات ضخمة من البترول واستهلاكها ولكنها بالقيود الاخيرة اقامت سدا منيعا في وجه زيادة انتاج الشرق الاوسط .

٣ - ان الشركات الامريكية الكبرى التي تملك امتيازات بترولية في الشرق الاوسط ، وكانت تأمل في تصريف جزء كبير من ناتجها بشكل واردات الى الولايات المتحدة ، وجدت نفسها مضطرة الى التفتيش عن عملاء آخرين يشترون زيتها خارج الولايات المتحدة .

٤ - وبعبارة اخرى اصبح جزء لا بأس به من طاقة الانتاج الحالية في الشرق الاوسط لا يمكن تصريفه لعدم الحاجة اليه .

٥ - وفي نفس الوقت الذي نرى فيه عرض الزيت يفيض عن الطلب عليه ، تلح بعض الحكومات في الشرق الاوسط ، كإيران والعراق على الشركات العاملة فيها بوجود مصاعفة مبيعاتها من البترول بظرف سنوات قصيرة ، مع ان الطلب على الزيت لن يكون متناسبا مع الزيادة العالية التي تلح الحكومات عليها .

وبذلك فان اول من تآثر بالقيود الاجبارية الامريكية على الواردات كان اسعار الزيت الخام خارج الولايات المتحدة ، فقد انخفض السعر المعلن له في فنزويلا بمعدل ١٨ سنتا للبرميل وانخفض بنحو هذا المعدل في الكويت والعراق والسعودية وايران ، ولا زال خطر تخفيض آخر او تخفيضات اخرى متتابعة يلوح في الافق .

فإذا أضفنا الى هذه الزيادة غير المحتاج اليها في الطاقة الانتاجية للشرق الاوسط وفنزويلا دخول زيت الجزائر وليبيا في الاسواق ابتداء من سنة ١٩٦٠ او ١٩٦١ لرأينا ان المسألة اصبحت من الخطورة بحيث تقتضى المبادرة الى التفكير الجدى في الاقطار المنتجة في محاولة لدراسة امثل الحلول لتجنب وقوع حرب في الاسعار ستكون البلاد المنتجة للزيت اولى ضحاياها .

فان إيرادات حكومات الشرق العربي العائدة من بيع بترولها في الاسواق العالمية تعتمد على اساس السعر المعلن للزيت الذي تصدره ، وكل تخفيض في هذا السعر المعلن يعنى انخفاضاً في إيرادات تلك الحكومات ، وبطيعة الحال

فان السعر المعلن مؤسس بدوره على مدى تناسب عرض البترول مع الطلب عليه ، وقد تبين مؤخرا أن الشركات الكبرى لم تعد قادرة على التحكم فى الأسعار بسبب دخول الكثير من الشركات المستقلة الى سوق التصدير .

### كشف بالاسعار المعلنة لبترول الشرق الاوسط معدل السعر بالدولار للبرميل

منذ	١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	١٩٥٣	
مارس ١٩٥٩							
١٩٩٠	٢٠٠٨	٢٠٠٠	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٣	١٩٨٢	السعودية من راس ثنوة درجة ٢٤٩/٢٤
١٩٨٦	٢٠٠٤	١٩٩٨	١٩٩١	١٩٩١	١٩٩١	-	الايرائى من بندر مشهور درجة ٢٤٩/٢٤
١٩٨٠	١٩٩٨	١٩٩٢	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٧٩	العراقى من الفاو درجة ٢٥٩/٢٥
١٩٦٧	١٩٨٥	١٩٧٨	١٩٧٢	١٩٧٢	١٩٧٢	١٩٦٤	الكويتى من ميناء الاحمدى درجة ٢١٩/٣١

### عمليات شركات الزيت السبع الكبرى فى نصف الكرة الشرقى الارباح والمدفوعات بملايين الدولارات

١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	١٩٥٣	
٩٧٦٩	١٠٧٥١	١٠٢٤٣	٩٤٨٢	٨٦٢	٧٦٦٩	شركات الزيت
١٢٣٧٠	١٠٤٧٤	٩٥٨٨	٨٩٨١	٦٩٧١	٦٠٢١	بمدفوعات للحكومات
٢٦٠١ -	٢٧٧٧	٦٥٥٥	٥٠٥١	١٦٣٩	١٦٤٨	الربح الظاهر من العمليات الاخرى غير انتاج الزيت

x اهم الحكومات هى الشرق الاوسط وبورتو والندونيسيا .

يلاحظ ان العمليات التكميلية ( غير عملية انتاج الزيت الخام ) ، باستثناء نتائج سنة ١٩٥٨ ، هى عمليات مربحة . ويمكن ان تبقى كذلك اذا امكن حفظ اسعار بيع الخام مستقرة غير مهددة .

المصدر : ذفيرست ناشنال ستى بانك اوف نيويورك حصلها من دراسة الحسابات المنشورة لشركات الزيت المعنية بالامر .

فقد كانت الشركات الكبرى تمتلك الجزء الأعظم من انتاج الزيت خارج الولايات المتحدة ، ولاسيما في الشرق الأوسط وفنزويلا ، وكانت بسبب ذلك تستطيع فيما بينها تنسيق الانتاج من كافة النقاط الموزعة توزيعا مناسبيا في انحاء العالم فاستطاعت الى حد ما حفظ مستوى عال للأسعار ، وكانت في نفس الوقت وقبل سنة ١٩٥٨ تجنى أرباحا طائلة من كافة عمليات البترول: من انتاجه ومن نقله ومن تصفيته ومن تسويقه . ولكن دخول عنصر المنافسة من الشركات التي وقعت على اكتشافات بترولية جديدة خارج الولايات المتحدة دفع الى الاسواق بكميات وافرة تزيد عن مقدرة تلك الاسواق على استيعابها وبدأت فيما بين الشركات كلها ، الكبيرة القديمة والمستقلة الناشئة ( في استملاك امتيازات منتجة خارج الولايات ) مزاحمة شديدة على ارضاء « الزبائن » واغرائهم بالتعامل معهم عن طريق خصميات كبيرة من الاسعار المعلنة . ولم يعد بالامكان وضع حد للعدي الذي تستطيع أن تصله مقادير الخصميات هذه ، الأمر الذي أخرج الشركات المالكة لامتيازات الشرق الأوسط حيث تتقاضى الحكومة حصتها على اساس اقتسام الأرباح من الاسعار المعلنة وكانت هذه الخصميات في بادئ الامر ذات آثار ضارة بالأرباح من عمليات التصفية والنقل والتسويق ، فأصبح النقل لا يدر على الشركات الكبرى أرباحا اضافية بل أصبح في السنتين الماضيتين عبئا على هذه الشركات عليها أن تتحمله لتتمكن من ايصال خامها الى الاسواق ، كما أن عملية التصفية أيضا أصبحت خاسرة نظرا لأن هذه الشركات كانت تضطر الى حساب قيمة الخام المزود الى مصافيها على اساس السعر المعلن بينما القيمة الحقيقية للخام المزود للمشتريين تقل عنه ، ثم امتدت يد الخسارة أيضا الى عملية التسويق ولكنها لم تقف عند هذا الحد بل امتدت في بعض الحالات الى عملية الانتاج نفسها فذهب قسم من أرباح الانتاج لتعويض خسائر العمليات الأخرى سنة ١٩٥٨

وعلى سبيل الايضاح لما تقدم يمكن اخذ شركة البترول البريطانية مثالا :

١ - انتجت في الكويت سنة ١٩٥٨ من الخام ٣٥ مليون طن .

٢ - كانت حصة حكومة الكويت عن الـ ٣٥ مليون طن حوالي ٧٥ مليون جنيه

٣ - اذا كان للشركة أن تنال حصة مماثلة لحصة الحكومة فقد كان المنتظر أن لا يقل ربحها سنة ١٩٥٨ عن ٧٥ مليون جنيه للاعتبارات التالية :

(١) انتاجها سنة ١٩٥٨ كان ٣٥ مليون طن من الكويت و ٢٦ مليون طن من مصادر أخرى .

(ب) ليست الشركة منتجة للخام فحسب بل هي عاملة أيضا في النقل ( تمتلك ١٥٧ ناقلة حمولتها ٢٠٠.٠٠٠ رطل ) والتصفية والتسويق وهي عمليات كانت قبل سنة ١٩٥٨ مصدرا للربح الوفير .

٤ - ولكن واقع الحال يشير الى أن الشركة المذكورة لم يزد مجموع أرباحها العائدة من أ و ب عن ٦٢ مليون جتية .

ويبدو من الأرقام المتقدمة أن عمليات الشركة الثلاث اثناء سنة ١٩٥٨ وهي النقل والتصفية والتسويق كانت خاسرة ، وإن جزءا كبيرا من أرباح الشركة من انتاج الزيت الخام استعمل لحمل تلك الخسائر .

ولم تكن الشركة المذكورة لتخسر لو كانت أسعار البيع سنة ١٩٥٨ طبقا للأسعار المعلنة للزيت الخام ، دون ادخال أية خصميات عليها . واضطرار الشركة لاعطاء هذه الخصميات دليل على تخمة الاسواق بالفائض من البترول الخام أو على الأقل تخمته بالطاقة الانتاجية الفائضة .

يبدو مما تقدم أن إيرادات الحكومات العربية ، والحكومات الأخرى، من البترول الخام ستكون مبنية على أسعار معلنة مهددة بالسقوط إلا إذا وقع أحد الاحتمالات الثلاثة القادمة :

١ - وقوع حرب أو حالة طوارئ تغير طرق ناقلات الزيت الحالية ، وهذا من شأنه أضعاف كميات الانتاج ورفع أسعار الناتج .

٢ - أو أن ترفع الولايات المتحدة الأمريكية القيود المفروضة على واردات البترول إليها وجعل مثل هذه الواردات حرة ، وفي هذه الحالة فإن اسواق الولايات المتحدة تستطيع استيعاب أية زيادة في انتاج البترول الفنزويلي والشرقي .

٣ - أن تتكاثف الدول المنتجة ذات الشأن ، وهي الكويت والعراق والمملكة السعودية وقطر وإيران وفنزويلا بالدرجة الاولى وتتفق فيما بينها على تحديد ما تنتجه الشركات في بلادها بحيث يتناسب ذلك الانتاج مع حاجة الاسواق اليه .

والاحتمال الثاني قائم وقد لا يكون مفر منه عندما يتضاعف استهلاك الولايات المتحدة ولا تجارى هذه الزيادة زيادة معادلة في اكتشاف الحقول الجديدة في الولايات ، كما أن رجال الزيت في الولايات المتحدة لا زالوا منقسمين



الى فريقين : احدهما ينادى بحرية الواردات ، وقد يستطيع هؤلاء تحقيق ما ينادون به بفضل صمودهم وما قد يرافق حركتهم من اعتبارات وعوامل سياسية واقتصادية وغيرها . والفريق الآخر يتمسك باستمرار القيود المفروضة على الواردات .

اما الاحتمال الثالث فهو فكرة تداعب مخيلة بعض المسؤولين ، وامكان تحقيقها يبدو لأول وهلة بعيد المثال . اذ ما هى الاسس التى يمكن الاتفاق عليها لتحديد الانتاج فى كل من هذه الاقطار ؟ وهل تقبل فنزويلا مثلاً بحصة من الانتاج قدرها ١٠٠ مليون طن فى السنة وهى التى تنتج الآن ١٥٠ مليوناً ؟ وهل تقبل العراق بابقاء انتاجها ٣٥ مليوناً فى السنة وعدم زيادته مثلاً الى ٥٠ مليوناً وعدد نفوسها يبلغ ٣٠ ضعف عدد سكان الكويت التى تنتج ٧٠ مليوناً ؟ وهل تقبل ايران بقصر انتاجها على ٤٠ مليوناً فى السنة مع ان مذكراتها من الزيت الخام تبلغ اضعاف اضعاف مذكرات فنزويلا التى تنتج ١٥٠ مليوناً ؟

ولو امكن لهذه الاقطار الاتفاق على معادلة يقبلها الجميع لتحديد الانتاج فى كل منها ، فماذا يكون موقفها من الاقطار التى لا تكون داخلية فى هذا «الاتحاد» أو التى يكتشف فيها البترول بكميات وافرة بعد تاليف الاتحاد ؟ ماذا يكون موقف الاتحاد مثلاً من زيت الجزائر ؟ وليبيا ؟ او روسيا ؟ هل يحدد انتاج أعضائه ويترك للآخرين كسب الاسواق الجديدة ؟ ثم ماذا يكون موقف الدول « المستهلكة المستوردة » للبترول وهى ترى اعتصاباً غابته استغلالها أبعد حدود الاستغلال عن طريق دفع أعلى سعر يمكن للمنتجين استخلاصه من المشترين ؟ ثم ان هذا الاتحاد لو أخذ بعين الاعتبار وجهة نظر الاقطار المشترية للبترول ، فما هو السعر العادل للبترول ؟ الخ ...

ان اكبر دعاة تنسيق الانتاج مع الطلب فى مؤتمرات البترول الدولية وفى الصحف هما الدكتور جوان بابلو بيريز الفونزو وزير المناجم والهيديروكاربونات فى فنزويلا والسيد عبد الله الحمود الطريقي ، مدير عام شؤون البترول فى المملكة العربية السعودية ، وكلاهما متحمس لفكرة التنسيق ويعتقد امكان تحقيقها .

وقد انتهز الدكتور الفونزو فرصة انعقاد المؤتمر البترولى العربى الاول فى القاهرة فى ابريل ١٩٥٩ فحضر المؤتمر كمراقب يصحبه وفد يزيد عن عشرة أعضاء من خبراء البترول فى بلاده ، وتحدث الى الكثير من الأعضاء العرب فى المؤتمر احاديث غير رسمية وخارج جلسات المؤتمر باناً لفكرته دعابة واسعة وساعده عليها شريكه فى الفكرة السيد عبد الله الحمود الطريقي . وفى معرض شرحه لافكاره عن ضرورة تنسيق الانتاج والطلب قال الدكتور الفونزو :

« لقد وضحت لكل ذى عينين حقيقة وجود مشكلة الاسعار ، وضرورة تدخل الحكومات المنتجة للبترول . ان توزيع الأرباح العائدة من البترول بين الحكومات والشركات يستند الآن الى قواعد أكثر عدلا من السابق . الا ان بعض الاقطار المستهلكة - مثل بريطانيا - ترى بطبيعة الحال ان اى تنزيل فى أسعار الخام يعود عليها بأكبر النفع مع انه يبدو ان الشركة التى تخفض أسعارها تخسر نتيجة لهذا التخفيض. ولكن الحقيقة هى ان بريطانيا استغادت من التنزيل بمعدل ١١٢ ألف دولار يوميا فى حين انه وان كانت شركة البترول البريطانية قد خسرت بذلك بمعدل ٩ سنتات للبرميل من الزيت الخام الا ان هذه الخسارة لم تنعكس فى قيمة منتوجاتها البتروولية من مصافئها » .

ولقد كان من شأن حملة الدعاية التى شننها الطريقى والفونزو ان تضمنت مقررات المؤتمر البترولى العربى الاول توصية بوجوب اتخاذ الحكومات العربية الخطوات الضرورية للقيام بدراسة للأسعار المعلنة تسبق موافقتها على احداث اى تغيير فى تلك الأسعار .

وفى المؤتمر البترولى العالمى الخامس المنعقد فى نيويورك واصل الفونزو والطريقى دعائيهما لفكرة التنسيق فأعلن الطريقى انه يوافق ١٠٠ ٪ على مقترحات وافكار الفونزو بشأنها ، كما ان جميع ممثلى حكومات وشركات البترول وجدوا مسألة افراق الاسواق بالمعرض من البترول موضوعا يستحق الحديث عنه ودراسته من جميع النواحي . وقد استمعوا بطبيعة الحال الى فكرة وجوب تنسيق الانتاج مع الطلب : الا انهم انقسموا الى محبلى للفكرة أو منتقديها أو متشككى فى امكانية نجاحها .

فبعضهم يرى ان اختلاف النزعات السياسية فى بلاد تصدير البترول سيكون عقبة تحول دون تحقيق الفكرة ، والبعض الآخر يرى فيها لمبا خطرا بمبدأ العرض والطلب ونصيبها الفشل مثلما كان نصيب افكار مماثلة جربها مننجو التنك والسكر فى الماضى ، كما رأى آخرون ان الفكرة تمنى احتكارا والاحتكار من هذا النوع لا بد ان يخلق نتائج تحوطها مصاعب جمة لا حد لها . مثلما حدث لاحتكار الزيت الذى تأسس سنة ١٩٢٨ بتحريك من اثنين أو ثلاثة من عظام رجال شركات البترول وقد هاجمت الولايات المتحدة هذا الاحتكار وحطمته أخيرا سنة ١٩٤٢ حين انسحبت منه اكبر شركات زيت العالم وهى شركة ستندرد نوجرسى ، كما ان تكتل الشركات فى أمريكا لأغراض حماية الأسعار يعتبر أمرا خطيرا يمكن مقاضاة الشركات المتكتلة بسببه .

وبعضهم استحسّن الفكرة وأيدها ، فأعرب أحد المندوبين عن رأيه بأن شركات الزيت الآن « تسرق » الزيت الخام من حقوقه لخوفها من تأميم صناعة الزيت أو غير ذلك من الأخطار . فهى لهذا تود استخلاص أكبر كمية

من الزيت في أقل فترة ممكنة . وقد رأى آخر أن بلاد الزيت الخام تعتمد في إيراداتها على الأسعار المعلنة ولما كانت هذه الأسعار مهددة دائما إذا زاد عرض الزيت عن حاجة الأسواق فإن من واجب الحكومات في تلك البلاد أن تفرض قيودا على الإنتاج بحيث تحمي تلك الأسعار من عبث الشركات .

ومهما يكن من شيء فإن بلاد العرب أكبر وحدة اقليمية منتجة للزيت في العالم ( خارج الولايات المتحدة ) وفيها وحدها أكبر كميات مدخرة من الزيت في العالم ( بدون استثناء الولايات المتحدة أو غيرها ) كما ان المورد الرئيسي لبلاد العرب المنتجة للزيت يأتيها من ناتج هذا الزيت الخام ، وإذا كانت إيراداتها من الزيت تعتمد على السعر المعلن ، وإذا كان للسعر المعلن ان يحتفظ بمستوى عال معقول ، فإن فكرة تنسيق العرض والطلب لا تصبح مجرد حلم أو أمنية تجول بالخطر بل هي مشكلة خطيرة قوية يجدر معالجتها وإيجاد الحلول لها والسعى لتحقيق مبدأ التنسيق الذي تدعو اليه .

ان أى محاولة للتنسيق مصيرها الفشل الاكيد والسريع اذا لم تشترك فيها بلاد انتاج الزيت وتصديره بكميات وفيرة ذات اثر ملموس في الأسواق العالمية . كما أن مثل هذه المحاولة تتأثر تأثرا ضارا بالغا اذا ما اكتشف فيما بعد منابع غزيرة في بلاد أخرى لا تريد أن تشترك مع « أقطار التنسيق » وإذا امكن للبلاد المنتجة حاليا والبلاد التي قد تصبح غنية بالبتروال ان تتفق على وجوب التعاون على تنسيق العرض والطلب ، وإذا كان رد الفعل في البلاد المستوردة للخام لمثل هذه المحاولة غير شديد فعال ، فقد لا تبقى هنالك اسباب قوية تحول دون نجاح المحاولة اللهم الا اذا تدخلت الولايات المتحدة ( وهي أكبر منتج للبتروال حاليا ) وحاربت المحاولة بطرق عملية ، وهذا امر قد يكون بعيد الاحتمال .

فمن هي اذن الأقطار التي يجب أن تدخل في هذه العملية وتعمل على انجاحها بسبب مآلديها ( أى تلك الأقطار ) من امكانيات عملية لذلك ؟ يجب بطبيعة الحال أن تكون من الأقطار المصدرة للنفط الخام بكميات لها اثرها في الأسواق العالمية : وإذا استعرضنا مثل هذه الأقطار فإنها قد لا تعدى البلاد الآتية :

فنزويلا وكندا والبلاد العربية الشرقية ( أى باستثناء المغرب العربي ) الذي قد يدخل العملية عند بدئه التصدير بكميات ذات تأثير ( إيران .

وهنالك بالطبع أقطار شرقية في آسيا تصدر النفط مثل اندونيسيا ولكن نفطها كله يستهلك في تلك المنطقة حاليا وليس بدى اثر بالمرءة على اسواق أوروبا ، كما أنه يمكننا استثناء نفط كندا حاليا لأنه قد حصل على حرية الاستيراد الى الولايات المتحدة الأمريكية التي تحتاجه وهذا يترك كلا من إيران وفنزويلا والشرق العربي .

ولعل هذه البلاد الثلاثة تترك منذ البداية انها اذا كانت جادة في فكرة التنسيق فمن المنتظر من بعضها أن يضحي بجزء من مصالحه لافادة البعض الآخر . فان فنزويلا مثلا تصدر حوالي ١٤٠ مليون طن في السنة بالمعدل الحالي ولكن هذه الميزة في الانتاج لا ترافقها ميزة مماثلة في عدد سكانها أو في مجموع مدخراتها من البترول . وحجة ايران لدعم طلبها في حصة كبيرة من الانتاج العالمي تستند الى انها في سنة ١٩٥١ كانت في طليعة بلدان الشرق الاوسط المنتجة للبترول ، بالإضافة الى انها بحاجة الى ايرادات عالية تتناسب مع ارتفاع عدد سكانها لو قورن مثلا بعدد سكان فنزويلا أو السعودية أو الكويت أو العراق . وقد يحتج الجانب العربي بأنه وان كان عدد سكان البلاد العربية المنتجة قليلا نسبيا ، حوالي ١٢ مليون نسمة ، الا ان ايرادات زيتهم تستفيد منها جميع البلاد العربية ومن المأمول أن تساهم هذه الايرادات بمقادير ضخمة في تنمية اقتصاد وموارد البلاد العربية جمعاء ولهذا يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عدد العرب جميعا في الشرق الاوسط ، ولما كانت المسألة في جوهرها اقتصادية صرفة فان اعدل مقياس من هذه الزاوية هو اعتبار الصادرات الفعلية والموجود من المدخرات في كل بلد ، الا ان نقطة عدد السكان في كل فريق قد تأخذ دورا هاما في أي مفاوضات حول عملية التنسيق ولهذا أخذها كاتب هذه الأسطر بعين الاعتبار وأدخلها كمعصر رئيسي من عناصر المعادلة الحسابية التي يمكن الاتفاق عليها .

الحصة في الانتاج العالمي %			٣	٢	١	
باعتبار	باعتبار	باعتبار	الصادرات بملايين الاطنان	مدخرات النفط بملايين الاطنان	السكان بالملايين	
١ و ٢ و ٣ x	١ و ٢ و ٣	٢ و ٣	ل سنة ١٩٥٨			
١٧٠٤	٢٧٠١	١٤٠٤	٤٠	٤٤٣٠	٢٠	ايران
١٨	٢١٠٢	٢٣٠٨	١٣٦	١٨٦٠	٦	فنزويلا
٦٤٠٦	٥١٠٧	٦١٠٨	١٦٥	١٩٠٣٩٨	١٢ أو ٦٠ x	العرب

x : اذا اعتبر عدد العرب شاملا لجميع الدول العربية في الشرق العربي او مقسورا على مجموع سكان البلاد العربية المنتجة للنفط وهي الكويت والمملكة السعودية والعراق وقطر .

وقد جرى التوصل الى النسبة المئوية النهائية لحصة كل من الفرقاء الثلاثة بالصادرات البترولية العالية عن طريق اعطاء نفس الأهمية لكل من العناصر الداخلة في المعادلة وهي الانتاج الحالي والمدخرات الحالية والسكان ، اذا اتفق الفرقاء على ادخال ذلك منصرا ثالثا في المعادلة، فان مدخرات فنزويلا الحالية مثلا تبلغ ١٧ و ٦٠ % من مجموع مدخرات الفرقاء الثلاثة ولكن انتاجها

بلغ ٤٠٪ من مجموع انتاجهم الحالي فاستحقت بذلك ٧٦ + ٤٠ = ١١٦ ، على ٢ = ٢٣٨٪ اذا اُهمل اعتبار عنصر السكان و ٢١٢٪ اذا اعتبر عدد السكان في البلاد المنتجة فقط و ١٨٪ اذا اعتبر الزيت العربي على أساس عدد سكان البلاد العربية في الشرق الأوسط .

وقد يتبين من متابعة النظر العملي في الموضوع ان هناك عناصر أخرى يجب اعتبارها عند محاولة ايجاد قاعدة لحصص الانتاج وحصص كل فريق من الزيادات المتوقعة في الانتاج كل سنة . ولكن اعتبار العناصر الثلاثة المتقدمة قد يكون اعدل من مجرد اعتبار الانتاج الحالي فقط كأساس للتوزيع ، مع تجاهل العنصرين الآخرين ، كما جاء في تصريحات بعض الداعين لفكرة التنسيق الدولي .

كما ان المعادلة املاه تستند في بدايتها الى الاعتراف بمستوى انتاج كل فريق حاليا وحفظه بدون انقاص ، مع قبوله للزيادة في المستقبل عندما تتغير نسب الانتاج الفعلية المبنية على المعادلة المتفق عليها . فان فنزويلا الآن تنتج ١٣٦ مليون طن بينما حصتها المبنية على المعادلة تسمح لها بكمية تقل كثيرا من ذلك الرقم ، ولهذا استوجب بقاء الانتاج في فنزويلا ثابتا على هذا الرقم الى ان تتغير الاوضاع في بلاد الرفقاء الآخرين ، ونفس ذلك ينطبق على امارة قطر التي تنتج بمعدل يفوق ما تسمح لها به المعادلة التي تأخذ بالاعتبار مداخلات قطر وعدد نفوسها ، ومن الناحية الأخرى فان ايران تستفيد من المعادلة لان هذه تسمح لايران بانتاج يزيد عن معدلها الحالي ، وهكذا . . . .

وفيما يتعلق بالجانب العربي فقد يمكن الاتفاق بين بلدانه المنتجة على اقتسام الزيادة المتوقعة في الانتاج السنوي بين السعودية والعراق بالتساوي ، مع ابقاء المعدل في الكويت وقطر على وضعه الراهن بالنظر الى قلة عدد سكان الامارتين المذكورتين .

فاذا امكن الاتفاق على خطوط رئيسية شبيهة او قريبة من المشروحة اعلاه ، يمكننا ان نأخذ مثالا عمليا لنرى كيف يمكن لهذه المعادلة ان تطبق على الرفقاء المشتركين :

يتبين من نظرة الى الماضي ان الطلب على البترول في مختلف بلاد العالم في تزايد مطرد سنة بعد سنة ، ويتوقع خبراء اقتصاديات البترول ان الزيادة في الطلب على البترول سنة ١٩٦٠ ستكون بنسبة ٤٪ لاسواق الولايات المتحدة المحلية و ١٠٪ لاسواق الأخرى . ولو افترضنا ان هذا يعني ازديادا في حاجة الاسواق خارج الولايات المتحدة الى ٥٠ مليون طن اضافية ، وان فرقاء التنسيق سيساهمون ، فرضا ، بزيادة في انتاجهم بـ ٤٠ مليونا فان هذه الزيادة توزع على الرفقاء الذين يعينهم أمر التنسيق كما يلي : -

يبقى الانتاج على معدله اثناء ١٩٦٠ في كل من الكويت وقطر وفنزويلا بالنظر الى أن هذه الاقطار قد وصلت معدلا يزيد بالفعل عما تعطىها اياه المعادلة المتفق عليها . وهذا يترك لايران والسعودية والعراق امر اقتسام الزيادة حسب الجدول الاتي ( والأرقام كلها تقديرية ) .

## توزيع زيادة الانتاج بين فرقاء التنسيق سنة ١٩٦٠

باعتبار ١ و ٢ و ٣	باعتبار ١ و ٢ و ٣	باعتبار ١ و ٢	
١٤٣٧ مليون طن	٨٥٠ ملايين طن	٧٥٠ ملايين طن	ايران
١٣١٥ مليون طن	١٥٧٥ مليون طن	١٦٢٥ مليون طن	السعودية
١٣١٥ مليون طن	١٥٧٥ مليون طن	١٦٢٥ مليون طن	العراق
—	—	—	فنزويلا
—	—	—	الكويت
—	—	—	قطر

١ - المدخرات .

٢ - معدل الانتاج سنة ١٩٥٨ .

٣ - عدد السكان باعتبار العرب ٦٠ مليونا .

٤ - عدد السكان باعتبار سكان البلاد العربية المنتجة فقط (١٢ مليونا) .

وباستطاعة لجنة التنسيق ، المفروض تأليفها من ممثلين عن الفرقاء الذين يعينهم الأمر ، أن تراقب الطلب على الانتاج على فترات عملية لتقرير ما إذا كان من الضروري زيادة أو تخفيض هذه التقديرات .

وبطبيعة الحال فإن الفائدة التي تعود حتما على فرقاء التنسيق من مثل هذه الاتفاقية هي تثبيت الأسعار وعدم تعريضها للتدهور نتيجة عرض كميات تفوق حاجة الأسواق كما هو حادث الآن :

وبطبيعة الحال أيضا فإن رد الفعل في البلاد المستهلكة المستوردة للبترول سيكون شديدا ، وستتوالى الاتهامات بأن الغاية من العملية هي خلق احتكار عالى استغلالي ، ومحاولة رفع الأسعار الى مستوى مجحف بحق المستوردين ، ومما لا شك فيه أن مسألة تحديد السعر العادل ، بحق المصدر والمستورد ، تستحق العناية والنظر ، فكلا الفريقين لازم احدهما للآخر وإذا ارتبطت علاقتهما على أساس مرض للطرفين أمكن التعامل بينهما في جو من

الثقة وحسن النية . وليس من الصعب الوصول الى أساس يتفق عليه الفريقان لسعر يعتبرانه عادلا ، اذا أخذنا بعين الاعتبار مثلا قيمة المصادر الأخرى للوقود وهي الفحم والذرة . وبغض النظر من أن استعمال البترول والذرة انظف وأيسر وأخف حملا ، فقد يبنى السعر العادل على أساس الطاقة الحرارية الموجودة في كل من الفحم والزيت الخام . فإذا كان رطل الفحم ينتج ١٠٢٠٠ — ١٤٦٠٠ وحدة حرارية ورطل الزيت الخام ١٨٣٠٠ — ١٩٥٠٠ وحدة حرارية فقد يمكن الاتفاق ( ضمنا ) على أن السعر العادل لرطل الزيت الخام في ألمانيا مثلا هو ذلك السعر الذي يدفع فيها لكمية من الفحم تنتج قيمة حرارية توازي ما ينتجه ذلك الرطل من الزيت الخام . بل أن الأقطار المصدرة للزيت الخام قد تقبل أن يكون سعر رطلها من الزيت الخام أقل من ذلك بمقدار ١٠ أو ٢٠٪ ولكن قد لا يكون من العدل مطالبتها بأن يكون سعره أقل من ذلك المستوى بكثير . كما أن تهمة الاحتكار يمكن دفعها على أساس أن فرقاء التنسيق لن يحاولوا استغلال جميع أسواق البترول بل أنهم سيترون للأقطار المصدرة الأخرى حرية زيادة انتاجها بالقدر الذي تستطيعه . وقد رأينا في المثال المضروب أننا اذا كان من المتوقع زيادة الطلب على الزيت سنة ١٩٦٠ بمقدار ٥٠ مليون طن فان فرقاء التنسيق سيساهمون في حصة من هذه الزيادة ( أى في ٤٠ مليونا حسبما جاء في المثال ) تاركين المجال للأقطار الأخرى تزويد العشرة الباقية ، بل أن فرقاء التنسيق قد يذهبون أبعد من ذلك ، فان وجدوا مثلا أن الأقطار الأخرى تستطيع المساهمة بعشرين مليونا بدلا من العشرة المتوقعة ، فانهم سيترون لتلك الأقطار الحرية لانتاج ذلك ( دون منافسة ) ويكتفون بانتاج الثلاثين مليونا الأخرى .

هذا وقد لا يكون لفرقاء التنسيق حاجة جديدة الى دفع الاتهامات عنهم لو تركوا الاجابة عليها لتاريخ صناعة الزيت في الولايات المتحدة الأمريكية ، ذلك القطر الذي ينتج وحده أكثر من مجموع ما ينتجه فرقاء التنسيق كلهم . فقد وافقت حكومة الولايات المتحدة على تنسيق الانتاج في بلادها ، كما شرحنا في بداية هذا الفصل ، وشجعت عليه بكل الوسائل حتى أنها فرضت قيود الاستيراد الجبرية في مارس ١٩٥٩ لغرض حماية الانتاج المحلي ، وإذا كانت الغاية الأساسية من تنسيق الانتاج الأمريكي حفظ مدخرات البلاد من التبدد فما من أحد في الولايات المتحدة ينكر الآن أن الغاية الأساسية هذه قد تنوسيت وأن الفائدة الأساسية من التنسيق هي حفظ مستوى الاسعار المحلية من الهبوط لحماية المنتجين الأمريكيين الصغار ( وبالتالي الكبار ) .

وهناك أيضا وجهة نظر الشركات صاحبة الامتيازات المنتجة في فنزويلا والشرق الأوسط ، فقد لا يرضيها أن يخرج أمر تقرير كميات الانتاج من يدها الى يد الحكومات هناك ، ولكن اضطرار هذه الحكومات الى التدخل في شئون حفظ الاسعار وتنسيق انتاج النفط يعتبر بحده ذاته دليلا على عجز الشركات

عن معالجة هذه المسائل وحدها وعلى نشوء الحاجة الى مثل ذلك التدخل ، كما انه قد لا يكون لدى تلك الشركات حجج قانونية تستطيع اثارها ضد تحديد انتاجها ، فان تحديد كميات الانتاج في أمريكا امر تقرره اللجنة المختصة بعون فحص عقود امتياز كل منتج في أمريكا واخذ كل عقد بعين الاعتبار حين تقرر حدود الانتاج ، ولهذا فان ما سبق للشركات قبوله في بلد ( وبلد كبير كأمريكا ) لا يترك للشركات نفسها مجالاً لرفضه في بلد آخر .

اما من موقف فنزويلا نفسها في الموضوع فقد ضمنت حكومتها افكارها حول سياسة عامة للزيت الفنزويلي في بيان رسمي نشرته جريدة «الناسيونال» التي تصدر في كاراكاس هذه ترجمته :

« حين تولت الحكومة الجديدة مقاليد الحكم واجهتها مشكلتان اساسيتان تحتاجان الى حل اذا ما اردنا حماية ثروتنا البترولية ، تلك الثروة التي نعتبرها مفتاحاً لكل تطور اقتصادي في بلادنا » .

« لقد كان خطر تخفيض الاسعار يهدد دخل الحكومة الذي كان قد سبق زعرته اثناء سنة ١٩٥٨ بفعل عوامل عديدة . فاذا سمح لتخفيض آخر في السعرات يتم دون الاعتراض عليه فان هذا التخفيض يلغى مفعول زيادة ضريبة الدخل سنة ١٩٥٨ ويتلو ذلك ازمة اقتصادية » .

« وعليه فان السياسة التي اتبعها وزيرنا المعادن كانت عملية وتتصف بالكفاءة . ففي الدرجة الاولى ابلفت الوزارة شركات الزيت بان الحكومة لن تسمح باى تخفيض للأسعار يعود بالضرر على المصلحة الوطنية . الا ان هذا الاجراء وحده ليس ضماناً لنجاحنا في هذه المنطقة » .

« فقد تبين من الضروري العمل على اساس دولي . وكانت النتيجة المنطقية لاجراء هذه الغاية هي السعى للتفاهم مع الاقطار العربية .

« فان احتمال نشوء حرب طاحنة في التنافس على الاسواق الدولية وازدياد شدة التناحور بسبب زيادة عرض البترول عن الطلب عليه جعلت من الضروري جداً الوصول الى سياسة بترولية موحدة مع اقطار الشرق الاوسط .

« ويمكننا اعتبار نتائج مؤتمر البترول العربي في القاهرة نصراً واضحاً لمسامي فنزويلا لتجنب حرب الاسعار .

« ان خبراء البترول متفقون في الراى على ان الطلب على البترول الخام سيبقى في تزايد مستمر مثلما كان الحال في الماضي ، ولهذا فلسنا نرى صعوبات كاداء تحول دون التفاوض مع العرب على اقتسام الاسواق ، ووضع سياسة اسعار عامة ، واعادة النظر في ضرائب الدخل ، وايضا انشاء شركات بترول وطنية . ويمكن اجراء هذه المفاوضات بواسطة مؤتمرات تمقد بين فنزويلا والشرق الاوسط .



«إننا لم ننشئ شركتنا الوطنية بعد وهناك سبب قوي يبرر سلوكنا سبيل  
الحيطة في هذه المسألة . فقد عرفنا بالتجربة في بلادنا بأن مشاريع الدولة  
المتخذة على عجل تصبح عبئا اقتصاديا على الشعب .

« ولهذا كان من المفضل دراسة جميع المشاكل المتعلقة بتشكيل مثل  
شركة الزيت هذه ، بما في ذلك ارسال ملاحظتين الى الخارج لدراسة عمليات  
معائلة في أقطار أخرى . ولا ضرر من الانتظار اشهر قليلة أخرى لتحضير  
الدراسة الوافية اذ ان الاخطاء الاولى اذا وقعت يكون من الصعب اصلاحها  
فيما بعد ، كما ان الامعان في الدراسة يوفر علينا مصاعب سنوات كثيرة .

« لقد حان الوقت ايضا لتقرير نوع رأس المال الذي يعمل هذا النوع من  
المشاريع. اننا نرى ان رأس مال شركة زيتنا الوطنية يجب ان يكون حكوميا بحثنا  
لان المواطنين الفنزويليين اعتادوا عدم المساهمة في شركات تكون للدولة فيها  
أكثر الاسهم ، أو ان يشتركوا في مغامرات تجارية لا تعود عليهم بالربح الدسم .

« اما برنامج الشركة في مياادين الاستكشاف والتنمية والتسويق  
والمساعدات الفنية فيجب وضعه على أساس دراسات وافية تسبق تشكيل  
الشركة .

« وقد يكون من المفيد في هذه الحالة ان تتولى شركتنا الوطنية اعمال  
تصفية البترول القائمة الآن في بلادنا ثم تنال شركتنا احتكارا لتزويد جميع  
الاسواق المحلية بالمنتجات حين تصبح طاقة التصفية لشركتنا قادرة على  
ذلك » .



## ٧ - هيئة البترول العربية

يتبين مما سبق عرضه في الفصول السابقة ، من انتاج الخام الى تصفيته ونقله وتسويقه ، ومن الصناعات الكيماوية المتفرعة عن مشتقات البترول والغاز الطبيعي ، الى شتى المشاكل التي ترافق إيصال البترول الى مستهلكه بشكل منتجات ، يتبين ان صناعة الزيت تعتمد في نجاحها وتوسعها على نخبة من الاخصائيين في شتى الحقول والميادين ، وان المساهمة بقسط ضئيل او كبير في هذه الصناعة لا يتم لفرد او شركة او حكومة اذا انعدمت الايدي والعقول الماهرة المختصة الجدية والمدربة . ولو اخذنا احدى العمليات الناجحة في الشرق الاوسط ، كشركة بترول الكويت مثلا ، لوجدنا ان إيصال الخام ومنتجاته الى ناقلة الزيت في ميناء الاحمدى بالكويت يقف وراءه جهود الآلاف من الموظفين والعمال ، منهم ألف ونيّف من كبار الموظفين ، ١١ منهم في الادارة العامة ، و ٢٨ في العلاقات العامة ، و ٤٣ في المحاسبة ، و ٤٠٠ في عملية الانتاج ، و ٢٠٠ في دائرة الهندسة ، و ١٣٠ في دائرة البحرية ، و ١٣٠ في دائرة شؤون التوظيف والاستخدام ، و ٩٠ في الدائرة الصحية ، و ٣٦ في الدائرة التجارية الخ . . كلهم من كبار الموظفين والاختصاصيين والمهندسين . وهؤلاء الموظفون في الكويت على كثرة الاختصاصيين بينهم ، واقتصر عملهم على انتاج الخام وإيصاله لميناء التحميل في الكويت ليسوا الا جزءا من الجهاز العام الذي يشرف بالاضافة الى عملية الكويت على باقى العمليات التكميلية خارجها كترتيب نقل الزيت الخام ومنتجاته الى البلاد المستهلكة ، وتصفية ما لا تتمكن الشركة من بيعه زيتا خاما وتسويق هذه المنتجات والدعاية لها ، والقيام في مختبراتها بالأبحاث والتجارب اللازمة للاستفادة الى أبعد الحدود من كل ناتج وكل سوق .

وقد لاحظنا في معرض بحث امتيازات الشرق الاوسط ان كل حكومة فيه ابدت اهتماما خاصا ، بشكل جدى كما هو الحال في تركيا وشكل سطحي غامض كما هو الحال في امتيازات العراق والكويت والسعودية ، بوجوب استخدام الشركات العاملة في بلادها للايدي العاملة الوطنية، ولاريد ان الغاية المرجوة من شروط الاستخدام التى تضمنتها هذه الامتيازات هي ان يشغل الرعايا الوطنيون اكبر عدد ممكن من المناصب الهامة ، الفنية والادارية ، في الشركات ، كما ان نص الاستخدام في امتياز ايران يذهب الى أبعد من ذلك فيقول ان الغاية من تدريب الايرانيين هي **حلولهم** مكان الموظفين الاجانب .

وإذا كانت الغاية من نصوص الاستخدام الحالية في الامتيازات العربية

هي توفير عدد كاف من المواطنين العرب يستطيع تشغيل امتياز بترولى بقوة سواعدهم وحدها فمن المؤسف القول انه لم تتخذ بعد أية خطوات جسيمة للعمل على تحقيق هذه الغاية . وإذا كانت البلاد العربية المنتجة للزيت قد بدأت تحس بأن ضماناتها الاقتصادية في المستقبل تتحقق عن طريق مساهمتها الى ابعاد الحدود في عمليات بترولية شاملة ، تضمن لها نقل الزيت كله أو بعضه عن طريق ناقلات وأنابيب تمتلكها، وتضمن لها تصفية زيتها عن طريق مصافي لها فيها مصالح مالية ، وتضمن لها بيع المنتجات الخارجة من المصافي عن طريق محطات التوزيع والتسويق ، وكل هذه مستلزمات أساسية تركز إليها مثل هذه الضمانة الاقتصادية ، فان الأيدى والعقول اللازمة لهذه العمليات غير متوفرة بين العرب في البلاد العربية المنتجة للزيت والتي تعتمد في حياتها الاقتصادية على هذا الزيت .

ثم ان هذا النقص في الأيدى العاملة العربية في صناعة الزيت يقف حجر عثرة كاداء امام الحكومات دون محاولتها وضع سياسة وطنية لصناعة الزيت، ودون المساهمة بدور فعال جنباً الى جنب مع شركات الانتاج ، في رسم الخطط لمستقبل هذا الزيت .

وأخيراً فان واقع الحال هذا أقعد الحكومات التي يعينها الامر من التدخل في المشاكل الرئيسية التي تواجه صناعة الزيت ، فالتسهيلات كلها ، من ناقلات ومصافي وأسواق ، ملك للشركات الكبرى ، وهذه الشركات وحدها حسب الوضع الحالي هي التي تستطيع تصريف الزيت ومنتجاته ، ولذا فهي التي تقرر الأسعار ، وتقرر مقادير الانتاج ، وابن تبنى المصافي ، ومن ينقل الزيت ، وابن تباع المنتجات ، وماذا يحل بالغاز الطبيعي ؟ .

هذا وان تشغيل امتياز للزيت ليس بالعملية العادية التي تستطيع الشركة الواحدة الاقدام عليها دون الاستعانة بالمزايا والتسهيلات التي تكون لبعض الشركات الأخرى . فامتياز العراق مثلاً تتعاون عليه أربع شركات كبرى والكويت اثنتان ، وإيران سبع أو أكثر ، ومن الترتيبات المألوفة ان تجد شركة غنية بانتاج الزيت الخام ترتبط في شراكة ما مع شركة أخرى غنية بمصافيها أو بأسواقها ، أو ان تجد شركة غنية بالأسواق تشتري شركة أخرى غنية بالانتاج أو بالمصافي ، أو ان تجد شركة ما تمتلك أكثر الأسهم في شركة ثانية ، والثانية تمتلك جميع أسهم شركة ثالثة وهلم جرا ، فان شركة شل مثلاً لها علاقات مباشرة أو غير مباشرة بأكثر من ٥٠٠ شركة زيت موزعة في أكثر أنحاء العالم تمتلك بعضها كله وتمتلك جزءاً كبيراً أو صغيراً من البعض الآخر .

وبالنظر الى تشعب المصالح في هذه الصناعة ، وإلى نقص بل انعدام الاختصاصيين العرب فيها داخل البلاد العربية المنتجة للمصدرة للزيت فان من صالح هذه البلاد أن توثق بينها الاتصال الدائم حول شئون الزيت وتتعاون فيما

بينها على رسم سياسة موحدة تستهدف في النهاية تحقيق الاستفادة الى أبعد الحدود من حقيقة وجود منابع الزيت تحت رمالها .

ولعل الخطوة العملية لتحقيق هذا الهدف تكون في تشكيل هيئة مشتركة تمثل فيها جميع البلاد العربية المصدرة للزيت الخام ومنتجاته بكميات ذات اثر في اسواق البترول العالية وهي الكويت والمملكة العربية السعودية والجمهورية العراقية وقطر ، وقد يمكن فيما بعد انضمام اقطار أخرى من البلاد العربية المنتجة بكميات محدودة اذا رُئي من المصلحة مثل هذا التوسع في الهيئة .

وان موجبات تشكيل هيئة البترول العربية كثيرة هامة حيوية ، فلو اقتنعت البلاد العربية المصدرة للزيت بفائدة الدخول في عملية التنسيق الدولية للعرض والطلب فان هيئة البترول العربية ستكون أذاتها للاتفاق مع الدول المعنية الاخرى والتعاون معها على النجاح تلك العملية .

ثم ان هيئة البترول العربية ستكون المصب لجميع المعلومات من امتيازات البترول العربية والاجنبية ، الامر الذي يجعلها في موقف ممتاز لتقديم النصيحة للحكومات المعنية بالامر حول توحيد شروط الامتيازات ودرغها جميعها الى مستوى واحد ، وتقديم النصح للحكومات المعنية بالامر قبل منح امتيازات جديدة في بلادها .

واذا كان امر انشاء شركة بترول عربية شاملة مسلما به كضمانه اقتصادية لازمة فان هيئة البترول العربية هي خير من يتعهد امر الدعاية للفكرة والسعي لتحقيقها وانجاحها . كما ان هذه الهيئة وحدها ( اذ هي مكونة من مصدرى البترول فقط ) في احسن موقف لتشكيل شركة ناقلات عربية عامة وتوفير الحمولة اللازمة لها من عمليات نقل الزيت العربي .

ولا ريب في ان هيئة البترول العربية ستكون ذات عون كبير للأقطار العربية الصغيرة الحديثة العهد بانتاج البترول مثل أبوظبي والشارجة ومسقط حين يتوفر الزيت في هذه البلاد بكميات تجارية للتصدير .

ولما كانت مسألة توفير الاختصاصيين العرب في صناعة البترول امرا بالغ الاهمية ، ولعله اهم عنصر اساسي لتحقيق الضمانة الاقتصادية ، فان هيئة البترول العربية تستطيع المساهمة بدور فعال حيوي في هذا الميدان . وان نظرة الى عمليات البترول المحلية في العراق والسعودية والكويت وقطر تبين بوضوح ان هذه البلاد العربية تحتاج الى ما لا يقل عن ١٢٠٠ اختصاصي في عمليات الانتاج و ٦٠٠ مهندس بترول و ٣٠٠ اختصاصي في عمليات التحميل والبحرية ، بالاضافة الى المئات بل الالاف من الاختصاصيين فسي

الحقول الأخرى كالإدارة العامة والمحاسبة وشئون العمل والصحة العامة ،  
والمبيعات والنقلات والتسويق الخ . . ومن أين تحصل الكويت مثلا على  
الف إحصائي عربي إذا لم تستعن بالمواهب الموجودة في الكويت نفسها ثم  
في البلاد العربية الأخرى ؟ وأين قطر والمملكة السعودية آلاف الاختصاصيين  
إذا لم تستعينوا بالمواهب العربية في الاقطار العربية الأخرى ؟

ولقد حاولت الجامعة العربية في السنوات الأخيرة رسم سياسة عربية  
موحدة لصناعة البترول ولتحقيق هذه الغاية لجأت الى إقامة معرض بترول  
عربي ودمت الى مؤتمر بترول عربي ، كما ألفت من أعضاء الجامعة لجنة من  
خبراء البترول العرب يجتمعون بين الوقت والآخر ، بدعوة من الجامعة العربية،  
ليبحث مختلف الشئون التي تهم لموظفي الجامعة او لبعض أولى الأمر في  
الاقطار المنتجة للزيت . وقد يمكن أن تتألف هيئة البترول العربية على غرار  
ما تألفت منه لجنة الخبراء العرب التابعة للجامعة العربية ، مع قصر التمثيل  
فيها على البلاد العربية المصدرة للبترول ، وبهذا فقد تتألف الهيئة من ثمانية  
أعضاء او مدراء معين كل من الدول الأربع المصدرة اثنين منهم يمثلانها في  
الهيئة وتفتح الهيئة لها مكتبا أو دائرة في بلد يتفق عليه الأعضاء ، وتشعر  
الهيئة في استخدام ما يلزمها من الاختصاصيين الذين تحتاج اليهم ، وتضع  
الحكومات المصدرة للبترول تحت تصرف الهيئة الأموال الكافية لتحقيق  
الغايات الأساسية التالية :

١ - ترتيب اجراء دراسات اقتصادية علمية واسعة لبلاد الشرق العربي  
لأغراض انشاء صناعات بتروكيماوية ، ودراسة امكانيات تسويق منتجاتها  
في الشرق الأوسط والخارج .

٢ - ترتيب دراسة أخرى لامكانيات تأليف شركة بترول عربية شاملة  
تمتلك أكثر من نصفها الحكومات العربية المصدرة للزيت ، والحكومات العربية  
الأخرى التي قد تبدى رغبة في الاشتراك فيها مع طرح باقى ملكية الشركة  
على شكل أسهم تباع في كافة الأسواق ، المحلية والدولية .

٣ - دراسة انشاء معهد للبحث العلمي يختص في موارد القوة والطاقة  
من زيت وفحم وذرة ووضع نتائج أبحاثه تحت تصرف الهيئة وشركة البترول  
العربية الشاملة والمؤسسات العربية الأخرى .

٤ - وضع خطط وتواصى كاملة لتوفير المدد اللازم من الاختصاصيين العرب  
للمساهمة كل في حدود اختصاصه في عمليات صناعة البترول من حفريات  
وخطوط انابيب وناقلات زيت وتصفية وتسويق وصناعات بتروكيماوية ،  
والتعاون مع الحكومات الأعضاء على انتخاب التلامذة الصالحين من مختلف

البلاد العربية للاحاقهم بدورات تدريبية فنية مستوفية لتؤهلهم لشغل اكثر المناصب الحساسة في صناعة البترول العربية .

فاذا تشكلت الهيئة وفرغت من جمع ما يلزم صناعة البترول العربية من دراسات اساسية فان الهيئة تستطيع على ضوء هذه الدراسات ، وبمؤازرة الحكومات المثلة فيها وضع التواصي المقبولة موضع التنفيذ ، ويمكنها البدء فوراً ببرنامج تضعه للتدريب الفني من أموال تخصص لهذا الغرض ، كما تستطيع المباشرة بإنشاء شركة البترول العربية الشاملة وشركة الصناعات البتروكيماوية العربية .

ولعل من المهم بمكان أن تكون هذه الهيئة ذات كيان محسوس لا مجرد مجلس يجتمع بين الوقت والآخر لتقديم الآراء والتواصي فقط ، ولنجاح الهيئة في مهمتها يجب أن تكون لمثلى الحكومات فيها كمجموعة صلاحيات واسعة في مختلف الشؤون ، كما يجب أن يكون تحت تصرفها مبالغ كافية من المال ترصد لها كل سنة حسب الحاجة ، فان الدراسات اللازمة قد تكلفها مئات الآلاف من الجنيهات، كما أن مشاريعها للتدريب الفني ستحتاج الى الملايين من الجنيهات قد تكون بمعدل مليون جنيه سنوياً على فترة عشر سنوات ، أضف الى ذلك ما قد تستحسن الهيئة وجوده من تسهيلات مكاملة لصناعة البترول العربية وترى أن تتحمل نفقات مثل هذه التسهيلات كخدمة تؤديها حكومات الهيئة .





## ٨ - شركة البترول العربية الشاملة

لا شك في ان تشكيل شركة بترول عربية تعمل في جميع مراحل صناعة البترول داخل الاقطار العربية وفي العالم الخارجى امر مرغوب فيه من جميع الوجوه . ولا شك ايضا بان مثل هذه العملية ، وهى عملية جبارة ، فى حاجة اساسية الى مؤازرة كل حكومة عربية لتتمكن الشركة من الوقوف على رجليها وتثبيت اقدامها على أسس متينة ثم توسيع عملياتها بحيث تشمل اقطارا كثيرة .

وان النطاق الذى تبدأ الشركة عليه سيكون ولا ريب مرهونا بنتيجة الدراسات العلمية التى تجربها هيئة البترول العربية للوقوف على امكانيات الانتاج والأسواق المحلية والعالمية ، ولكن هناك عدة عوامل مشجعة على انشاء مثل هذه الشركة ومساعدة لها على تحقيق الوصول الى مكانة مرموقة فى عالم البترول .

فان البترول لأغراض هذه الشركة لن يكون ذا مشكلة رئيسية لها ، وتستطيع الحصول عليه من مصدرين رئيسيين :

١ - من طريق الحصول على امتيازات فى بر الكويت والسعودية والعراق واحتمال وجود منابع جديدة للبترول فى هذه المناطق أغنى منها فى غيرها ، لا سيما وان شركات البترول المنتجة حاليا فى هذه الاقطار فى طريق التنازل عن مساحات واسعة من امتيازاتها - ومن المنتظر ان تكون هذه المساحات المعادة غنية بامكانيات وجود البترول فيها .

٢ - اذا كانت كميات البترول الناتجة لحساب الشركة العربية لا تفى بحاجات ما تكون فتحتة من أسواق محلية وأجنبية فانها تستطيع مفاوضة الحكومات المنتجة العربية على تصريف الحصة التى يمكن لكل حكومة اخذها من الشركة عينا بدلا من النقد وهى  $\frac{1}{12}$  من الانتاج فى كل قطر وهذه الكمية مرتفعة جدا وتكفى شركتنا لسنوات طويلة ، اذ يبلغ معدلها الحالى اكثر من ٢٠ مليون طن سنويا .

ثم ان نجاح شركة ناقلات عربية ( متفرعة عن شركة البترول العربية الشاملة ) امر قد يكون مفروغا منه .

فالذا حدث السعودية والعراق حذو الكويت فى انشاء شركة ناقلات اهلية فى كل منهما ، واستطاعتا التأثير على شركات البترول المنتجة فى اراضيها

لتخصيص ١٢ ٪ من مجموع انتاج الزيت حصة لهذه الشركات الناقلة فانه يمكن السير حثيثا في سبيل بناء اسطول كبير من ناقلات زيت تمتلكه الشركات المحلية وتستوعبه فيما بعد شركة الناقلات المتفرعة عن الشركة الشاملة ولعل السنوات الثلاث القادمة ستقدم خير الفرص لبناء مثل هذا الاسطول . فانه بالرغم من تدهور اسعار نقل الزيت في هذه الفترة العصيبة التي تمر فيها ناقلات الزيت ، وربما امتدت حتى سنة ١٩٦٣ ، فانا نجد شركات الزيت الكبرى جادة في بناء المزيد من الناقلات المتوسطة والكبيرة ، ويبدو ان هذه الشركات تعترم احتكار عملية النقل لشركاتها الفرعية والاستغناء عن استئجار الناقلات التي تملكها شركات مستقلة او افراد لا علاقة لهم بصناعة البترول غير نقل البترول ومنتجاته . ولما كان هذا الاتجاه امرا واقعا ، فان اثره سيكون تخفيض قيمة الناقلات المستقلة الموجودة حاليا بالنظر الى ان امكانيات حصولها على عمل بعد بضع سنوات ستكون ضئيلة للغاية اذ ستفرد شركات الزيت الكبرى بحصة الاسد في عملية نقل البترول . وعليه اذا امكن للحكومات العربية المنتجة اتخاذ موقف ايجابي قوى في هذا الميدان والاتفاق مع شركات زيتها على تخصيص ١٢ ٪ من الانتاج لتشغيل ناقلات الزيت العربية فان مستقبل هذه الناقلات يكون قد وضع على اسس مضمونة . ثم ان هذه الانفاقية على النقل قد لا تكون ضرورية فيما لو امكن للحكومات نفسها التفاهم مع شركاتها على اعطاء الناقلات العربية تلك الحمولات التي كانت مخصصة للناقلات « المستأجرة » وليس هناك من منطق تستطيع الشركات استعماله لتفضيل الناقلات الاجنبية المستقلة على الناقلات العربية التي يملكها سكان المناطق التي ينبع منها ذلك الزيت .

ومما يشجع ايضا على انشاء هذه الشركة العربية الشاملة وجود الأسواق والتسهيلات المحلية التي تستطيع على صفرها ان تعطيها البداية التي تحتاج اليها . فان شركات الزيت الكبرى العاملة الآن في البلاد العربية هي بالدرجة الاولى شركات انتاج للزيت الخام لاغراض التصدير الى الأسواق العالمية ، ولكنها بسبب الظروف التي كانت سائدة ، ولا تزال ، دخلت ميادين تصفية الزيت للاستهلاك الداخلي ( وباقي الناتج للاستهلاك الخارجى ) وقد امكن لحكومة العراق الاتفاق مع شركاتها ، ولو من حيث المبدأ ، على ان الشركات تبنى مصفاة او مصافى لحساب الحكومة وتدير هذه التسهيلات بنفسها الى ان تصبح الحكومة في موقف يمكنها من استلام هذه التسهيلات وادارتها وتشغيلها بنفسها . وبحسب التفاهم الضمنى والكتايبى بين الحكومات وشركاتها في الشرق الأوسط فان ما امكن ايجاده من ترتيبات في أحد اقطاره يجوز الاتفاق على مثله في قطر آخر . ولذلك فان شركتنا الشاملة تستطيع انشاء تخطيطها لعملياتها المقبلة التمويل على هذه الامكانية والتفاوض عليها مع الحكومات المعنية بشأنها لاغراض شراء هذه التسهيلات وضمها الى عمليات الشركة العربية .

وبطبيعة الحال فإن محك شركتنا كشركة بترول كبيرة سيكون مدى تغلغلها في الأسواق العالمية ، وهذا أصعب المراحل التي تجتازها أية شركة كبرى كما أنه سيكون أصعب المراحل التي ستجابهها شركتنا ، ولكن مجال التسويق على صعوبته الكبيرة ما زال مفتوحا ، ولعل الغاية من تشكيل شركتنا ، أي الضمانة الاقتصادية لبلاد الزيت العربي ، ستكون أكبر حافز لتشجيع السواعد وترسيخ الايمان بالمستقبل الناجح وإثارة الهمم لتحقيق الهدف . كما أن أوراق اللعب الكبيرة ستكون تحت تصرفها - وهى مدخرات الزيت الكبيرة التى سيبقى العالم فى حاجة اليها لسنوات كثيرة .

ولا ريب فى ان نوع ملكية الشركة امر بالغ الاهمية ويحتاج الى دراسة جدية . وقد يكون من المناسب ان تمتلك الحكومات العربية أكثر من نصف اسهم مثل هذه الشركة . وليس تملك الحكومة لجزء من شركة زيت امرا غير مرغوب فيه او له تأثير على نشاط الشركة فى أكثر الاقطار الأجنبية ، فهناك شركتان عالميتان احدهما شركة البترول الإيطالية وتمتلكها كلها الحكومة الإيطالية ، والثانية شركة البترول البريطانية وتمتلك الحكومة البريطانية أكثر من نصفها ، كل من الشركتين تعمل على أساس تجارى صرف خلو من التدخل الحكومى فى بلادها من حيث تمثيل الحكومة فى كل منهما من طريق مجلس المدراء . وبالنظر الى النجاح العظيم الذى احرزته شركة البترول البريطانية فقد يكون من المرغوب فيه اخذها مثلا يحتذى حين انشاء شركتنا العربية . اما باقى ملكية الشركة فقد يساعد على نمو شركتنا فى الأسواق العالمية أن تكون ملكية باقى أسهمها حرة طليقة تعرض فى كافة الأسواق العالية بالإضافة الى السوق العربى . ومما يؤكد وجوب الأخذ بهذه النقطة هو أن شركتنا حين تخرج من المحيط العربى الى المحيط الخارجى سترى لزاما عليها فى أحيان وأماكن عديدة تأليف شركات فرعية لمختلف أغراض صناعة البترول . وستشارك الأجانب فى عملياتها فى مشاركات تأخذ اشكالا والوانا عديدة . وستعنى صيغة شركتنا الدولية انها ستستعين بمواهب الكثيرين من الاخصائيين الأجانب حيث يلزمون لعملياتها . ولكنها ستجد نفسها فى مكتبها الرئيسى والمناصب الحساسة فى المكاتب الأخرى تحتاج الى الاخصائيين العرب وهم نادرون حاليا . وقد تكون اول عملية كبيرة تبدأ بها شركتنا العربية هى استعارة احسن الموجودين العرب العاملين فى شركات البترول الأجنبية صاحبة الامتيازات المنتجة حاليا ، وفى نفس الوقت محاولة سد الثغرات فى جهازها بوسائل عديدة احداها الاستعانة بهيئة البترول العربية لتدريب بعض ما يلزمها من الأيدى العربية . فلو تشكلت الشركة فعلا وحصلت على رخص للبدء فى الحفر وراء البترول فى بعض المناطق العربية فانها فى نفس الوقت الذى تستأجر فيه الشركات الأجنبية لعمليات المسح والتنقيب والحفر ( مثلما فعلت الشركة اليابانية التى حصلت على امتياز المنطقة المحايدة البحرية ) تستطيع الشروع بنشاط وهمة فى برنامجها التدريبى والبحث من الكفاءات العربية

الموجودة في أجهزة الشركات الحالية وأية أجهزة أخرى تتوفر لديها الكفاءات المطلوبة .

هذا وليس من مجال هذا الكتاب التعرض لتفاصيل بحث وتخطيط وإنشاء شركة زيتنا العربية فهذه أمور ستكون من اختصاص السلطات التي ستكون لدراسة الموضوع ، ولكن من المفيد استعراض العوامل التي تجعل إنشاء مثل هذه الشركة أمرا محتوما وواجبا من أهم واجباتنا القومية .

إن إنشاء شركة الزيت العربية الشاملة سيكون أداة العرب الفعالة لبناء حجر أساسي لضمان تصريف جزء من الزيت العربي بصورة مستمرة لا تتأثر بأية عوامل مصطنعة من فعل الشركات البترولية الأجنبية أو من ضغط الحكومات التي تنتمي إليها تلك الشركات . فالوضع الحالي في الشرق العربي وإيران ، يترك حرية واسعة لا حد لها لشركات البترول الأجنبية العاملة في الشرق الأوسط للتصرف كما تشاء في الزيت الذي تستخرجه من هذه البلاد فهذه الشركات على سبيل المثال هي التي حددت الأسعار التي يباع بها زيتنا في الأسواق الأوروبية العطشى إليه ، وقد جعلت زيت العرب رخيصا في أوروبا كي تستطيع جنى الأرباح الطائلة من بيع الكميات الضخمة منه دون أن تأخذ بعين الاعتبار : ١ - الفرق الكبير في السعر المعروض للزيت العربي إذا قورن بسعر الزيت الأمريكي في أوروبا و ٢ - عدم مقدرة الولايات المتحدة الأمريكية ، لاعتبارات عديدة على تزويد أوروبا بالوقود البترولي الذي تحتاج إليه بعد أن أصبحت الولايات المتحدة نفسها سنة ١٩٤٨ بلدا يستورد من البترول ومنتجاته أكثر مما يصدر منها .

خذ مثلا على الفرق الكبير في الأسعار ما يلي : - أن الزيت الخام في غرب تكساس على خليج المكسيك من درجة ٣٦ يعرض للبيع بسعر ٣ دولارات للبرميل وتكاليف شحنه إلى بريطانيا والقارة الأوروبية تبلغ ٥ سنتا للبرميل حسب أسعار الناقلات في أغسطس ١٩٥٩ وبذلك يصبح سعر الزيت الأمريكي هذا في السوق الأوروبية ٣ دولارات و ٥ سنتا للبرميل . ولو ذهبنا إلى العراق لوجدنا الزيت من نفس الدرجة يعرض ( لو وجد في ميناء الفاو على الخليج العربي ) بدولار واحد و ٨٢ سنتا للبرميل وإذا أضفنا تكاليف شحنه إلى القارة الأوروبية وبريطانيا وهي ٦١ سنتا للبرميل أصبح سعره هناك دولارين و ٤٣ سنتا للبرميل ، فيكون الفرق بين السعرين للزيت الأمريكي والعراقي ، أكثر من دولار للبرميل الواحد . فإذا لاحظنا أن العراق والسعودية والكويت مجتمعة تنتج ٣ ملايين و ٣٠٠ ألف برميل في اليوم لرأينا أن مجموع الفرق السنوي في السعر يزيد عن ١٢٠٠ مليون دولار كان من الممكن أن تحصل حكومات الدول العربية الثلاث المذكورة على ٦٠٠ مليون دولار منها (على أساس اقتسام الأرباح بين الحكومات والشركات) . ولأهمية القول بأن الحكومات

العربية عاجزة عن الضغط لبيع الزيت العربي بسعره العادل لان وسائل  
وتسهيلات البيع تعوز هذه الحكومات ، واعني بالوسائل والتسهيلات ، شركة  
بترول عربية شاملة لديها الناقلات والمصافي والأسواق ..

ثم ان سلامة الوطن العربي نفسه في الأزمات والملمات تقتضى ان تكون  
للبلاد العربية شركتها البترولية العربية التى تملك وتدير اكثر المصافي البترولية  
الموجودة في البلاد العربية . وقد سبق الاشارة في فصل آخر من هذا الكتاب  
الى ان العراق اثناء الثورة في الحرب الماضية على بريطانيا لم يستطع اجبار  
الغنيين البريطانيين الموجودين في الشركة ( ذرعة البترول العراق ) على تزويد  
الحكومة ( الجيش العراقي ) بما تحتاجه من منتجات البترول . وقد حدث  
موقف مماثل في ايران اثناء الحرب العالمية الماضية حين استجاب الغنيون  
الاجانب في مصفاة عبدان لطلب الحكومة الايرانية لزيادة منتجات المصفاة ، لا  
لان الحكومة احتاجت تلك المنتجات بل لعلم أولى الامر في الشركة هناك بأن  
جيوش الحلفاء الغازية لايران ستحتاج الى تلك المنتجات بعد أيام قليلة من  
دخولها .

ثم ان تصريف الزيت العربي عن طريق شركة زيت عربية يعنى أن قيمة  
هذا الزيت ستعود الى جيوب العرب انفسهم ، حكومات ( عن طريق اقتسام  
أرباح الامتياز ) وحكومات ومساهمين ( عن طريق توزيع أرباح الأسهم على  
مالكي الأسهم ) ، بينما الترتيب الحالي يعطى قسما من هذه الأرباح للحكومات  
العربية وتحتفظ الشركات البترولية الأجنبية لنفسها بالقسم الباقي .

كما ان انشاء الشركة العربية الشاملة يعنى بناء اسطول ضخمة لناقلات  
الزيت سيكون بنفسه مصدرا وفيرا للربح يجنيه العرب انفسهم بدلا من الوضع  
الحالي الذي نرى فيه الزيت العربي ينقل باكماله في الناقلات البترولية الاجنبية  
( عدا ناقلة عربية واحدة حمولتها ٥٠ ألف طن تملكها شركة الناقلات الوطنية  
الكويتية ) . فقد اصبح امرا اكيدا لا مجال للشك فيه أن عملية النقل مربحة  
ومصدر لثروات طائلة . ففى نفس الوقت الذى نجد فيه أسعار النقل راكدة  
بصورة حائلة غير مشجعة ( وهذه الصورة من اصطناع شركات البترول المنتجة  
نفسها ) نرى شركات البترول العالمية ، واكثرها يستغل بترول الشرق العربي  
تضع الخطط الواسعة لزيادة ما تملك من هذه الناقلات مثل شركة البترول  
البريطانية التى تأمل مضاعفة حمولة اسطول ناقلاتها بظرف بضع سنوات .  
وبالاضافة الى امكانيات الربح التى ستعود من امتلاك اسطول عربى ضخمة من  
ناقلات الزيت فان هذا الاسطول الذى يرفع على ساريات ناقلاته الاعلام العربية  
سيكون ضمانا اخرى للبلاد العربية بأن جزءا من زيتها سيصل الى اسواقه  
مهما كانت الظروف والأحوال السياسية .

وأخيرا فان شركة زيتنا العربية ستكون بداية سبيلنا الى أحد ميادين  
الصناعات الهامة - صناعة البترول الكيماوية الحديثة العهد والتي تبشر بأن  
تحتل ، في المستقبل غير البعيد ، مكان الصدارة من قائمة الصناعات العالمية  
وقد سبق في مكان آخر ذكر بعض المواد والصناعات التي يمكن للبترول  
المساهمة في إنتاجها . وهذه الصناعة حديثة العهد نشأت قبل الحرب العالمية  
الثانية وأخذت تتوسع بمعدل ١١ ٪ سنويا ويتوقع استمرار توسعها بمعدل  
٩ ٪ للسنوات العشر القادمة . وقد بدأ يلوح في الأفق لرجال الزيت ان صناعة  
البترول الكيماوية ستصبح جزءا لا يتجزأ من عمليات انتاج وتصفية ونقل  
وتسويق البترول نفسه . واذا كان الأمر كذلك فان الشركة الوحيدة (والمثلى)  
التي تستطيع تشجيع هذه الصناعة العظمى في البلاد العربية لن تكون شركة  
البترول الفرنسية مثلا أو شركة البترول الهولندية أو شركات البترول الأمريكية  
بل شركة بترول عربية يحمل العاملون فيها نفس الشعور والاحساس والاماني  
التي يحملها سائر اخوانهم في البلاد العربية .

---

## خاتمة

وبعد فهذا هو النفط ، وهذه هي مشاكل النفط العربي . منابعه في بلادنا غزيرة وافرة وفي متناول أيدينا ، وامكانيات الاستفادة منه واسعة لا حصر لها تفتح للعرب آفاقا خلاّبة وفرصا لا يوجد بمثلها الدهر مرتين .

فنحن الآن في عصر النفط ، وكنا قبل قليل في عصر البخار والفحم وسنصبح عما قريب في عصر آخر قد لا يحتاج الى النفط .

وإشاء الله لنا أن تكون تحت رمال أرضنا منابع هذه القوة في عصر النفط الذي نعيش فيه ، وأن تكون هذه القوة تحت تصرفنا في أثناء هذه الفترة الحيوية التي تجتازها امتنا .

ولقد كان موقفنا حتى الآن من هذه النعمة موقف المتفرج فاعطينا امتيازات البترول يميناً وشمالاً دون تفريق ، وسمحنا للشركات الأجنبية بأن تستغل هذا الزيت وتنقله الى أوروبا لتكملة مخطمتها الصناعية ، وقنعنا باتأوة فرضناها على هذه الشركات وتركنا للغير بناء صرح الصناعة العظيمة .

اذ لو اردنا مواجهة الحقيقة المرة لراينا اننا قصرنا في حق هذه النعمة ولم نشكرها بالعمل لها والعناية بها ، واستفادتنا من زيتنا من طريق الاتاوات كانت أضعف الايمان ، فهناك وجوه أخرى للافادة أعظم شأننا وأكثر أهمية من مجرد مقاسمة الشركات الأجنبية أرباحها .

لقد كانت بلادنا ولا تزال وستبقى فقيرة في موارد الفحم الحجري الذي بنى عظمة أوروبا ، ولكن يبدو أنه سهى علينا أن في حوزتنا مورداً أحسن من الفحم لبناء عالمنا الصناعي ، ولو كانت منابع هذا الزيت تحت رمال أوروبا لما اعار الأوروبيون كبير أهمية لمناجم فحمهم .

فللتعبير عن حمدنا وشكرنا لهذه النعمة علينا من الآن - وقيل قوأت الألوان - خلق جيل عربي « نفطي » يتعهد بنفسه مصدر ثروتنا القومية الآن ومصدر عظمتنا الصناعية في المستقبل القريب ، ويكون هذا الجيل النواة الصالحة والشجرة الطيبة تعقبه أجيال تستطيع العمل لا في ميدان صناعة النفط فحسب بل أيضاً في مختلف ميادين الصناعة الأخرى .

الكويت - ٢٢ نوفمبر ١٩٥٩





## ١ - حفر بئر الزيت

عند تقرير مكان حفر البئر على اثر دراسة نتائج اعمال الاستكشاف فان من المعتاد توفير وسائل الوصول الى ذلك المكان ، من فتح طريق أو نصب جسر وذلك لتسهيل اتصال العتاد اللازم للعملية ، فاذا تمت هذه التحضيرات نصب برج فولاذى ( انظر الشكل الايضاحى ) ذى أربع أرجل راسخة فى الارض وعوارض فولاذية من ادناه الى اعلاه لضمان تماسكه وصموده ، وهو شبيه فى مظهره الى حد كبير بأبراج حمل أسلاك القوة الكهربائية .

وتتدلى من اعلاه حبال سلكية متينة تمشى على بكرات وتحمل مشبكاً ضخماً يحمل بدوره انبوب الحفر ، وقد صنع المشبك بحيث يدور حول نفسه بحرية تامة وتدور معه انبوبة الحفر . وفى الطرف الاذنى من الانبوب يركب المقراض ذو الاسنان الفولاذية الحادة التى تنهش فى باطن الارض طريقاً لنزول مواسير الحفر ، وتحرك هذه الاسنان بفعل دوران الماسورة فوقها حول نفسها .

ودوران المواسير تتحكم فيه حاملة المواسير الموجودة على رأس الحفرة وهى مادة مربعة الاضلاع أو مسدستها وتكون مثبتة داخل الطاولة الدوارة الموجودة على ارض برج الحفر ، وهذه الطاولة تدور بقوة المكائن التى تشتغل بقوة الكهرباء أو البترول .

وفى اثناء توغل المقراض فى اعماق البئر فان حاملة الانابيب تغور وراءه داخل الطاولة الى أن لا يظهر منها سوى بضعة اقدام وعندما يصل مستواها الى نقطة معينة يتوقف الحفر لاجراء الحاملة الى أعلى ووضع انابيب جديدة بينها وبين المواسير التى تكون فى البئر .

وتعتمد حياة المقراض على نسبة صلابة الصخر الذى ينهشه ، وقد يمكن استعمال المقراض الواحد تبعاً لذلك عدة مئات من الاقدام او بضعة اقدام فقط ، وعندما تثلم أسنان المقراض يحتاج الى تغيير بمقراض جديد ، ولهذا فان جميع المواسير الفائرة فى البئر ترفع الى أعلى وتفكك بعضها من بعض الى ان يصعد المقراض ويجرى تبديله ثم يركب المقراض الجديد ويعاد انزال سلسلة المواسير التى كانت فى البئر .

وهناك مادة طينية خاصة تستعمل فى عملية الحفر لأفراض عدة منها : تبريد المقراض وتنظيف قاع البئر من الصخور التى هشمتها المقراض ولفعل



ذلك فان المحلول الطيني يدفع بالضغط من اعلى البئر داخل المواسير الفائرة، وينزل الى القاع حيث المقراض وبفعل الضغط فانه يرتفع في الحفيرة ( بين جدران الحفيرة وسلسلة المواسير ) ويحمل معه الى اعلى ما يكون المقراض قد سلخه من الصخر ، ورحلة الطين هذه الى اسفل داخل الماسورة والى اعلى بين الماسورة وجدار البئر تستمر طيلة عمل المقراض . وبالإضافة الى تبريد المقراض ورفع الانتفاض فان الطين ايضا اثناء صعوده واحتكاكه بجدران البئر يكون له فعل التصارة على الجدار بحيث يقوى جدران البئر ويمنعها من الانهيار ويحول بين تسرب الغاز او الماء من الصخر الى داخل البئر . وعندما يصعد الطين من البئر يمر فوق ما يشبه المنخل المتحرك وذلك لفصل محلول الطين من الصخور التي يحتاجها الجيولوجيون لدراسة طبيعة طبقات الارض الباطنة التي جاءت منها تلك الصخور ثم يستقر المحلول الطيني بعد تنظيفه في خزان الطين ليعاد استعماله من جديد للأغراض المبينة اعلاه .

وكما يتبين من الشكل ، فان قطر المقراض اكبر من قطر ماسورة الحفر ، ولذلك فانه يوجد دائما فراغ بين جدار البئر الداخلى وجدار الماسورة الخارجى ، واذا كان العمق كبيرا فان الجدار الداخلى للبئر يكون معرضا للانهيار ، ولتفادى ذلك ينزلون من اعلى البئر مواسير قطرها ينقص قليلا عن قطر حفرة البئر ويسمونهم مواسير التفليف ، وبهذا الفلاف الداخلى يحتفظون جدران البئر سليمة . وطول الماسورة منها حوالى ٣٠ قدما ويكون قطر المواسير العلوية اكبر قليلا من المواسير التى ستنزل تحتها ، وتوصل بعضها ببعض عن طريق أدوات خاصة . وزيادة في الاحتياط فان التفليف يقوى بكميات من الاسمنت . كما أن قطر المقراض كلما توغل في العمق يكون اصغر من سابقه ، ولو نظرت الى الحفيرة في مقطع لها لكان لاعلاها اوسع قطر ثم يتضائل تدريجيا فيبدو منظرها كما ماسورة التلسكوب ، وقد يبدأون بمقراض قطره حوالى ١٨ بوصة وينتهى حفر البئر بمقراض قطره حوالى ٣ بوصات .

هذا وان المصاعب التى تجابه العاملين في حفر البئر متنوعة وجسيمة في كثير من الاحيان . فقد تلتوى مواسير الحفر على نفسها ، أو تصطدم بمواسير التفليف ، أو أن خط الحفر ينحرف عن مجراه الاصلى ( عاموديا ) أو قد تغلت ماسورة من سلسلة المواسير أو يفلت المقراض نفسه ، وكلها أمور خطيرة تعلم الحفارون بالخبرة الطويلة طرقا عديدة لمعالجتها والتغلب عليها .

وعند الوصول الى الطبقة الحاملة للزيت الخام ، يقتضى اعداد البئر قبل امكان الانتاج منه ، من اخراج للمقراض وسلسلة المواسير وانزال انابيب جديدة ادناها مغلق من اسفل وهى الانابيب التى سيجرى فيها الزيت الناتج .

ولاخراج مواسير الحفر والمقراض فانها تمر داخل ما يسمونها

«مانعة الانفجار» وفي اثناء دوران مواسير الحفر حول نفسها في صعودها تبذل عناية خاصة لمنع تسرب أى ضغط من فوهة البئر من داخل مواسير الحفر، أو من بين المواسير والغلاف ، ولإبقاء الزيت داخل البئر يحفظ ضغط كاف من أعلى الى داخل البئر بواسطة الاستمرار في ضخ الجديد من الطين المخلوط بمحاليل خاصة مع فسخ مجال محدود للطين الخارج من داخل البئر . وبحفظ توازن دقيق بين ضغط الطين الى قاع البئر وخروج مواسير الحفر يمكن التخلص نهائيا من المواسير ثم يوضع مكانها أنابيب الانتاج . وأنابيب الانتاج هذه تخرق ببندقية خاصة على المستويات المراد دخول الزيت فيها من رمال الزيت الى داخل الأنبوب ، ومن ثم فان الزيت الخام ، اذا كان ضغط الحقل كافيا ، يرتفع من تلقاء نفسه الى أعلى البئر حيث تكون قد ركبت مختلف الأنابيب والصمامات لتنظيم تدفق الزيت بصورة سليمة ، ويطلقون على هذه التركيبات فوق فوهة البئر اسم « شجرة عيد الميلاد » نظرا لشكلها .

## ٢ - تصفية الزيت

البترول الخام ، كما يخرج من بئر الزيت ، خليط من عشرات المركبات العديدة التي يطلق عليها اسم «الهيدروكربون» ، وكما قد يوحي هذا الاسم فانه يعنى ان كلا من هذه المركبات يتألف الجزيء فيه من عنصرين .الهيدروجين والكريون . ويتراوح الوزن النوعى لكل مركب بحسب تغلب وجود أحد هذين العنصرين فيه ، فأخفها غاز الميثين يتألف الجزيء الواحد فيه من ذرة كربون متحدة مع أربع ذرات هيدروجين وغاز الايثين مثلاً أثقل من الميثين لان معدل الكربون فيه أكثر ، ذرتان من الكربون متحدتان مع ست ذرات من الهيدروجين (  $C_2H_6$  ) وهكذا الى ان نجد عدد ذرات الكربون في بعض المركبات مساوياً لعدد ذرات الهيدروجين ، ومن بين مركبات هذا الخليط يوجد البنزين والكروسين ومختلف أنواع زيوت الوقود .

وعملية التصفية عبارة عن فصل هذه المركبات بعضها عن بعض بحسب الحاجة اليها وأبسط العمليات هي التي تجرى في أبراج التقطير ، ونتائجها لا تزيد عن كونها تنخيل للبنزين والكروسين وزيوت الوقود من الخليط الأصلي ، وبعض العمليات الأخرى في التصفية تحاول استخلاص المنتجات من طريق أحداث تفاعل كيميائى بين الجزيئات نفسها .

ولون الزيت الخام - الخليط - قبل ان يدخل المصفاة قد يكون اسود او بنيا او اخضر او اصفر ، وبعضه كريه الرائحة بسبب ارتفاع نسبة الكبريت المخلوط فيه ويوصف مثل هذا الزيت بأنه « حامض » او يكون عديم الرائحة تقريبا فيسمى « خاما طوا » .

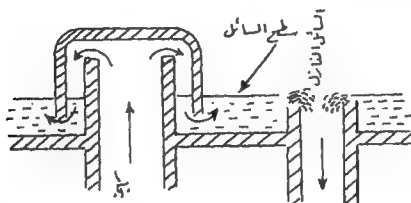
التصفية بالتقطير - ان الزيت الخام كما سبق شرحه يتألف من عدة مركبات منها ما هو خفيف ومنها الثقيل ، ومبدأ التصفية بالتقطير بسيط : فلو افترضنا ان اخف المركبات وهو البنزين يتبخر عند درجة حرارة ٢٩٠ فهرنهايت مثلاً بينما المركبات الأخرى كالكروسين تحتاج الى ٣٠٠ ف والزيوت الى ٥٠٠ ف ، فان الزيت الخام اذا وضع في اناء وعرض لدرجة ٢٩٠ فهرنهايت فقط يتبخر منه البنزين فقط ويبقى فيه الكروسين والزيوت والرواسب النفطية ، ولو زيدت درجة الحرارة الى ٣٠٠ ف فان الكروسين يبدأ في التبخر صحبة البنزين ، واذا كانت الحرارة ٥٠٠ ف فان الزيوت والكروسين والبنزين تتبخر كلها .

ولو كانت جميع هذه الأبخرة تتصاعد الى أعلى داخل مكان مغلق معزول ، ولو كان هذا « البرج » مجزأ الى طبقات حرارية ، الطبقة منها تختلف عن

الأخرى ، بحيث أن الطبقة العليا حرارتها اقل من ٣٠٠ درجة والتي تليها من تحت ٣٠٠ درجة او أعلى قليلا ، والثالثة ٥٠٠ درجة ، ولو كان الولوج من طبقة سفلية الى طبقة علوية ممكنا عن طريق خروق في ارض هذه الطبقات ، فان البنزين المتبخر مثلا يلج الى الطبقة ذات الحرارة ٥٠٠ ولكنه لا يبقى فيها لارتفاع حرارتها فيستمر في الصعود الى الطبقة التي فوقها وهنا أيضا لا تلامسه الحرارة العالية فيصعد الى الطبقة العليا وهناك تنقص درجة الحرارة قليلا من الدرجة التي يتبخر بسببها ، ولذلك فانه لا يبقى في حالته البخارية بل يتكثف ويصبح سائلا ، أما الكيروسين مثلا فليس له مجال لأن يبقى مختلطا مع البنزين في الطبقة العليا لانه يكون قد تكثف في الطبقة التي تحتها وهلم جرا ..

وما يحدث في المصفاة التقطيرية في الواقع مبنى على الببدأ المشروح أعلاه . فبعد اعداد الزيت الخام وفرز الغازات منه فيما يسمى « مصنع تحضير غذاء المصفاة » يجرى في أنابيب ليدخل الى قاع برج التقطير حيث درجة الحرارة تتراوح بين ٦٠٠ و ٧٥٠ درجة فهرنهايت ، ويسمى هذا البرج « برج التجزئة » بمعنى انه يفصل جزيئات المركب الواحد من جزيئات المركبات الأخرى الموجودة في خليط النفط الخام .

وبرج التجزئة مقسم الى عدة طبقات ، كل منها ذو ارضية مخرفقة ( للسماح للبخار بالصعود من أسفل الى أعلى ) وتعمل الارضية هذه في نفس الوقت كأناء تجمع فيه السائل من البخار الذي يتكثف . ويكون فوق كل خرق وعاء مقلوب بحيث أن قاعه يواجه السطح فوقه وفتحته العلوية تواجه البخار المتصاعد تحته من الخرق ، واطراف هذه الفتحة تكاد تلامس سطح الارضية كالشكل الآتي :



يدخل النفط الخام الى قاع برج التجزئ حيث الحرارة ٦٠٠ - ٧٥٠ درجة فهرنهايت فيتبخر الجزء الأكبر منه ، أى تخرج من هذا الخليط على هيئة بخار كل من مركبات البنزين والكروسين والزيوت المتوسطة ، ويتصاعد هذا البخار كما فى الشكل المبين من خروق مفتوحة لهذا الغرض حيث تكون درجة الحرارة ٥٠٠ فهرنهايت : وهنا تبقى الزيوت كلها نظرا لان الحرارة فى هذه الطبقة غير كافية لحفظها فى حالتها البخارية ، فتتكثف وتصبح سائلا يغطى ارضية هذه الطبقة ، اما الكروسين والبنزين فيبقىان بخارا ويصعدان الى الطبقة التى تليها حيث يتكثف الكروسين ويتصاعد بخار البنزين الى الطبقة العلوية ليتكثف بعضه هناك .

وعملية التبخر والتكثف هذه تستمر بصورة متواصلة ، فان البخار الذى يتصاعد من الخرق يصطدم بقاع الاناء المقلوب ، وليخرج منه يضطر الى الدخول فى السائل المتجمع على الأرضية : ولأن حرارة البخار اعلى من حرارة السائل فلو كان فى هذا السائل جزيئات أخف يجب ان تكون فى الطبقة التى اعلاها فان حرارة البخار المار فى السائل تبخر هذه الجزيئات فتصعد الى اعلى ، وفى نفس الوقت اذا كان فى البخار جزيئات من نفس نوع السائل المارة فيه فانها تتكثف وتبقى فيه . ثم ان السائل الذى فى طبقة ما يبدأ فى ملء الأرضية ثم يسيل من الخروق الى الطبقة التى تحتها حيث يبقى فيها بعضه اما البعض الآخر فيصبح بخارا ويصعد مرة أخرى وهكذا دواليك .

وعلى جانب كل طبقة فى هذا البرج وعلى ارتفاع معين توجد فتحات ليسيل منها السائل المتجمع فى تلك الطبقة ويجرى فى انابيب تأخذه الى مصانع أخرى لاكمال معالجته .

وبتراوح قطر قاعدة برج التجزئ بين ١٠ و ١٢ قدما وقد يصل ارتفاع البرج الى ١٠٠ قدم ، والمعتاد ان يكون العمل جاريا فى نفس الوقت فى ٣ أبراج تتكون منها المصفاة التقطيرية .

والبنزين الناتج من هذه العملية لا يتجاوز ٢٠ ٪ من الزيت الخام الذى يدخل برج التجزئ كما ان جودته محدودة .

والواقع ان الناتج الواحد ، كالكروسين مثلا ، لا يخرج فقط من ارضية واحدة موجودة فى طبقة داخل البرج ، بل يخرج من عدة ارضيات ( او صينيات ) موجودة فوق بعضها البعض داخل البرج . ولو بدانا من أسفل الطبقات لوجدنا مثلا ان الصينية السفلى يتجمع فيها زيت ثقيل نسبيا ، وفى الصينية التى فوقه زيت أخف منه وهكذا حتى يبدأ انتاج الكروسين : فمنه الثقيل نسبيا ومنه الأخف ، فالبنزين الخ . . وعليه فان الحرارة داخل البرج تكون فى الواقع مدرجة من ٧٥٠ درجة فى أسفله مثلا وتتناقص تدريجيا حتى تصل الى ما دون ٣٠٠ درجة فى الصينيات العلوية .

ولما كانت حاجة العالم الى البنزين تزيد كثيرا عن هذه النسبة ، اذ تبلغ ٤٠ ٪ من انتاج الزيت الخام ، فقد كان أمام صناعة التصفية أحد امرين :

١ - انتاج البنزين الكافي من طريق التقطير فقط ، وهو غير مستحسن نظرا لان منتجات التقطير الاخرى تصبح فائضة عن الحاجة ويكون من الضروري اتلافها وتبديدها .

٢ - او الاستفادة من المنتجات الاخرى ( وخاصة الزيوت الراسبية في قاع برج التجزئ ) وانتاج كميات اضافية اخرى من البنزين منها .

وقد رأينا ان البنزين الموجود في الخام قد تقطر كله في برج التجزئ ولهذا فان انتاج كميات اخرى من البنزين من الزيوت الراسبية يعنى احداث تغيير في التركيب الكيماوى لجزئيات تلك الزيوت ، وذلك بتكسير الجزء الواحد الى جزئيات اصغر تكون نسبة الهيدروجين فى بعضها عالية .

وكان رجال المصافي في القرن الماضى لا يعرفون للبنزين قيمة يستخدمونه لها ، فاضطروا الى اتلاف الجزء الأكبر منه عن طريق احراقه فى أماكن خاصة ( تماما كما يحرق الغاز الفائض فى حقول الشرق الاوسط العربى ) . ولما بدا استعمال النقل الآلى فى التزايد فى أوائل القرن الحالى ، بدأت دراسات واسعة للنظر فى امكانية انتاج كميات بنزين اضافية من الزيوت الراسبية .

### التكسير بالحرارة :

وحوالى سنة ١٩١٠ اهتموا الى طريقة تحل مشكلتهم ، وهى التصفية عن طريق التكسير بفعل الحرارة . ومبدأ العملية هو ان الزيوت الراسبية بعد اعدادها فى «مصنع تحضير الغذاء» تدخل برج التكسير حيث تتعرض للحرارة والضغط ويزداد الحرارة تصبح بعض الجزئيات ميالة الى الانطلاق من السائل على هيئة بخار ولكن الضغط الشديد عليها يبقيها فيه، فاذا زادت الحرارة أكثر فأكثر واستمر الضغط على هذه الجزئيات فانها تنكسر الى جزئيات صفرى تكون نسبة الهيدروجين فى بعضها عالية ، ومن هذه الجزئيات الصفرى الخفيفة تتكون مادة البنزين ذى الطاقة الحرارية العالية، كما تتكون ايضا الجزئيات التى تحمل نسبة عالية من الكربون والتى تكون مستعدة للاتحاد مع عناصر اخرى بسبب « تعطش » الكربون فيها لاكمال اتحادها ( ملاحظة : لذرة الكربون فى العرف الكيماوى أربع اذرع كل منها يحتاج للاتحاد مع ذراع من ذرة أخرى ، وللهيدروجين ذراع واحد فتكون ذرة الكربون ميالة للاتحاد بأربع ذرات هيدروجينية واذا لم يتوفر وجود ذرات هيدروجين مثلا بل ذرتين ، فان ذرة الكربون يبقى لها ذراعان مستعدتان



عن طريق التفاعل الكيماوى للاتحاد مع عنصر او عناصر اخرى لتكوين مادة جديدة ( وهذه الجزيئات العطشى يستفاد منها فائدة كبيرة فى الصناعات الكيماوية البترولية .

وباستمرار زيادة الحاجة الى البنزين توصلوا الى عملية جديدة يمكن بها انتاج المزيد من البنزين عن طريق احداث تفاعل كيماوى بمعاونة «عنصر مساعد» . ويكون هذا العنصر داخل اسطوانات فولاذية ضخمة وعلى شكل مسحوق تتحرك اجزاؤه بسرعة كبيرة وتحتك ببخار الزيوت الراسبة الموجود فى نفس الاسطوانة ومن جراء هذا الاحتكاك ( الذى يتم على سرعة هائلة يتحرك بها اجزاء المسحوق والبخار ) تنكسر الجزيئات الى جزيئات اصغر ( كما حدث فى طريقة التكسير بالحرارة ) . ويمكن بهذه الطريقة انتاج بنزين من النوع العالي جدا بمعدل ٣٥ ٪ من الزيوت الراسبة التى اخضعت لهذه العملية .

هذا وفى جميع عمليات التصفية ، من تقطير وتكسير ، تحتاج المنتجات الخارجة من ابراج التجزئ واسطوانات التكسير الى معالجات عديدة اخرى قبل طرحها للاستعمال المخصصة له .

وبالاضافة الى الاستفادة من الزيوت الراسبة فى عملية التكسير فانها مفيدة ايضا كوقود للسفن والاfran وفى الصناعات الثقيلة ، ولاستخراج زيوت التشحيم الخفيفة والمتوسطة والثقيلة والاسفلت ، ولواد خام اخرى تدخل فى صناعة البترول الكيماوية .



### ٣ - الناقله البحرية

في اول عهد صناعة البترول في الولايات المتحدة الامريكية كان البترول الناتج من الآبار يخزن داخل خزانات خشبية ومن هذه كان يملأ في براميل لنقل الزيت الى اسواقه داخل عربات تجرها الخيل او عربات السكك الحديدية او المراكب او السفن .

وبطبيعة الحال عندما زاد الطلب على منتجات الزيت و تبين ان نقله الى اسواقه داخل براميل ليس بالطريقة المثلى ، بدأ رجال الصناعة تجارب عديدة في مختلف حقول النفط لتسهيل عملية نقل الزيت وتخفيض نفقاتها .

وتبين ان أرخص السبل الى النقل البرى من البئر الى المصفاة هو خط الانابيب ، وكان اول خط للانابيب في امريكا مصنوعا من الخشب وطوله ٥ اميال ، ومع مرور الوقت اصبحت الانابيب تصنع من الفولاذ وامتدت شبكاتها في الولايات المتحدة من مختلف الاحجام والاطوال ، كما امتد استعمالها خارج الولايات حيثما وجدت الانابيب أداة لتخفيض نفقات نقل البترول .

وكانت أولى شحنات الزيت من امريكا الى اوروبا تنقل في السفن داخل البراميل نفسها التي كانت تنقل من حقول النفط ، ولكن تبين ان بالامكان تخفيض النفقات فيما لو نقل الزيت في السفن داخل خزانات كبيرة ، كما تبين مع الوقت ان أرخص طريقة للنقل البحرى هى نقل الزيت في سفن خاصة لهذا الغرض .

وتدخل في تصميم ناقله الزيت عدة عوامل هامة ( ١ ) فالسفينة أثناء رحلتها يجب ان تحتفظ بتوازنها ، وهذا لا يتم فيما لو جعل داخلها منبراً واحداً يملأ بالزيت ، اذ ان الزيت السائل يميل الى الاندفاع بشدة الى اليمين واليسار ، والى المقدمة والخلف بحسب حركة السفينة المتأثرة من الموج ، ولو مالت يسرة مثلاً واندفع سطح الزيت في ذلك الاتجاه فان هذه الحركة تعرض الناقله الى الانقلاب ، ولذا فاننا نجد جوف الناقله الحديثة مقسما الى عدة عناصر واقسام : فهناك عارضة فولاذية قوية تمتد من منتصف مقدمة الناقله الى منتصف مؤخرتها بحيث تقسم الناقله الى شطرين ، وبعض الناقلات مقسومة على هذا الشكل الى ٣ اقسام بواسطة امتداد عارضتين من المقدمة الى المؤخرة زيادة في التأكد من اماكن حفظ توازن الناقله تحت اى ظروف بحرية صعبة . وهذا التقسيم بطبيعة الحال يحول دون اندفاع سطح الزيت يمنة او يسرة ، وللحيلولة دون اندفاع الزيت الى مقدمة الناقله او

مؤخرتها وضعت عوارض كثيرة تمتد من يمين الناقلة الى يسارها ، وبوجود هذه العوارض المتقاطعة انقسم جوف الناقلة الى عدد لا بأس به من الخزانات وفي بعض الناقلات يزيد عن الثلاثين . ( ٢ ) كما يؤخذ عند تصميم الناقلة مشكلة الماء الذى يملأ جزءا من فراغ خزاناتها لحفظ توازنها اثناء عودتها خالية الى موانئ تحميل الزيت ، اذ يجب منع هذا الماء اثناء الرحلة من الاندفاع داخل الخزانات وتخريبها ( ٣ ) كما ان السوائل البترولية يتمدد حجمها او يتقلص تبعا لتغير الطقس من حر شديد فى المناطق الاستوائية الى برد شديد فى المناطق الشمالية والجنوبية الباردة ( ٤ ) ويهتم المصممون اهتماما بالغا بوسائل التهوية فى العنابر لمنع تجمع الغازات الخطرة القابلة للاحتراق ولمنع تبخر السوائل البترولية ( ٥ ) وهناك بالطبع اعتبارات كثيرة اخرى مثل احتياطات السلامة والحريق ، وتسخين البترول الثقيل لتسهيل ضخه من الناقلة الى تسهيلات الموانئ ومنع تسرب المنتجات البترولية من عنبر الى اخر او من داخل السفينة الى خارجها ، وتصميم الخزانات بحيث يمكن نقل انواع مختلفة من المنتجات البترولية دون خلط بعضها ببعض .

هذا ولان رحلات الناقلات تكون عادة طويلة ، بسبب سفرها المتواصل من ميناء التحميل الى ميناء التنزيل فان الناقلات الحديثة مجهزة بأحدث وسائل الترفيه والتسلية لفائدة البحارة ، فهى مكيفة الهواء ، وفيها حمامات سباحة واجهزة راديو ومكايين غسيل وصالات سينما وغير ذلك مما يجعل اقامة البحارة فى الناقلة مريحة .

وقد بنيت اول سفينة مصممة خصيصا لأغراض نقل الزيت حسب المبادئ الصحيحة سنة ١٨٨٦ وهى الناقلة كلوكاوف بحمولة ٣٠٠ طن وازدادت أهمية الناقلات مع الزمن بحيث أصبحت حمولتها الآن أكثر من ٣٠٪ من مجموع سفن النقل العالمى التى تزيد حمولتها عن ٣٠٠ طن ، وكان عدد الناقلات سنة ١٩٥٧ يزيد عن ٢٨٦٠ ناقلة مجموع حمولتها ٤٤ مليون طن ١٠٪ منها ملك للحكومات و ٤٠٪ لشركات الزيت و ٥٠٪ للمستقلين .

والناقلات قسما : ناقلات الزيت الابيض او النظيفة وهى التى تحمل المنتجات النظيفة كالكحول والكبروسين وزيت الوقود الخفيفة وناقلات الزيت الاسود او الوسخة وتحمل النفط الخام والوقود المتوسط والثقيل ، وعملية تحويل الناقلة من وسخة الى نظيفة عملية كبيرة تستغرق وقتا ومجهودا .

وقد وجد بالتجربة ان النقل البحرى أرخص سبل نقل البترول ، وكان المعدل سنة ١٩٥٢ لمختلف وسائل النقل كما يلى :

## التكليف بالدولار لكل ١٠٠٠ طن / مسافة ميل واحد

٦/١٢٥	برا
١/٦٩٥	بالسكة الحديد
٠/٣٤٤	خط الانابيب
٠/٠٨٢	الناقلات البحرية

ولكن خطوط الانابيب قد تكون ارخص في بعض الحالات لاعتبارات جغرافية ، فان خط انابيب بترول العراق الذي يذهب الى البحر المتوسط راسا يوفر مسافة طويلة تتجاوز ٣٠٠٠ ميل فيما لو سلك طريق البحر من الخليج العربي ، كما انه يوفر رسوم المرور التي تتقاضاها سلطات قنال السويس ، ولهذا فقد يكون خط الانابيب في هذه الحالة ارخص من الناقله كاداة لنقل بترول العراق الى اوربا . الا ان للناقله مزايا اخرى غير رخصها ، فهي مرنة التشغيل تستطيع نقل الزيت الى اى بقعة في العالم وفي اى اتجاه ، كما يمكن تحويلها عن اتجاه اصرى الى اتجاه آخر في الرحلة الواحدة لها اذا اقتضت الظروف . ثم انها من اسلم السفن استعمالا بسبب طبيعة تقسيم جوفها ، وقد حدث مرارا اثناء الحرب الماضية ان ائشطرت الناقله الى شطرين بفعل طوربيد او قنبلة ولكن الشطرين بقيا عاثمين بانتظار جرهما الى ميناء .

هذا ولو امكن الاتصاق بين حكومات الكويت والسعودية والعراق وشركاتها على تخصيص ١٢٪ من حمولة الزيت للناقلات الوطنية فان هذا سيعنى انشاء اسطول من الناقلات الجبارة يبلغ ٢٥ ناقله من حمولة ٣٢ الف طن و ٢٥ اخرى من حمولة ٤٢ الف طن ....



تفاصيل نافذة نموذجية من أحجام مختلفة في شركة النافلات  
التابعة لشركة البترول البريطانية

نوافلات ضخمة					النموذج
ستعمل في ١٩٦٠	في ١٩٥٨	عاملة قبل ١٩٥٨	حمولة ١٠ - ٢٠ ألف طن صاف اقراضية للمتوجات والعماد	حمولة ١٠ - ٢٠ ألف طن صاف اقراضية للمتوجات وزيت الاستحيم للاصول الصلبة	
٢٥٠٠٠ طن ٨١٠ روت ٦ ائتس ١١٠ روت ٦ ائتس ٤٢ روت ١٦ عمدة	٤٢٠٠٠ طن ٧١٠ روت ٦ ائتس ٩٥ روت ٨ ائتس ٢٨ روت ١٦ عمدة	٣٢٠٠٠ طن ٩ ائتس ٦١٢ روت ١٠ ائتس ٨٥ روت ٣٥ روت ١٥ ١/٢ عمدة	١٦٠٠٠ طن ٤٢٧ روت ١٠ ائتس ٦٩ روت ٣٠ روت ١٢ ٣/٤ عمدة	٨٤٠٠ طن ١٠ ائتس ٤٢٢ روت ٣ ائتس ٥٦ روت ٢٥ روت ١١ عمدة	
٢٠٠٠٠ طن ١٢٠ طن ٧١ ١٤٠٠٠٠	١٦٠٠٠ طن ٣٥٠ طن ٩٥ طن ٦٨ ٤١٤٠٠٠٠ طن	١٢٥٠٠ طن ٣١٠٠ طن ٨٢ طن ٦٣ ٢٠٥٥٠٠	١٤٠٠ طن ١١٢٥ طن ٢٤ طن ٤٨ ١٢٨٠٠٠٠ طن	٢٥٠٠ طن ١٢٠ طن ١٠ ائتس ٤٤ ٢٥٠٠٠ طن	
حمولة الزيت صيلا					المنوع
العمل الكلي أكبر عرض مق قاطعها السرية أثناء الرحلة قوة العمل بالاصحبة أكبر كمية وقود تسع لها استهلاك الوقود (البيوت) العمد الأدنى للعباسف والبصاره العمولة الاستهنية ( تقريبا ) على أساس رحلة ٥٠٠٠ ميل كل مرة .					

# استطول ناقلات الزيت العالمى بالآلاف الأطنان الصافية

الراية	ديسمبر ١٩٥٨	% من المجموع	يونية ١٩٥٩	% من المجموع
ليبيريا	١٠,٥٢١	٪ ١٨,٩	١١,٢١١	٪ ١٩,١
بريطانيا	٨,٧٢٦	٪ ٢٥,٧	٩,١٠٨	٪ ١٥,٥
النرويج	٨,٢٦٢	٪ ١٤,٨	٨,٧٩٣	٪ ١٥,٥
الولايات المتحدة	٨,٢٧٧	٪ ١٥,٥	٨,٥١٦	٪ ١٤,٥
بنما	٢,٦٩١	٪ ٦,١	٢,٧٧٩	٪ ٦,٥
فرنسا	٢,٦٠٢	٪ ٤,٧	٢,٦٨٠	٪ ٤,٦
إيطاليا	٢,٢٩٩	٪ ٤,١	٢,٣٥٩	٪ ٤,٥
السويد	١,٨٥٩	٪ ٣,٤	١,٨٨٢	٪ ٣,٢
هولندا	١,٧٠٧	٪ ٣,١	١,٧٤٧	٪ ٣,٥
اليابان	١,٥٥٣	٪ ٢,٨	١,٦٦٣	٪ ٢,٨
الدانمرك	١,٥٨٣	٪ ١,٩	١,٢٨١	٪ ٢,٢
ألمانيا	٦٨٥	٪ ١,٢	٨٤٥	٪ ١,٤
روسيا	٧٩٢	٪ ١,٤	٧٩٦	٪ ١,٤
اليونان	٣٣٤	٪ ٥,٦	٥٤١	٪ ٥,٩
أخرى	٢,٢١٥	٪ ٥,٨	٢,٤٦١	٪ ٥,٩
	٥٥,٧١٦		٥٨,٦٦٢	



**الاقطار المستهلكة الرئيسية : مجموع استهلاكها الداخلى من  
منتجات البترول ( باستثناء وقود المصافي ) بالآلاف الاطنان المترية**

الترتيب	القطر	١٩٥٣	١٩٥٧	١٩٥٨	نسبة الزيادة المئوية بين ١٩٥٨ - ٥٣
١	الولايات المتحدة	٣٢٤٠٦٤٠	٣٧٣٠٠٠	٣٨٨٠٣٧٠	١٩٠٦ %
٢	كندا	٢٠٤٩٠	٣١٥٠٠	٣٣٤٠٠	٦٣ %
٣	بريطانيا	١٧٠٧٧٤	٢٢٠٩٨١	٢٨٨٠٦٠	٦٢٤٤ %
٤	فرنسا	١٢٠٥١٩	١٧٠٧٩٨	١٩٨٠١٠	٥٨٨٢ %
٥	المانيا الغربية	١٥٤٨	١٤٠٤٥٢	١٨٤١٠	١٨١٠١ %
٦	اليابان	٧٠٣٢٦	١٤٠٣٣٩	١٤٠٨٨٩	١٠٠٢٢ %
٧	إيطاليا	٦٨٤٠	١١٠٧١٠	١٣٠٣٢٠	٩٤٠٧ %
٨	الكمسيك	٨٤٠٠	١١٠٨٥٠	١٢٠٦٠٠	٥٠٠٠ %
٩	الارجنتين	٨٦٠٠	١٢٠٥٠٠	١٢٠٦٠٠	٥٠٦٠ %
	( مع براغواي )				
١٠	البرازيل	٦٠٦٠٠	٩٠١٠٠	١٠٠٣٠٠	٥٠٦٠ %
١١	السويد	٥٣٣٧٣	٨٠٨٣٧	٩٠٧٧٠	٨١٠٨ %
١٢	أستراليا	٤٨٣٣١	٧٥٠٤١	٧٠٤٧٨	٥٤٠٦ %
١٣	هولندا	٣١٠٠٩	٥٥٤٨	٦٠٣٩٢	١٠٥٠٦ %
١٤	بلجيكا - لوكسمبرج	٣٠٠٧٥	٥٥٠٠٠	٥٧٩٦	٨٨٠٥ %
١٥	الهند	٣٠٢٥٦	٥٣٧٥	٥٧٠٠	٧٥٠١ %
١٦	إسبانيا	١٠٩١٠	٤٠٠٤٠	٤٠٤٢٠	١٣١٠٩ %
١٧	الدنمارك	١٠٩٣٥	٣٠٤٩٠	٤٠٠٧٩	١١٠٠٨ %
١٨	مصر	٣٠١٥٠	٣٠٨٤٩	٣٠٩١٢	٢٤٠٢ %
١٩	سويسرا	١٠٤٧٩	٢٠٧٨٠	٢٠٢٠٦	١١٠٦٨ %
٢٠	كوبا	٢٠٤٥٠	٣٠١٠٠	٣٠١٥٠	٢٨٠٦ %
٢١	فنزويلا	٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٠١٠٠	٥٥٠٥ %
٢٢	اتحاد جنوب افريقيا	٢٠٢٤٥	٢٠٨٢١	٢٠٩٧٤	٣٥٥٥ %
٢٣	النرويج	١٠٨٠٤	٢٠٤٠٦	٢٠٨٨٠	٥٩٠٦ %
٢٤	انغوليسيا	١٠٤٥٣	٢٠٣٩٨	٢٠٥٧١	٧٦٠٩ %
٢٥	كولومبيا	١٠٤٧٣	٢٠٣٧١	٢٠٣٩٥	٦٢٠٦ %
٢٦	الليبن	١٠٤٩٠	٢٠٠٨٠	٢٠٢٥٠	٥١٠٠ %
٢٧	النمسا	١٠٤٠٦	١٠٩٣٢	١٠٩٢٠	١١٣٢٢ %
٢٨	بيرو	١٠٥٢٤	١٠٩٥١	١٠٤٢٠	٣٤٠٠ %
٢٩	شيلي	١٠٤٣٣	١٠٩٣٠	١٠٩٣٠	٣٤٠٧ %
٣٠	باكستان	١٠٣٠١	١٠٧٨٨	١٠٩٢٠	٤٧٠٦ %

ملاحظة : هذه التقديرات هي للاقطار غير الشيوعية والتي كان استهلاكها الداخلى حوالى ٢ مليون طن متري أو أكثر ، ومجموع استهلاكها يزيد عن ٩٠ % من مجموع الاستهلاك الداخلى للبلاد غير الشيوعية .

الإنتاج المحلى لحاجات القوة فى اقطار المجموعة الاقتصادية  
الأوروبية ( بملايين الأطنان المترية للفحم ) سنة ١٩٥٦

القطر	مجموع استهلاك الطاقة	مجموع انتاج الطاقة	الفرق بالمائة
المجموعة	٤١٦١	٣٣١٥	- ٢٠,٥٣ %
ألمانيا الغربية	١٨٧٥٢	١٨٠٥٦	- ٣,٥ %
بلجيكا - لوكسمبورج	٢٨٩	٢٩٨	- ٢,٣٥ %
فرنسا	١١٩٩	٦٨٨	- ٤٢,٧ %
هولندا	٢٥٢	١٣٨	- ٤٥,٥ %
إيطاليا	٤٥٢	٢٠٦	- ٥٤,٤ %

النسبة المئوية لاستهلاك القوة فى المجموعة الاقتصادية  
الأوروبية سنة ١٩٥٦ .

المجموع	الفحم	الزيت	الكهرباء المالية	المجموع
٧٥٣	١٧٧	٧	١٠٠	المجموع
٨٨٢	٩	٢٨	١٠٠	ألمانيا الغربية
٨٣١	١٦٧	٥٢	١٠٠	بلجيكا - لوكسمبورج
٧٢٥٦	١٩٨	٦٦	١٠٠	فرنسا
٧٣	٢٧	-	١٠٠	هولندا
٢٧٤	٢٣٥	٢٩١	١٠٠	إيطاليا

## معادلات تقريبية جدا

رطل من الزيت الخام = ١٥ رطل من احسن انواع الفحم الحجري وفحم الكوك

= ١٦ - ١٩ رطل من الفحم الحجري والكوك العاديين

= ١٣ رطل من فحم الانتراسيت

= ٣٥ - ٤٠ قدما مكعبا من غاز الاستصباح

= ١٨ قدما مكعبا من الغاز الطبيعى

= ٥٥ وحدات من الكهرباء

المصدر : شركة النفط البريطانية .

## مصافي البترول في الشرق الاوسط

السعة بملايين الاطنان سنويا	الملكية	المكان	البلد
	شركة الزيت الوطنية الايرانية (تشغلها شركة الكونسورتيوم)	عبدان	ايران
٢٠	شركة الزيت الوطنية الايرانية	كرمنشاه	ايران
٠.١	حكومة العراق	الوند	العراق
٠.٥	حكومة العراق	البصرة	العراق
٠.١٥	حكومة العراق	بغداد	العراق
١٢٥	شركة زيت الكويت المحدودة ( تملكها الشركتان البريطانية وجولف الامريكية )	الكويت	الكويت
٨٥	ارامكو	راس تنورا	السعودية
١١٠	شركة بابكو	البحرين	البحرين
١٠٠	شركة البترول البريطانية	مدن	عبدن
٥٠	شركة آى بى سى	طرابلس	لبنان
٥٠	تملك الحكومة اسهما في الشركة الوطنية .	حمص	سوريا
٠.٧	حكومة ج . ع . م .	السويس	مصر
٤٠		والقاهرة	
٦١٧			

بعض اهم الاسعار العلنة العالمية

للزيت الخام بالدولار للبرميل كما كانت في ٢١ اغسطس ١٩٥٩

نصف الكرة الغربى :

الولايات المتحدة ( السعر على رأس البئر )

اواسطها ، من درجة .٣٦٠ - ٣٦٩	٢٩٧ - ٢٩٧
شمال داكوتا ، درجة .٣٦٠ - ٣٦٩	٢٨٧ - ٢٦٢

تكساس :

ساحل الخليج ، درجة .٢٦٠ - ٢٦٩	٣٥٠ - ٢٩٢
غرب تكساس ، حلو ، درجة .٣٦٠ - ٣٦٩	٣٠٠ -
غرب تكساس ، حامض درجة .٣٢٠ - ٣٢٩	٢٧١ -
شرق تكساس	٣٢٥ - ٣٢٥
ميراندو ، .٢٨٠ - ٢٨٩	٣٣١ -
ولاية الينويس	٣٠٠ -
بنسلفانيا مقاطعة براد فورد	٤٢٥ -
كاليفورنيا .٢١٠ - ٢١٩	٢٥٠ - ٢٥٤
شمال لويزيانا اركنساس درجة .٣٦٠ - ٣٦٩	٣٠٢ - ٢٧٧
ويومنچ ، حلو ، درجة .٣٦٠ - ٣٦٩	٢٨٥ - ٢٩٠
ويومنچ ، حامض ، درجة .٣٢٠ - ٣٢٩	٢٦٣ - ٢٧١

### كندا ( أسعار مقطوعة عند رأس البئر )

بمينا في ولاية البرما	٢٣٨
للك وديند »	٢٥٣
ردووتر »	٢٤٢
ستيلمان ١ بولاية سكتشوان	٢٤٣
فريدن	٢٣١

### فنزويلا ( السعر في ميناء التحميل المذكور )

كوماريو درجة ٧٠ - ٧٩ ميناء توسيبيدو	٣٣٤
سان جواكن درجة ١٩ - ١٩ ميناء بورتولاكروز	٣١٠
اوفيسنا درجة ٥٥ - ٥٩ ميناء بورتولاكروز	٢٧٨ - ٢٨٠
تى جوانا متوسط ، درجة ٢٦ - ٢٩ ميناء اموى	٢٣٠
بتشاكرو سعر مقطوع ميناء لاس بيدراس .	١٧٣ - ١٨٨
تارا درجة ٨٠ - ٨٩ ، ميناء سان لورنرو	٢٨٣
لاكونيلاس ثقيل مقطوع ، ميناء كردون	٢١٠

## نصف الكرة الشرقى

### الشرق الاوسط ، الخليج العربى ( السعر فى ميناء التحميل المذكور )

البحرين ، درجة ٣٤.٠ — ٣٤.٩ ، ميناء رأس تنورا	١٨٩٠ — ١٩٠
الصفوانية فى السعودية ، درجة ٢٧.٠ — ٢٧.٩ »	١٥٠
ايران ، درجة ٣٤.٠ — ٣٤.٩ ، بندر مشهور	١٨٨٦
ايران ، درجة ٣٤.٠ — ٣٤.٩ ، عبدان	١٨٨١
العراق ، درجة ٣٥.٠ — ٣٥.٩ ، الفاو	١٨٨٠
الكويت ، درجة ٣١.٠ — ٣١.٩ ميناء الاحمدى	١٨٦٧
قطر ، درجة ٤١.٠ — ٤١.٩ ، أم سعيد	٢٠٥
المنطقة المحايدة ، درجة ٢٣.٥ — ٢٤.٤ ، ميناء سمود	١٥١
المنطقة المحايدة ، درجة ٢٠.٥ — ٢١.٤ ، ميناء سمود	١٣٨
السعودية ، درجة ٣٤.٠ — ٣٤.٩ ، صيدا	٢٢٧
العراق ، درجة ٣٦.٠ — ٣٦.٩ ، طرابلس باناس	٢٣١
الشرق الاقصى ميناء لوتونك سراوك	٢٥٧

### اسعار النقل البحرى للطن المدفوعة

#### على حساب الرحلة الواحدة ١٩٥٩/٨/٣١

١٩٩٢ دولار الخليج الامريكى — نيويورك حمولة نظيفة	١٩٩٢
١٩٩٢ دولار الخليج الامريكى — نيويورك حمولة وسخة	١٩٩٢
١٩٢٤ دولار جزر الهند الغربية — شمال الولايات المتحدة ، حمولة وسخة .	١٩٢٤
٢٢٩ شلن استرلينى جزر الهند الغربية — بريطانيا والقارة الاوروبية ، حمولة وسخة .	٢٢٩
٢٣/٣ شلن استرلينى الخليج العربى — بريطانيا والقارة الاوروبية ، حمولة وسخة .	٢٣/٣
٣٠٨ دولار الخليج العربى شمال الولايات المتحدة ، حمولة وسخة .	٣٠٨



## فہرست

١ - الزيت الخام									
٢ - الغاز الطبيعي									
٣ - شركات بترول الشرق العربي									
٤ - امتيازات البترول في الشرق العربي									
٥ - عمليات الزيت الشاملة									
٦ - تنسيق العرض والطلب									
٧ - هيئة البترول العربية									
٨ - شركة البترول العربية الشاملة									
<b>خاتمة</b>									
<b>ملاحق خاصة</b>									





طبع  
مطبعة حكومة الكويت



23  
2

Bibliotheca Alexandrina



0235059

نسخة  
المخطوطات